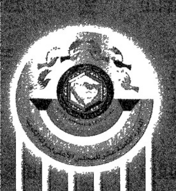


قمة الكويت

وصياغة المستقبل

إصدار خاص لوكالة الأنباء الكويتية (كونا) بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة
للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية
شعبان ١٤١٨هـ - ديسمبر ١٩٩٧م



قمة الكويت
وصياغة المستقبل

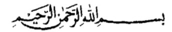
إصدار خاص لوكالة الأنباء الكويتية
بمناسبة انعقاد الدورة الثامنة عشرة للمجلس الأعلى لمجلس التعاون لدول الخليج العربية في الكويت
شعبان ١٤١٨هـ - ديسمبر ١٩٩٧م

جميع الآراء الواردة في هذا الاصدار
تعبر عن وجهات نظر أصحابها
ولا تعكس بالضرورة رأي
وكالة الأنباء الكويتية (كونا)،

وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
ص.ب. ٢٤٠٦٣ الصفاة - الرمز البريدي 13101 - الكويت
هاتف: ٤٠/ ٤٨٢٢٠٠٠
فاكس: ٤٨٣٨٦٥٩
البريد الاليكتروني: kunar@ncc.moc.kw

المحتويات


تقديم



تنعقد قمة الكويت لزعماء مجلس التعاون لدول الخليج العربية في ظل غيوم من الشك وعدم الاستقرار تخيم على المنطقة، الواضح لنا وللعالم منها ذلك التهديد الماثل أبدا من النظام العراقي الذي لا يدخر مناسبة ليثبت للجميع قطيعته مع المنطق والقانون والأعراف، وليؤكد مرة تلو الأخرى العداء والعدوانية، لا للجار القريب فحسب، وإنما لمجتمع الدول المتحضرة بكامله.

وإذا كان ذلك النظام يمثل التهديد الأمني الأبرز لأمن واستقرار دول مجلس التعاون، فإن تحديات أخرى قد تكون أقل إلحاحا في اللحظة الراهنة، يمكن أن تنمو إلى تهديدات مماثلة في الخطورة ان لم تعمل دول المجلس الست على التعامل معها بانفتاح وصراحة ومسؤولية، وبرؤية ثاقبة من زعامات لاشك تدرك أن لا سبيل للبقاء والصمود في عالم اليوم الا بالتكتل والوحدة بين أنظمة وشعوب تمتلك كل أسباب التكامل والتجانس، ولا يتعين عليها فقط سوى وضع الآليات المناسبة والفاعلة في ترجمة تلك الأسباب إلى واقع معاش، يمنح لكل مواطن خليجي إحساسا بالفخر للانتماء الى تكتل منيع يعصى على الطامعين.

وربما كان التحدي الأعظم الذي يواجه الزعماء في قمة الكويت، قبل خطوات فقط من دخولنا والعالم الألفية الميلادية الثالثة، هو الاستيعاب الدقيق لمفهوم النظام العالمي الجديد ومن ثم تحديد موقع مجلس التعاون كمنظومة متناسقة متحدة ضمنه. إن على دول مجلس التعاون، دون انتقاص لحجم الانجازات التي حققتها منذ تأسيس المجلس عام ١٩٨١ وأهميتها، أن تتعامل مع التحدي الملقى على عاتق قمة الكويت، وأن تضيء الطريق أمامنا للاجابة عن سؤال: ما العمل؟

ما العمل في مواجهة قضايا أساسية سيتعين على دولنا التصدي لها

وحسمها كيما تكون قادرة على الصمود ضمن النظام العالمي الجديد؟ ما العمل في مواجهة قضايا مثل التخلف وتحرير التجارة العالمية والعولمة واندماج الاقتصادات الوطنية بالاقتصاد العالمي وتعزيز حقوق الإنسان وإعادة الهيكلة الاقتصادية والسياسية وتعزيز ودعم مؤسسات المجتمع المدني؟ وما العمل أمام ضرورة ولادة دينامية خليجية جديدة في مواجهة ديناميات جديدة تحملها عدة مشاريع دولية ليس آخرها المشروع الشرق أوسطي؟

كل تلك تحديات يتعين على دولنا مواجهتها. لكن التصدي لها لن يكون ممكنا ما لم نعمل جميعا، جبهة واحدة وباخلاص، على مواجهة التحدي الأخطر الكامن في حقيقة أن استكمال عمليات التنمية الطموحة في بلادنا لن يكون ممكنا دون إحساس مطمئن بالأمن، وإن تحقيق الرخاء المنشود لشعوبنا بعيد طالما ظل الاستقرار بعيدا عن هذه المنطقة الحيوية للعالم، والعامل الرئيسي لعدم الأمن وعدم الاستقرار لا يزال قائما يوغل في تحديه للإرادة وللقرارات الدولية في تصميم، يعجز المنطق عن استيعابه، على الحاق مزيد من الأذى والمعاناة بشعبة والخليج وأمة العرب.

وإذا كنا ندرك حجم المسؤولية التاريخية الملقاة على عاتق الجيل الحالي لمجلس التعاون، زعماء وشعوبا، عن رفاه شعوبنا ومستقبل أجيالنا في القرن المقبل وما بعده، فإن مواجهة هذا التحدي تصبح الآن حتمية اكثر منها في أي وقت مضى. وإذا كانت وحدة الدين واللغة والثقافة والتاريخ والأصول هي القاعدة المتينة التي قام على أساسها هذا البنيان الخليجي، فإن سقفه يجب أن يكون وحدة المصالح ووحدة المصير ووحدة المستقبل.

علينا أن نكون متيقظين واعين، لأن ما أنجزته دولنا في قطاعات الاقتصاد والتعليم والصحة كان عظيما، وتحقق بفعل تضافر عوامل عديدة أهمها النفط والاستقرار والارادة، وهذه العوامل مجتمعة إضافة إلى موقعنا الذي يجب أن

نحسمه ضمن النظام الدولي الجديد، بشقيه السياسي والاقتصادي، مطلوبة كي لا تبدأ هذه المنظومة من الإنجازات طريقها إلى الانحدار.

وإننا، في وكالة الأنباء الكويتية (كونا)، وانطلاقا من وعينا بدقة دورنا ومسؤوليتنا في تفعيل الحوار الهادف البناء، نقدم هذا الإصدار في مناسبة قمة الكويت، متضمنا إسهامات نخبة من المفكرين الخليجيين والأجانب في محاولة الإجابة عن السؤال: ما العمل؟ لعلنا بذلك نكون قد أدينا جانبا من الأمانة التي نحملها.

والله ولي التوفيق.

يوسف محمد السميط

رئيس مجلس الادارة - المدير العام

التكامل الإنمائي الخليجي:
التحديات والمواجهة

* عبداللطيف يوسف الحمد

المسيرة:

تحتل دول مجلس التعاون الخليجي موقعا استراتيجيا مهما، كما تمتلك ثقلا اقتصاديا مؤثرا في العلاقات الاقتصادية الدولية. وقد استطاعت دول المجلس خلال العقود الثلاثة الماضية تحقيق قفزات اقتصادية نوعية كبيرة ساهمت في تعزيز مكانتها الدولية وزيادة أهميتها الاستراتيجية وتأثيرها فى الاقتصاد العالمي.

وكان من أبرز ما تم انجازه، استكمال معظم البنى الأساسية اللازمة لانطلاق جهود التنمية الاقتصادية والاجتماعية ولمختلف الأنشطة والفعاليات الاقتصادية لخلق قطاع اقتصادى حديث وقادر على نقل اقتصادات هذه الدول من نمطها التقليدى الى نمط حديث الانتاج والتنظيم. ورغم أن الصادرات النفطية في دول المجلس تتراوح بين ٨٥ و ٩٠ ٪ من اجمالى صادراتها، وتمثل ايراداتها من النفط المصدر الرئيسى للدخل، فان ثمة انجازات ملحوظة قد تحققت وأدت الى زيادة مساهمة قطاعات الخدمات المالية والمصرفية، والمقاولات والخدمات والنقل، في النشاط الاقتصادي.

---

* المدير العام/رئيس مجلس الإدارة – الصندوق العربي للإنماء الاقتصادي والاجتماعي منذ عام ١٩٨٥.
* عضو في عدة مجالس أمناء ومجالس إستشارية تنموية عربية ودولية.
* إجازة جامعية في الشؤون الدولية من جامعة كليرمونت، في الولايات المتحدة ١٩٦٠– دراسات عليا في الشؤون الدولية من جامعة هارڤارد – الولايات المتحدة ١٩٦٢.

الا أن تجربة دول المجلس في التنمية الاقتصادية لم تخلو من التعثر والصعوبات التي كانت لها آثارها السلبية على مسيرة التنمية، وأصبح من المحتم عليها البحث عن صيغ جديدة للتنمية في اطار التكامل الاقتصادى فيما بينها، فالتحديات التي تواجهها هذه الدول كبيرة والعالم يشهد تطورات هائلة ومتسارعة.

تنبهت دول المجلس مبكرا للتحولات الكبرى التى حملها عقد الثمانينات بين طياته، والى بوادر الانتقال الى نظام عالمي جديد كان من أبرز ملامحه تعزيز التكتلات الاقليمية، وتغيير خارطة العلاقات الاقتصادية الدولية، والتحول في ميزان القوى الدولى، كما تنبهت لما يمكن أن تسفر عنه هذه التحولات من مخاطر على مستقبل الكيانات الاقتصادية الصغيرة. وقد كان انشاء مجلس التعاون لدول الخليج العربية كمظلة اقليمية للتعاون الاقتصادى والسياسى من أهم الصيغ التي تبنتها هذه الدول لمواجهة أعباء وتحديات التحولات القادمة ولتوفير المناخ الملائم للتكامل الاقتصادي.

وقد شهد عقد الثمانينات نشاطا ملحوظا لترجمة فلسفة التعاون بين دول المجلس الى بناء مؤسسي وقنوات تنظيمية واتفاقيات. ويعتبر انشاء هذه الشبكة الاقليمية المنظمة بين دول المجلس بحد ذاته خطوة مهمة لا يمكن اغفالها على صعيد التعاون الاقليمي والدولي. ويجدر الأخذ بعين الاعتبار طبيعة الظروف السياسية والأمنية الاقليمية التي صاحبت انشاء المجلس عند تقييم توجهاته وجهوده التكاملية. ذلك أن مخاطر عدم الاستقرار الاقليمي التي سادت منطقة الخليج خلال فترة الحرب العراقية الايرانية كان لها نتائجها وتأثيراتها على خيارات المجلس وعلى توجهاته. ومن هذا المنطلق، فان الظروف والأوضاع التي سادت ابان فترة تأسيس وتطور مجلس التعاون الخليجي تختلف عن تلك الظروف التي واكبت تجربة السوق الأوروبية التي شكل التكامل الاقتصادى القاعدة لخياراتها السياسية والأمنية.

ويلاحظ من تجارب التكتلات الاقتصادية الاقليمية أن تحقيق التوازن في جهود التكامل بشقيه السياسي والاقتصادى تتحكم فيه مجموعة من عوامل الشد والجذب الناتجة عن الاستقرار السياسي الاقليمي من جهة ومستوى تطور نظمها

الاقتصادية من جهة أخرى. فاذا نظرنا الى تجربة مجلس التعاون الخليجي من هذه الزاوية يمكننا فهم عدم التوازن في جهود المجلس التكاملية التي حققت قدرا كبيرا ومهما على صعيد التقارب والتنسيق السياسي والأمني، بينما اصطدمت جهود التكامل الاقتصادى بعدد كبير من المعوقات أدت الى التباطؤ أحيانا، والى التعثر في أحيان أخرى. وقد أدى الى ذلك عدة عوامل منها التماثل السياسي بين دول المجلس، والتقارب في التركيبات الاجتماعية ونظم القيم والموروثات التاريخية، وأدت هذه العوامل مجتمعة وفى ظل الظروف الاقليمية السائدة الى غلبة الجهود السياسية على مسيرة المجلس في الوقت الذي لم تتضح فيه الأوضاع الاقتصادية بالمستوى المطلوب للتكامل الاقتصادى.

أدى التجانس في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس الى خلق نظم وعلاقات اقتصادية تنافسية كانت لها محدداتها السلبية على جهود التكامل الاقتصادي. فاقتصاديات دول المجلس أحادية الجانب يشكل القطاع النفطي فيها القسم الأكبر من الناتج المحلي الاجمالى، وتمثل عائداته المحدد الرئيسى لنمو الناتج المحلى وللنمو في القطاعات الأخرى. بينما تعتبر مساهمة قطاعي الزراعة والصناعة في الناتج المحلي مساهمة ضئيلة، وتقوم دول المجلس باستيراد احتياجاتها من الغذاء والمعدات والتكنولوجيا من الخارج. في الوقت الذي لا تزيد فيه نسبة مساهمة قطاع الخدمات المالية والمصرفية والخدمات الأخرى عن ١٠ ٪ من الناتج المحلي الاجمالي في معظم دول المجلس.

الا أن دول المجلس تمكنت من تجاوز العديد من الصعوبات التي تواجه جهود التكامل الاقتصادي، ولعل أبرز الانجازات في هذا الاتجاه وأولها هو اقرار الاتفاقية الاقتصادية الموحدة عام ١٩٨١، التي تعتبر من أهم الاتفاقيات التي تربط دول المجلس، وتحتوي على منظومة من العلاقات والقنوات القانونية والاقتصادية بهدف تحقيق أكبر قدر من التنسيق والتكامل بين اقتصاداتها. ويجدر التأكيد في هذا الصدد على أن عناصر ومحاور الاتفاقية قد اتسمت بواقعية، وأخذت في الاعتبار مختلف الظروف والمعوقات والصعوبات التي تواجه جهود التنسيق والتكامل. الا

أن هذه الاتفاقية لا تخلو من مناطق الضعف كما لا تخلو من مناطق القوة.

ومن بين محاور التنسيق والتعاون العديدة التي شملتها الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول المجلس يمكن تحديد أربعة محاور مهمة حققت فيها دول المجلس انجازات مهمة، الا أنها لا تزال بحاجة الى مزيد من الجهود والتركيز لتشكل مدخلا للتكامل الاقتصادي.

يتمثل أول هذه المحاور في تقريب وتوحيد السياسات الاقتصادية في دول المجلس بشكل يتيح أكبر قدر من التخطيط المشترك لجهود التنمية ووضع سياسات مشتركة، يمكن من خلالها تنسيق توجهات الخطط الانمائية لخدمة متطلبات وأهداف التكامل الاقتصادي. وقد قطعت دول المجلس شوطا لا بأس به في هذا المجال شمل الاتفاق على نظام الاقراض البترولي، وخطة الطوارئ الاقليمية للمنتجات البترولية، وأهداف وسياسات التفاوض مع الدول والمجموعات الاقتصادية، والاستراتيجية الموحدة للتنمية الصناعية، ووثيقة أهداف وسياسات خطط التنمية، وعددا آخر من الوثائق. وبالتأكيد فان المرونة التي أتاحتها الاتفاقية الاقتصادية للدول الأعضاء فى الالتزام بهذه النظم والسياسات الموحدة تعتبر جانبا ايجابيا في مراحل التعاون الأولى، الا أن استمرار بقاء هذه الوثائق فى اطارها التأشيري والاسترشادي يجعل مستقبل جهود توحيد وتقريب السياسات الاقتصادية في غموض كبير. وقد يكون من المناسب في هذه المرحلة توفير صيغ ومبادئ الالتزام في تنفيذ ما يتم الاتفاق عليه من سياسات وأهداف واجراءات.

ويتمثل المحور الثانى في تكريس مبدأ الاعتماد المتبادل الذي يكفل منافع تبادلية مشتركة، بتكلفة أقل. ولا يتوقف الاعتماد المتبادل عند حدود التبادل التجاري السلعي بل يتعداه ليشمل مختلف هياكل البنية التحتية في مجالات الطاقة الكهربائية والاتصالات والنقل عن طريق الربط الكهربائي وشبكات الاتصال، وتطوير خطوط النقل. ويستلزم تطوير مبدأ الاعتماد المتبادل تطوير الهياكل الأساسية وتنسيق الزيادات فى طاقاتها الانتاجية والاستيعابية، الا أنه بالرغم من التطور الملحوظ في الهياكل الأساسية في دول المجلس، فان تطبيق هذا

المبدأ على أرض الواقع لا يزال في مراحله الأولى ويحتاج الى مزيد من الجهود. اذ لا تزال برامج الربط الكهربائي في مرحلة الدراسة ولم تستكمل حتى الآن طرق النقل البري بين المجلس.

ويعتبر انشاء المؤسسات المشتركة والمشاريع المشتركة من المحاور الايجابية التي ركزت عليها الاتفاقية الاقتصادية وتمكنت دول المجلس من تحقيق انجازات ملموسة فيها. اذ تم انشاء عدد من المنظمات المتخصصة العاملة وفق مبدأ الوظيفية في العلاقات الدولية مثل مؤسسة الخليج للاستثمار، وهيئة المواصفات والمقاييس، والمكتب الفني للاتصالات، والمكتب المشترك لدول مجلس التعاون الخليجى، وبرنامج مجلس التعاون الخليجى لدعم التنمية الاقتصادية للدول العربية، بالاضافة الى مركز التحكيم التجاري.

كما تعاملت الاتفاقية بايجابية مع ما يمكن تعريفه بـ " المواطنة الاقتصادية الخليجية " التي تشمل المساواة والتعامل بالمثل لمواطني دول المجلس، بالاضافة الى حرية انتقال السلع الوطنية والخدمات ورؤوس الأموال ووسائط النقل. وقد تم في هذا الصدد الاتفاق على عدد كبير من الاجراءات والمزايا المتبادلة، اشتملت على حرية ممارسة الأنشطة الاقتصادية في مختلف دول المجلس، وحق الحصول على الاقتراض من البنوك، وتملك العقار والأسهم، بالاضافة الى مساواة دول المجلس في المعاملات الضريبية والسماح للمنتجين الطبيعيين والاعتباريين بتصدير منتجاتهم الى الدول الاعضاء دون وكيل محلي، والسماح للوحدات الانتاجية بفتح مكاتب ترويج دون وكيل. الا أن ترجمة مفهوم المواطنة الى أرض الواقع لا يزال بحاجة الى مزيد من الجهود التي لن تكلل بالنجاح ما لم يتم تقريب وتوحيد التشريعات وازالة الحواجز القانونية أمام ممارسة الأنشطة الاقتصادية في دول المجلس.

ان تجربة مجلس التعاون في العمل المشترك حققت بالتأكيد العديد من الانجازات، وما تم الاشارة اليه أعلاه ليس سوى جزء مما تحقق على صعيد التعاون الاقتصادي. فالعمل الخليجي المشترك تتشعب وتتعدد أبعاده وأصعدته لتشمل شبكة من العلاقات وأنماط التعاون والتنسيق في مجالات التعليم والصحة والادارة

والخدمات، الا أن شبكة العلاقات التكاملية هذه لن تأخذ أبعادها السليمة، ولن تحدث تأثيراتها المطلوبة ما لم تبنى على أرضية التكامل الاقتصادي الذي أصبح في نهاية هذا القرن، ليس مطلبا جماهيريا فقط، وانما خيارا مصيريا يتوقف عليه مستقبل اقتصادات دول المجلس.

ان السؤال المطروح الآن هو... هل ما تم تحقيقه من انجازات، بالرغم من أهميته، يرقى الى مستوى الطموح؟ وهل كان بامكان دول المجلس تعميق تجربة التعاون الاقتصادى، وتجاوز الصعوبات وصولا الى مرحلة التكامل الاقتصادي؟ والحقيقة أن الاجابة على هذا السؤال تكمن فى تحديد الفارق بين امكانيات الواقع وبين مستوى الطموح، وبين الارادة السياسية وحجم الصعوبات والمعوقات الاقتصادية. ان دول المجلس شأنها شأن عدد كبير من الدول النامية تعاني من مشاكل سياسية واقتصادية واجتماعية تقف حاجزا أمام جهود التنمية وجهود التكامل الاقتصادي. وأول ما يتصل بهذه المشاكل هو مشكلة التحديث السياسي، وبناء الدولة الحديثة القادرة على استيعاب الجميع وتعبئتهم في جهود التنمية، وثانيا المشاكل المتصلة ببناء نظام اقتصادي حديث قادر على المنافسة، وثالثا المعوقات والمشاكل في نظم القيم الاجتماعية وفي التركيبة السكانية. والحقيقة أن مستوى التقدم في مواجهة هذه المهام هو المدخل الشافي للبحث عن اجابة لهذا التساؤل. ان دول المجلس وهي على مشارف القرن الحادي والعشرين ستجد نفسها باستمرار أمام هذه المهام وما يتشعب منها من معضلات فعجلة الزمن تدور، والتاريخ لا يرحم، والبشر لا يعودون الى الخلف.

التحديات:

ان دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تواجه مجموعة من التحديات الخارجية والداخلية التي سيكون لها بالتأكيد تأثيراتها الكبيرة على مسيرة التنمية الاقتصادية فيها، انها تحديات كبيرة لا تواجه دول الخليج لوحدها، وانما جميع الدول العربية. فعلى الصعيد الدولي تبدو التطورات متسارعة نحو بلورة نظام عالمي

جديد يتميز بتعزيز التكتلات الاقليمية بهيكلية جديدة، وتغيير شبكة العلاقات الاقتصادية الدولية، وتنامي الاكتشافات العلمية المتسارعة وتطبيقاتها العملية، وظهور منتجات تقنية متطورة، وأدوات مالية جديدة في الأسواق المالية، واطراد ظاهرة تدويل الانتاج وتحرير التجارة والخدمات بما في ذلك تدويل الأسواق المالية العالمية، وازالة الحواجز وحرية انتقال رؤوس الأموال بين الدول. ان لهذه التطورات آثارا ضخمة على الاقتصاد العالمي، وستؤدي الى ارتفاع حدة المنافسة الدولية وتقليل فرص وصول منتجات الدول النامية الى أسواق الدول المتقدمة، وتركيز التكتلات الاقليمية على تشجيع التجارة البينية بين أعضائها. يضاف الى ذلك نتائج التطورات التكنولوجية المتسارعة في مجالات الاتصالات والمعلومات والالكترونات الدقيقة، وآثار توسيع آفاق تدويل الانتاج والخدمات بتحول الأسواق والشركات والصناعات الى سلسلة من النشاطات المتصلة التي تتجاوز الحدود الجغرافية ، وجعل الابتكار والتكيف وتطبيق التقانات الجديدة المتطورة عنصرا محوريا في المنافسة التجارية، مع تغير جوهري في عناصر المزايا النسبية التقليدية نتيجة تطور نمط الانتاج من كثافة نسبية في الموارد الى كثافة نسبية في المهارة والمعرفة التقنية.

وعلى الصعيد الداخلي تواجه دول المجلس عددا آخر من التحديات الكبيرة يأتي في مقدمتها تصحيح الخلل الهيكلي في اقتصاداتها، والخروج من دائرة الاقتصاد الأحادي الجانب الذي يعتمد على النفط كمحور رئيسي للنشاط الاقتصادي، والذي سيكون دائما عرضة للتطورات والتقلبات في سوق النفط الدولي. ان اقتصادات دول المجلس تعاني من خلل هيكلي واضح لم تتمكن من تصحيحه خلال العقود الثلاثة الماضية بالرغم من النجاح الظاهر في تطوير قطاع الخدمات المالية والمصرفية والقطاعات الخدمية الأخرى. ويمكن تطوير ذلك من خلال مزيد من التنسيق والتعاون بين دول المجلس لتوسيع القاعدة الانتاجية من خلال القدرات والموارد الذاتية.

ويرتبط بهذا التحدي تحد آخر يتمثل في ضرورة تقليص دور الدولة في

النشاط الاقتصادي بما يتطلبه ذلك من تغيير في فلسفة ومنظور دولة الرفاه، وتقليص دورها في الاقتصاد والمجتمع. ان الدور الذي لعبته الدولة كان له بالتاكيد مبرراته الاقتصادية والاجتماعية في المراحل السابقة، وقد حان الوقت لاعادة النظر بهذا الدور خصوصا في ضوء التحولات الاقتصادية الدولية نحو اقتصاد السوق، وفي ضوء ما يمكن أن يتمخض عنه التمادي في تدخل الدولة من خلق أجهزة بيروقراطية وتعقيدات في الاجراءات والنظم التي تعيق وجود مناخ استثماري قادر على استقطاب الاستثمار المحلي وتحفيز القطاع الخاص. ان مواجهة هذا التحدى يعتبر ضرورة ملحة للمستقبل.

ويتمثل التحدي الثالث، باستمرار العجز في موازنات دول المجلس نتيجة انخفاض الايرادات النفطية واستمرار الانفاق الحكومي في مستوياته المرتفعة مع عدم القدرة على توفير ايرادات اضافية مثل الرسوم والضرائب. وبفعل وطأة تراكم معدلات العجز، قامت بعض دول المجلس باتخاذ اجراءات وخطوات تدريجية لتطوير بدائل جديدة لتمويل العجز في موازناتها، الا أن هذه الخطوات ستظل محدودة التأثير والنطاق ما لم يتم ذلك في اطار خطة شاملة للاصلاح الاقتصادي والتصحيح الهيكلي تأخذ في الاعتبار التحديات السابقة التي أشرنا اليها سابقا .

تعتبر المشكلة السكانية من التحديات الكبيرة التي تواجه دول المجلس، ان لم تكن أكبرها، بما تحتويه بين طياتها من أخطار وتعقيدات وآثار على مسيرة التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتتضمن المشكلة السكانية شقين، يشمل أولهما التركيبة السكانية في دول المجلس، ويشمل ثانيهما تطوير الموارد البشرية التي يمكن أن تساهم في تصحيح الخلل في التركيبة السكانية وفي هيكل القوى العاملة. وقد أدى ضعف القاعدة البشرية الوطنية الى استفحال هذه المشكلة بجميع أبعادها. فعدد السكان من غير المواطنين يفوق النصف في أربع دول خليجية نتيجة الخلل في تركيبة قوة العمل لذلك فان مواجهة هذا الخلل تتطلب معالجة شمولية تتضمن تأهيل الموارد البشرية الوطنية من خلال تطوير نظم التعليم والتدريب وتوفير الحوافز اللازمة لجذب العمالة الوطنية في القطاع الخاص وتقليص العمالة الهامشية.

ان هذه التحديات - خارجيا وداخليا - بلا شك هي تحديات كبرى الا أنها غير مستعصية على الحل والمواجهة، ولكن يجب التأكيد على أن معظمها يصعب حله على أسس قطرية، ولا بد من مواجهتها في اطار التكامل الاقتصادى الأوسع، الذي سيوفر لدول المجلس الامكانيات والمرونة المطلوبة لتوفير مقتضيات ومتطلبات هذه المواجهة.

التكامل:

ان مجمل التحديات والضغوط العالمية والاقليمية التي تواجه الدول الخليجية لا يمكن تجاهلها، واغفال انعكاساتها، ويجب التهيؤ لها، واتخاذ المزيد من الخطوات لتعميق وتقوية التعاون الاقتصادي في اطار المجلس، والوصول الى مراحل متقدمة من التكامل الاقتصادى.

وهنا يجب عدم تبسيط الأمور، واعطائها حجمها الحقيقي، فخلق تكامل اقتصادي خليجى يحتاج الى اجماع على مستوى كل الدول المعنية، وتوفر ارادة سياسية قادرة على تجاوز المصالح القطرية الضيقة، مع ضرورة الربط المحكم بين التكامل والتنمية، بما يساعد على مواجهة معوقات التنمية الأساسية المتمثلة في الضعف الشديد لقاعدة الموارد الطبيعية والبشرية، وصغر حجم الأسواق القطرية.

وهذا يستوجب من الدول الخليجية أن تسعى سعيا جادا نحو الاستفادة المتبادلة من الامكانات والموارد المتوفرة لديها، واستغلال فرص وامكانات التكامل الاقتصادي فيما بينها لكي تستطيع من خلاله تعزيز قوتها التفاوضية في السوق الدولية، وتحسين موقعها في تقسيم العمل الدولي، لأنه لا مكان للأسواق الصغيرة في عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، ولا مستقبل للنماذج الانمائية القطرية، خاصة وأن الكثير من المشاكل التي تواجه الاقتصادات الخليجية يصعب حلها على أسس قطرية، ولا بد من حلها في اطار التكامل الاقتصادي الواسع.

واستنادا الى الكثير من الاعتبارات النظرية والتطبيقية، نرى بأن أي تصور واقعي للتكامل الاقتصادي الخليجي، يجب أن يبدأ من ما يسمي بالتكامل الانمائي

الذي أثبت جدواه في التجمعات الاقليمية لكثير من الدول النامية، وساهم في توسيع القاعدة الانتاجية، وتوسيع رقعة الأسواق المتاحة، وزيادة الطاقة الاستيعابية للاقتصادات المعنية، واتاحة الفرصة لاقامة العديد من الصناعات والأنشطة الانتاجية التي لا يمكن اقامتها بدون السوق المشتركة الكبيرة، وساعد بالتالي على خلق قاعدة متسعة للتبادل التجاري بين الدول المعنية.

وهذا يعني أن التكامل الانمائي الذي نحن بصدده، يسعى الى اجراء تعديلات أساسية في الهياكل الانتاجية للدول الخليجية، بهدف توسيع قواعدها الانتاجية، ورفع مرونة استجابة العرض لتغيرات الطلب في اطار السوق الخليجية الواحدة، وهو ما يتعذر تحقيقه في الأسواق الخليجية الضيقة، حيث تتشابه اقتصاداتها في هياكل انتاجها القائمة على التخصص في القطاعات الأولية، وفي الصناعات الاحلالية الاستهلاكية، وقليل من الصناعات التصديرية، التي تجعلها تتجه الى التكامل مع السوق الدولية للحصول على السلع الرأسمالية، والسلع الوسيطة المصنعة، وقطع الغيار والتقانة الحديثة.

وهذا ما تبينه اتجاهات التجارة الخليجية، اذ أن الصادرات الخليجية تتجه بشكل أساسي نحو أسواق الدول الصناعية المتقدمة، كما تستورد دول المجلس معظم وارداتها من تلك الدول، مما يعني تكامل اقتصاداتها مع اقتصادات الدول الصناعية بشكل أساسي، بينما في المقابل بلغت نسبة التجارة البينية الى التجارة الخارجية لدول المجلس طيلة الفترة الممتدة من عام ١٩٨٠ الى عام ١٩٩٦ فى حدود ٥ ٪ الى ٨ ٪ كما بلغت نسبة تجارة هذه الدول مع بقية الدول العربية خلال الفترة نفسها نحو ٣ ٪ الى ٣٫٥٪ من اجمالي تجارتها الخارجية.

وهذا يرجع بطبيعة الحال الى ضيق القاعدة الانتاجية في دول المجلس، لأنه بالرغم من ضخامة الانفاق الاستثماري في مسيرة تنميتها القطرية، الا أن النتائج كانت متواضعة نسبيا، في أبعادها وآثارها، وأنها في محصلة الحساب لم تحقق الكثير، ولم تسفر عن اجراء تغيرات في البنى الهيكلية للاقتصادات الخليجية، حيث انحصرت في مجال البنى الأساسية، والخدمات التجارية والمالية والمصرفية،

ونشر التعليم، وتوفير الرعاية الصحية، وانشاء مجموعة من الصناعات التصديرية والاحلالية الاستهلاكية.

ولهذا ما زالت دول المجلس تعتمد اعتمادا كبيرا على قطاع النفط حيث توضح مؤشرات الحسابات القومية أن مساهمته في الناتج المحلي الاجمالي لكل الدول المعنية قد ارتفعت من ٦٣ ٪ عام ١٩٧٣ الى ٧٨ ٪ عام ١٩٨٠، ثم انخفضت الى ٣٢ ٪ و ٣٩ ٪ في عامي ١٩٨٦ و ١٩٩٦ على التوالي.

ولا يعني هذا الانخفاض أن ثمة نموا مميزا قد تحقق في حصة القطاعات غير النفطية، وتنويع مصادر الدخل، بل كل ما في الأمر أن انخفاض أسعار النفط وكميات انتاجه وصادراته قد أدى الى تضاؤل نسبة مساهمة النفط في الناتج المحلي الاجمالي.

ودليلنا في ذلك أن الصناعة التحويلية الخليجية ما زالت ناشئة لم تحدث تغيرات جوهرية في الاقتصادات الخليجية، ودورها فى النشاط الاقتصادي ما زال دون المستوى المطلوب، اذ تساهم بحصة متواضعة في الناتج المحلي الاجمالي لكل دول المجلس بلغت في عام ١٩٩٦ حوالي ٩ ٪، وهي نسبة منخفضة مقارنة ببقية الدول العربية التي تقدر فيها هذه النسبة في المتوسط بحوالي ١٦ ٪، وببعض الدول النامية الأخرى التي تقدر فيها بحوالي ٢٥ ٪، كما أن قيمة الصادرات الصناعية الخليجية لا تغطي أكثر من ٣٦,٥ ٪ من قيمة الواردات الصناعية الخليجية.

وهذا يعكس استمرار القصور الهيكلي في بنية الاقتصادات الخليجية التي تعتمد أساسا على تصدير المواد الأولية واستيراد السلع المصنعة والتقانات الأجنبية، كذلك يلاحظ عند التعمق في تحليل بنية الصناعة التحويلية الخليجية، انها تتميز بضعف ارتباطاتها الانتاجية وعدم تكاملها أفقيا ورأسيا على المستويين القطري والخليجي، وانخفاض في معدل انتاجيتها، وكذلك في أداء تشغيلها مع وجود فجوات كبيرة في تراكيب سلسلتها الانتاجية، وارتفاع تكاليفها الرأسمالية والانتاجية اذا ما قورنت بمثيلاتها الأجنبية، بسبب استيراد معظم احتياجاتها من المكائن ومستلزمات الانتاج من الخارج، اضافة الى وجود ازدواجية بين بعض

الصناعات الخليجية، وعدم استغلال كامل للطاقة الانتاجية، وظهور طاقات فائضة زادت من حجم الطاقة العاطلة بالمصانع.

ومن الدلالات السلبية الأخرى للبنية الاقتصادية في ظل التنمية القطرية لدول المجلس، انخفاض الأهمية النسبية للزراعة، اذ ما زالت مساهمتها متواضعة في الناتج المحلي الاجمالي لكل الدول المعنية لا تتجاوز ٤ ٪، وينعكس هذا بصورة سلبية على الأمن الغذائي، والاعتماد الدائم على استيراد المواد الغذائية من الخارج.

وباستبعاد القيمة المضافة لقطاع الصناعات الاستخراجية، يتميز هيكل الناتج المحلي الاجمالي لدول المجلس بارتفاع حصة قطاعات الخدمات نتيجة ضخامة الاستثمارات التي تم توظيفها لاستكمال قطاعات البنى الأساسية خلال العقدين السابقين، اضافة الى اهتمام القطاع الخاص بأنشطة الخدمات والتوزيع بدرجة أكبر بسبب ارتفاع معدلات ربحيتها وسرعة تحقق مردودها مقارنة بالاستثمار في المشاريع الانتاجية، ولعلاقتها بأنشطة الاستيراد التي تميل نحو التوسع الدائم لتلبية متطلبات الدول المعنية من السلع الضرورية.

وتساهم نقاط ضعف أخرى في زيادة حدة الأداء المتواضع لاقتصادات دول المجلس، من أهمها الحجم الهائل لمساهمة القطاع الحكومي في الناتج المحلي الاجمالي، نتيجة توسع الدور الاقتصادي للحكومات، والنمو الكبير في حجم سلك الخدمة المدنية، واستيعابه لأعداد كبيرة من الموظفين، وهو ما أدى الى تفشي البطالة المقنعة والعمالة غير المنتجة، وزيادة مخصصات بند الرواتب والأجور، وبالتالي زيادة الانفاق العام.

ان هذه الصورة العامة لواقع اقتصادات دول المجلس في اطارها القطري، تبين أن دفع التنمية الخليجية، وايجاد الحلول اللازمة لها، لا يمكن أن تتم الا في اطار تكاملي انمائي، أي بتحقيق المزاوجة ما بين التنمية والتكامل، وبتغليب التنمية الاقليمية الجماعية على التنمية القطرية الضيقة، وتحريك الاقتصاد من خلال التركيز على جانب العرض وفق قوى السوق، أي اعطاء الأولية للجوانب الانتاجية، بدلا من التجارة التي لا تستطيع بمفردها أن تدفع عملية

التنميــة الاقتصاديــة بـين الدول الخليجيـة المتشابهـة في اقتصاداتهـا.

وغني عن البيـان أن انعكاسـات التكامل الانمائي لا تقف عند حـدود تنويع القاعدة الانتاجية فحسب، بل تمتد الى كل القطاعات والأنشطة الاقتصادية على حد سواء، تعمل على توسيع آفاقها، وزيادة تشابكها، والحد من تعرضها للمعوقات الهيكلية والاختناقات التي تواجهها اقتصادات الأسواق الضيقة.

سبل المواجهة:

ودون الدخول في حيثيات تفصيلية للآليات والاجراءات اللازمة لتحقيق التكامل الانمائي الجماعي في الدول الخليجية، يكفي أن نؤكد على ضرورة اتخاذ مجموعة من الاجراءات اللازمة لازالة العوائق التي تحد من الحركة الانمائية الخليجية، وترسيخ درجات من الثقة والتعاون تفوق في مقدارها ونوعها واستقرارها واستمراريتها، ما تم حتى الآن في اطار مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وهذه الاجراءات كالتالى:

١- اعادة النظر في أساليب التنمية القطرية التي تتبعها دول المجلس، والأخذ بالبعد التكاملي الانمائي الجماعي، مع ضرورة تحسين كفاءة السياسات والمناهج الادارية التي تتولى العملية الانمائية بكل أبعادها الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، واعادة ترتيب أولويات التنمية بما يحقق أفضل استخدام للموارد المتاحة، وتجنب الازدواجية في انشاء المشاريع المحورية واقامتها على أساس تكاملي مشترك، لأن المشاريع المشتركة تحل الى حد كبير مشاكل التمويل والتصريف التي تعانيها المشروعات القطرية، وتستفيد من مزايا الانتاج الكبير، وتعمل على تخفيض التكاليف الاستثمارية الضرورية، كما أنها أكثر قدرة من المشروعات القطرية على اقامة مشروعات تتمتع بمستوى تقاني عال، اضافة الى وجود مشروعات كثيرة لا يمكن اقامتها أصلا الا بتعاون مشترك ما بين عدد من الدول، لأن طبيعة نشاطها تتعدى الحدود الاقليمية، مثل مشروعات الربط الكهربائي، واستغلال الثروات الطبيعية المشتركة.

وينبغي التأكيد في هذا الشأن على ضرورة اهتمام التوجه التكاملي الخليجي بالسياسات السكانية بهدف معالجة التركيبة السكانية، وتنمية قوة العمل الخليجية من خلال الاهتمام بالتعليم المهني والتدريب، ووضع الحوافز لتشجيع الخليجيين على الأعمال الانتاجية المباشرة، وربط خطط التعليم بمراحله وأنواعه المختلفة مع احتياجات سوق العمل وتوقعات واتجاهات التنمية الاقتصادية والاجتماعية في دول المجلس، بما يساعد على زيادة معدلات مساهمات السكان المحليين من الجنسين في قوة العمل المنتجة، وبالتالي زيادة رصيد المنطقة من الخبرات والكفاءات المحلية القادرة على تقليل الاعتماد على العمالة الوافدة الأجنبية، خاصة وأن نسبة مشاركة العمالة الخليجية في الوقت الحاضر منخفضة سواء على المستوى الاجمالي، أو على مستوى الذكور والاناث، حيث تصل نسبة السكان النشيطين اقتصاديا في المتوسط ٥٥ ٪ وتصل نسبة العمالة الفعلية منها نحو ٣٧ ٪ فقط من عدد السكان، يغلب فيها العمالة غير الماهرة ونصف الماهرة، ويعمل نصفها تقريبا في قطاع الخدمات، وبخاصة في قطاع الخدمات الحكومية، كما يقل عملها في القطاع الخاص، حيث لا تزيد نسبتها في بعض دول المجلس عن ٢ ٪ كما هو الحال في دولة الكويت.

كذلك لابد من اعطاء عناية خاصة للسياسات المالية لمواجهة عجوزات الموازنات العامة والتحكم بها، من خلال تأمين موارد مالية من القطاعات الانتاجية غير النفطية، وترشيد الانفاق، واعادة النظر في سياسات الدعم، وتسعير المرافق العامة والخدمات كالماء والكهرباء والاتصالات والنقل العام وبعض المنتجات النفطية بما يعكس تكاليفها الحقيقية، اضافة الى ترشيد واستخدام أفضل تخصيص ممكن للموارد المتاحة.

ولعله من المفيد أيضا التذكير بأهمية تطوير القدرة الادارية لمواجهة متطلبات التنمية، واستخدام الموارد المالية المتاحة بأعلى درجة ممكنة من الكفاءة، وذلك من خلال تطبيق اجراءات اصلاحية ادارية تعمل على تحسين أساليب الادارة، وتحسين التنظيم وسياسات وقوانين الوظائف العامة والموازنة العامة، والتخطيط واعداد وتنفيذ خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

٢- اعادة هيكلة الاقتصادات الخليجية، بما يساعد على توسيع وتنويع القاعدة الانتاجية في دول المجلس وانتاج سلع غير متشابهة تلبي الاحتياجات المحلية الخليجية والعربية، من خلال التوجه في ثلاثة مسارات رئيسية، يركز المسار الأول منها على توسيع قاعدة الصناعات المعتمدة على النفط والغاز، وعلى وجه الخصوص الصناعات المعدنية الخليجية وتنويعها خاصة في مجال الألمنيوم الأولي، والصناعات المعدنية الأساسية لكونها قادرة على رفع القيمة المضافة، والريع على الموارد المحلية المتوفرة، ولأنها تتميز بكثافة عالية في استعمال الطاقة ورأس المال، بينما تنخفض كثافة استعمالها للعمالة والمياه، مما يجعلها متناسبة مع الامكانات الذاتية لدول المجلس.

يضاف الى هذا ضرورة اعادة هيكلة صناعة البتروكيماويات الخليجية والغاء الحلقات الضعيفة منها، وتطبيق الأساليب التقانية الحديثة القادرة على تنويع قاعدة الانتاج بما يتناسب والمتطلبات المستقبلية للسوق العربية والعالمية، لتفادى حدة المنافسة من السلع المثيلة، وتفادي مشاكل الطاقات الفائضة، مع ضرورة التركيز على اقامة مشاريع مشتركة لانتاج المواد البتروكيماوية الخصوصية الأمامية ذات القيمة المضافة العالية، التى لا تتأثر بالدورات الاقتصادية، وتتناسب وسياسات المحافظة على البيئة، وكذلك تنويع مواد اللقيم المستخدمة بما يساعد على توسيع قاعدة الانتاج باستخدام غاز البترول المسال (البروبين والبيوتين) والمكثفات السائلة، والنفثا كمواد لقيم الى جانب الغاز الطبيعي (الميثين والايثين).

كذلك لابد أن يشتمل هذا المسار على اعادة هيكلة الصناعات الاحلالية بما يتناسب ومستجدات التقانة الحديثة، مع ضرورة تنسيق الخطط الاستثمارية لدول المجلس في مجال هذه الصناعات لتفادي الازدواجية وهدر الموارد، مع توزيع المشاريع الجديدة على دول المجلس على أساس الميزة النسبية، والاعتماد على دراسات تسويقية دقيقة حتى يتم انشاء طاقات انتاجية تتناسب وحجم الطلب الفعلى على منتجاتها فى الأسواق المحلية الخليجية.

أما المسار الثاني فيتجه نحو توسيع صناعة التكرير بهدف زيادة القيمة

المضافة للنفط، عن طريق اقامة المصافي لتكريره من أجل سد احتياجات الاستهلاك المحلي والتصدير ، مع ضرورة أن يراعى عند بناء المصافي الجديدة الاعتبارات البيئية وطبيعة التغيرات الحديثة في الطلب على المنتجات النفطية، حيث يتوقع التحول تدريجيا نحو المنتجات الخفيفة والمتوسطة عالميا.

وبالاضافة الى كل هذا يتجه المسار الثالث نحو اقامة مشاريع صناعية مشتركة في الدول العربية، تعتمد في مدخلاتها على مواد أساسية تنتجها دول المجلس، خاصة في مجال البتروكيماويات والألمنيوم، بالشكل الذي يؤدي الى سهولة تصدير هذه المواد صوب السوق العربية الواسعة دون حواجز أو اجراءات تمييزية، مما سيدعم الصادرات الخليجية ويحررها من القيود والعقبات التي تواجهها في أسواق التكتلات الاقليمية كالسوق الأوروبية التي تميل الى اعطاء معاملة تفضيلية لدولها، مع فرض المزيد من الرسوم الجمركية، والقيود الكمية والنقدية، على السلع المستوردة من الدول الأخرى.

ولا ريب أن هذا التوجه من شأنه أن يساعد على اعادة تشكيل اتجاهات التجارة الخارجية لدول المجلس، وتوسيع آفاقها من خلال احلال السلع الخليجية المعدة للتصدير محل السلع الصناعية الأجنبية التي تستوردها الدول العربية من الخارج، خاصة من السلع التي يفوق انتاجها الامكانات الاستيعابية للأسواق الخليجية الضيقة، مع ضرورة تحفيز المصدرين من داخل المجلس لاستخدام الموارد المتوفرة في التمويل والضمان بصورة أفضل، وتذليل المعوقات التي قد تحول دون ذلك، وذلك بتضافر الجهود بين المصدرين والأجهزة المصرفية ومؤسسات التمويل، وضمان الصادرات العربية والخليجية.

٣- تنشيط القطاع الخاص، وربطه ربطا وثيقا بمضمون التنمية، وتفعيله وتوسيع أنشطته، وتوجيه موارده نحو مجالات أكثر انتاجية، تساعد على تقليص الدور الذي يؤديه الانفاق العام في تحريك النشاط الاقتصادي، مع التأكيد على ضرورة توفير المناخ الاقتصادي المناسب لاجتذاب الاستثمارات المجدية القادرة على توسيع القواعد الانتاجية، ودفع عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك من

خلال استخدام أدوات كثيرة تعمل على تحسين وتطوير المعطيات السياسية والاقتصادية والاجتماعية بمختلف جوانبها، تتمثل بمجموعة من السياسات والاجراءات التجارية والمالية والنقدية والائتمانية، اضافة الى ترسيخ القانون في مجال الأعمال، والتزام الأجهزة المسؤولة عن ادارة الاستثمار، بالنظم والأشكال التنظيمية الحديثة البعيدة عن هيمنة الادارة الحكومية التقليدية الخاضعة لمؤثرات سياسية ولوائح وقوانين ومستويات بيروقراطية عديدة.

كذلك لابد في هذا الشأن من الاهتمام بتطبيق سياسات التخصيص، لاتاحة الفرصة لدور استثماري واداري أكبر للقطاع الخاص لامتلاك وتشغيل العديد من المرافق والمؤسسات العامة التي يمتلكها ويديرها القطاع العام.

٤- استكمال اجراءات البرامج التصحيحية التي قامت بها الدول الخليجية منذ سنوات بهدف زيادة كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وترشيد الانفاق، واصلاح الأنظمة الضرائبية، وتحقيق توازنات في الموازنة العامة، والموازين الخارجية.

وعلى المستوى العربي، لابد من الاهتمام خليجيا بالنفاذ للأسواق العربية، التي تشكل مجالا رحبا لتطوير الصادرات الخليجية، وهذا ما يتفق مع الجهود المبذولة منذ مدة طويلة من قبل الدول العربية، ومؤسسات العمل العربي المشترك، لتشجيع التجارة العربية البينية وتنميتها، ورفع معدلاتها المتدنية، حيث يمكن أن تحل السلع الخليجية محل السلع المثيلة لها التي تستوردها الدول العربية من الخارج. ومن المناسب أن نضيف أن هذا الجانب التسويقي، يجعلنا ننظر بجدية أيضا الى البعد العربي في منظوره التكاملي، وندعو الى ضرورة السعي الجاد نحو الاستفادة المتبادلة من الموارد والامكانات المتوفرة لدى الدول العربية في انشاء تكامل اقتصادي عربي على أساس من المنافع المتبادلة بعيدا عن الشعارات العاطفية، والمصالح القطرية الضيقة، وهذا لا يقلل من أهمية التكامل الخليجي، بل سيؤدي الى تعزيز دوره، وتوسيع أبعاده وآفاقه. وأكبر مثال على ذلك أن الولايات المتحدة الأمريكية رغم عضويتها في سوق النفتا، وسعيها نحو اقامتها، ساهمت أيضا بانشاء منطقة تجارة حرة جديدة هي الأبيك التي تعتبر أضخم تكتل اقتصادي في العالم.

وهذا التوجه لا ينسينا الجهود الفاشلة للدول العربية في مجال التكامل الاقتصادي التي لم تحقق انجازات تذكر طيلة العقود الثلاثة السابقة، لأسباب كثيرة ترجع في مجملها الي انغلاقية الدول العربية على مصالحها القطرية، وعدم الواقعية في طرح المداخل والآليات، وعدم توفر المصداقية، والشك في النوايا، وعدم توفر الارادة السياسية القادرة على تنفيذ القرارات.

والأمر يختلف في عصر التكتلات الاقتصادية العملاقة، حيث لا مكان للأسواق الصغيرة في عالم اليوم والغد، لهذا فان الدول العربية معنية في الوقت الحاضر اكثر من أي وقت مضى باستغلال فرص وامكانات التكامل الاقتصادي فيما بينها كي تستطيع من خلاله توسيع قاعدتي العرض والطلب العربيتين، وتعميق قاعدة التخصص، والاستفادة من الميزة النسبية، وترشيد استخدام الموارد، وتعزيز القدرة التنافسية للسلع العربية في السوق الدولية.

وختاما لا بد لنا من التأكيد على أن مستقبل الاقتصاد الخليجي مرهون بربط المصالح الذاتية لكل بلد خليجي بالمصلحة الاقتصادية الخليجية، وعلى استغلال فرص وامكانات التكامل الانمائي الاقتصادي، وهذا يتوقف على مدى قدرة الدول الخليجية على صياغة رؤى تنموية تكاملية، متماسكة، بعيدة المدى، قادرة على مجابهة تحديات القرن المقبل، وتحقيق تغيرات جذرية هيكلية في الاقتصادات الخليجية، وتوجيهها نحو وضع أفضل بما يحقق للدول المعنية الرفاهية والقدرة على مواكبة روح العصر، وخلق مستقبل افضل للأجيال القادمة على أسس تكاملية متينة متوازنة.

نحو استراتيجية خليجية
للتكامل الاقتصادي

* الدكتور / عبدالعزيز الداغستاني

(١) مقدمة:

لا شك في أن حضارات الأمم تبنى على مر العصور على أسس راسخة، قوامها الارادة القوية والتصميم على مواجهة التحديات، مدعوما بالمقدرة على ترجمة الآمال والطموحات الى منجزات محسوسة، وبلوغ الأهداف وتحقيقها من خلال تكريس الارادة والتصميم لبناء تكتل موحد قادر على الدفاع عن المصالح المشتركة سواء الاقتصادية أو السياسية أو الأمنية، على الصمود في مواجهة تطورات الحاضر وتحديات المستقبل.

وفي عصرنا الحاضر، والذي يتميز بالتطورات والمستجدات والمتغيرات الاقتصادية المتلاحقة والتطور التقنى المتسارع، يحتل العلم المكانة الأساسية التي تدفع بطاقات الأمم في اتجاه كل ما تطمح اليه من تطور وتقدم. ومع ادراك ودراية قادة دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية واستشرافهم الصحيح لحركة التاريخ، فقد حرصوا على تهيئة المناخ الملائم وتوفير جميع الوسائل والامكانيات في سبيل الاستفادة القصوي من كل عطاءات الحضارة الحديثة، علما وفكرا، بما يتماشى مع تعاليم الدين الاسلامي الحنيف وعادات وتقاليد المجتمع وموروثاته، وكانت ثمرة تلك الجهود المخلصة، صرح شامخ تجسد في مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

---

* رئيس دار الدراسات الاقتصادية بالرياض ورئيس مجلة «عالم الاقتصاد» والمشرف على اعداد «المشروع الوطنى للتوظيف في القطاع الأهلى». استاذ سابق للاقتصاد في جامعة الملك سعود. دكتوراه فى الاقتصاد من جامعة هيوستن – تكساس ١٩٧٩.

تلك التجربة الثرية والمثمرة والعملية في اتجاه التعاون والتعاضد والتكاتف نحو بناء مجتمع خليجي متطور ومتقدم، والتي يمكن أن تشكل نواة في اتجاه تكوين تكتل عربي موحد ومتكامل.

وسيتم التركيز في هذه الورقة على المحور الاقتصادي وجوانبه المختلفة والمحاور الفرعية الأخرى ذات العلاقة، وذلك من خلال استعراض جوانب الاتفاقية الاقتصادية مع نظرة كلية تجمع تفاصيل تطورات الماضي وتطلعات المستقبل ومكامن القوة والضعف في الأطر والهياكل والآليات وبعض التوصيات التي نطمح في أن تجد قبولا لدى المسؤولين. ويحدونا في ذلك الوازع الوطني والغيرة الحقيقية في تشكيل كيان اقتصادي فاعل وتبصير شعوبنا واشراكها في بعض من همومنا المشتركة.

(٢) التطورات والمتغيرات الاقتصادية العالمية:

يشهد العالم في عصرنا اليوم حقبة من حقب التحولات التي غالبا ما تحدث مرة كل بضعة عقود من الزمن ذات الأثر على البنيات السياسية والاقتصادية للدول. ومن السمات الرئيسية لهذه الحقبة التاريخية هي تحرير وتكامل أسواق السلع والخدمات ورأس المال تحت مظلة النظام العالمي الجديد أو ما يسمى بالعولمة في الأدبيات الاقتصادية.

وبالرغم من أن كثيرا من الدول تنظر الى العولمة نظرة تخوف وارتياب، وذلك بتصوير هذا النظام الجديد بأنه شكل من أشكال الاستعمار الاقتصادي، الا أننا نجد أن العولمة أصبحت حقيقة واقعة، اذ أن كثيرا من الدول، بما في ذلك معظم دول جنوب شرق آسيا وأوروبا الشرقية وامريكا اللاتينية وكل الدول الصناعية المتقدمة، انضمت الى منظمة التجارة العالمية (WTO) وقامت بتحرير اقتصاداتها، وفتحت أسواقها المالية بحرية لتتدفق رؤوس الأموال على أساس تبادلي.

لذا نجد أن اتجاهات النمو الاقتصادي في العالم أصبحت مرتفعة، اذ بلغ نمو الناتج المحلي الحقيقي العالمي ٣٫٥ ٪ خلال عام ١٩٩٥. وتشير الدلائل الى أن مستويات النمو العالمية استمرت في الارتفاع خلال عامي ١٩٩٦ - ١٩٩٧

بالنسبة للدول الصناعية والنامية على حد سواء. ويعزى ذلك الى نجاح كثير من الدول في تحقيق أكبر قدر من الاندماج في الاقتصاد العالمي[١] . كما استمرت معدلات التضخم العالمية كما كانت عليه في السنوات العشر الماضية. وهناك تخوف في الدول الصناعية المتقدمة من أن الانخفاض النسبي في معدلات النمو سيزيد من معدلات البطالة، ومن ثم التوجه نحو الركود الاقتصادي في هذه الدول. وعلى العكس فان الدلائل تشير الى بوادر الانتعاش الاقتصادي في اليابان. ومن جهة أخرى نجد أن الدول التي تمر بمرحلة التحول في وسط وشرق أوروبا تتجه نحو نمو اقتصادى أفضل، في حين أن الاقتصاد الروسى بدأ في التحسن من الركود الذي يعانيه منذ سنوات عديدة. وفي الدول النامية فان بوادر الانتعاش تبدو عالية كما هو الحال في دول آسيا وخاصة ما يسمى بالنمور الأسيوية، ومنخفضة في دول الشرق الأوسط وأوروبا والدول الأفريقية الفقيرة.

وفي سوق البترول العالمي، أدى النمو الاقتصادي في كل من الدول الصناعية والنامية الى تزايد الطلب العالمي على البترول الخام، اذ ارتفع من ٦٦,٤ مليون برميل/ يوم في عام ١٩٩٤، الى ٦٩,١ برميل / يوم في عام ١٩٩٦[٢]. وقد تزامن الارتفاع في الطلب العالمي، مع تزايد في متوسط الأسعار للبترول الخام.

وفيما يتعلق بالتجارة الدولية، فقد استمر حجم التجارة الخارجية في النمو، حيث ارتفعت صادرات وواردات الدول الصناعية والدول النامية خلال عامي ١٩٩٥ – ١٩٩٦، وخاصة بالنسبة للدول النامية اذ عكس الميزان التجاري تحسنا ملحوظا. وتشير التوقعات الى استمرار النمو في حجم التجارة الخارجية العالمية خلال عامي ١٩٩٦ – ١٩٩٧ بمستويات نمو مرتفعة للدول النامية، ومنخفضة نسبيا للدول الصناعية.

(٣) التطورات والمتغيرات الاقتصادية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية:

بالرغم من تراجع الانفاق الحكومي في دول مجلس التعاون لدول الخليج

العربية، فقد تحسن أداء اقتصادات دول المجلس ليصل اجمالي الناتج المحلي لهذه الدول الى حوالي (٢٠٤,٣) مليار دولار أي بمعدل نمو قدره ٢ ٪ حسب احصاءات عام ١٩٩٤ . كما أن معدلات النمو الايجابية بالنسبة للقطاعات الاقتصادية المختلفة من شأنها تعزيز وتشجيع رجال الأعمال على اتخاذ خطوات ايجابية تساهم بدورها في تحسين الأوضاع الاقتصادية بدول المجلس.

هذا ويشكل القطاع التعديني كما هو معروف عصب التنمية الاقتصادية. ويتأثر هذا القطاع بصورة مباشرة بتطورات السوق العالمية للبترول، حيث يؤدى الانخفاض في الأسعار الفورية للبترول في الأسواق العالمية الى انخفاض اجمالي الناتج المحلي لهذا القطاع. وقد بلغ انتاج دول المجلس من البترول ١٣,٥ مليون برميل يوميا في عام ١٩٩٥ (أي حوالي ٥٣,٥ ٪ من اجمالي انتاج منظمة الأوبك وحوالي ٢٠,٩ ٪ من الانتاج العالمي للبترول). أما احتياطي دول المجلس من البترول الخام، فقد قدر بحوالي ٤٦٥,٨ مليار برميل في نهاية عام ١٩٩٥ (أي ما نسبته ٥٨,٣ ٪ من احتياطي الأوبك و ٥٤,٤ ٪ من الاحتياطي العالمي). وقد بلغ انتاج دول المجلس من الغاز الطبيعي ١٤,١ مليار قدم مكعب يوميا في عام ١٩٩٤ (أي ما نسبته ٢٨,٤ ٪ من انتاج الأوبك و ٥,٢ ٪ من الانتاج العالمي للغاز الطبيعي). أما بالنسبة لاحتياطي دول المجلس من الغاز الطبيعي فقد قدر في نهاية عام ١٩٩٥ بحوالي ٧٩٢,٣ ألف مليار قدم مكعب (أي ٣٥,٢ ٪ من احتياطي الأوبك وحوالي من الاحتياطي العالمي)[٣].

وعلى المستوى القطاعي، فقد حققت جميع القطاعات الانتاجية بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية معدلات نمو ايجابية خلال عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥ وزادت الأهمية النسبية لتلك القطاعات في الناتج المحلي الاجمالي، ويعزى ذلك لاهتمام دول المجلس بتحقيق درجة عالية من الاكتفاء الذاتي في معظم السلع الغذائية الأساسية وذلك بدعم القطاع الزراعي، وكذلك الاهتمام بقطاع الصناعة حيث قامت دول المجلس بتحفيز المستثمرين للمساهمة في قطاع الصناعات التحويلية وتحديد الطاقات القائمة والعمل على توسعتها، وأيضا حققت القطاعات

الأخرى كالبناء والتشييد والكهرباء والخدمات المالية والتأمين والخدمات العقارية معدلات نمو ايجابية، نتيجة للاهتمام المتواصل من قبل حكومات دول المجلس والانفاق بسخاء في تجهيز البنيات الأساسية بهذه القطاعات.

أما في جانب التطورات المالية، فنجد أن الأنشطة الاقتصادية المختلفة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية تعتمد بشكل رئيسي على الانفاق العام المخصص لها في الميزانيات السنوية. وحرصا من دول المجلس على تخفيض عجوزات الميزانيات قامت بمحاولات عديدة في اتجاه زيادة الايرادات غير البترولية، تجنبا لنتائج تقلبات أسعار البترول العالمية، كما أعادت النظر في رسوم الخدمات بحيث تعكس تكلفتها الحقيقية، وعملت أيضا على تخفيض الدعم المباشر وغير المباشر على بعض السلع والخدمات. وحسب تقديرات ميزانيات دول مجلس التعاون لعام ١٩٩٥ ارتفعت الايرادات العامة الى ٥٩,١ مليار دولا مقارنة بحوالي ٥٤,٢ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وانخفض الانفاق العام الى حوالي ٦٨,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥ مقارنة بـ ٧١,٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤ وعليه فقد انخفض العجز الى ٩,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥ مقارنة بنحو ١٧,٣ مليار دولارفي عام ١٩٩٤[٤].

وفي الجانب النقدي، نجد أن السيولة المحلية سجلت ارتفاعا بلغ نحو ٧ ٪ في عام ١٩٩٥ مقارنة بحجم السيولة في عام ١٩٩٥، اذ بلغت ١٢١,٩ مليار دولار في حين كانت حوالي ١١٤,١ مليار دولار في عام ١٩٩٤. ويعزى ذلك للارتفاع في شبه النقد والودائع تحت الطلب في دول المجلس لتلك الفترة. كما حققت الودائع المصرفية نموا بلغ ٩ ٪ في عام ١٩٩٥ للأسباب ذاتها اضافة الى الارتفاع في الودائع الحكومية. كما سجل رأس المال والاحتياطي للبنوك التجارية نموا بلغ ٩ ٪ في عام ١٩٩٥، وارتفع صافي الموجودات الأجنبية لدى البنوك التجارية بنسبة ٥ ٪ فبلغ ٣٣,٤ مليار دولار في عام ١٩٩٥ مقارنة بنحو ٣١,٦ مليار دولار في عام ١٩٩٤. كما انخفضت المطلوبات الأجنبية بنسبة ٢ ٪. وقد ارتفع الائتمان المصرفي في دول المجلس بنسبة ١٥ ٪ اذ بلغ ٨٢ مليار دولار في عام ١٩٩٥ مقارنة بنحو ٧١,٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وما زال قطاع التجارة

يستحوذ على أكبر نسبة في الائتمان المصرفي اذ بلغت ٢٣ ٪ في عام ١٩٩٥[٥].

اما بالنسبة لتطورات التجارة الخارجية وميزان المدفوعات بدول المجلس، فتشير البيانات الى أن اجمالي التبادل التجاري لدول المجلس بلغ حوالي ١٥٩٫٣ مليار دولار في عام ١٩٩٥ مقارنة بحوالي ١٤٨ مليار دولار في عام ١٩٩٤، حيث زادت الصادرات من ٨٥٫٨ الى ٨٨٫٩ مليار دولار خلال نفس الفترة. وزاد أيضا اجمالي الواردات من ٦٢٫٣ الى ٧٠٫٤ مليار دولار خلال نفس الفترة. وبالنظر الى هيكل الواردات نجد أن دول المجلس تعتمد على الاستيراد من الدول الصناعية في تنمية اقتصاداتها الأمر الذي يؤدي الى التأثر بالتقلبات التي تطرأ على اقتصادات تلك الدول لا سيما أن حوالي ٦٣ ٪ من واردات دول المجلس مصدرها الدول الصناعية. أما على صعيد التجارة البينية، فبلغ التبادل التجاري بين دول المجلس حوالي ٩٫٦ مليار دولار في عام ١٩٩٥، اذ بلغت الصادرات والواردات ٤٫٩ و ٤٫٧ مليار دولار على التوالي خلال نفس العام[٦]. وقد ارتفع فائض الميزان التجاري خلال الأعوام الماضية، ويعزى ذلك الى الانخفاض النسبي في حجم الواردات. كما يلاحظ أيضا انخفاض العجز في حساب الخدمات والتحويلات الى ١٧٫٥ مليار دولار في عام ١٩٩٤. وقد أدى ذلك الى فائض كبير نسبيا في الحساب الجاري لدول المجلس.

هذا بالاضافة الى التطورات والمؤشرات الاقتصادية المهمة والتي أولتها حكومات دول المجلس عناية خاصة من ناحية الانفاق والدعم وتجهيز البنيات الأساسية لها، والتي تتمثل في قطاعات الموارد البشرية والتعليم والخدمات الصحية والكهرباء والمياه والقوى العاملة والنقل والمواصلات والبريد والهاتف، اذ أن جميعها حققت تطورات مشهودة وملموسة، وتهتم دول المجلس بعمليات تشغيلها وصيانتها بحيث يتم تقديمها للمواطنين بصور أكثر كفاءة وأقل كلفة.

وبالرغم من التراجع في الانفاق الحكومي وتقلبات أسعار البترول العالمية الأمر الذي يؤثر على ايرادات دول المجلس، الا أن هناك بوادر مرحلة جديدة أخذت معالمها تتضح تدريجيا وذلك بتقليص الاعتماد على القطاع العام في الأخذ بزمام العمليات التنموية، لأن ضعف الايرادات الحكومية البترولية سيؤثر بشكل مباشر

على برامج التنمية الاقتصادية وتحقيق الأهداف والسياسات التي رسمتها الخطط التنموية بشكل عام.

لذا فان التطورات الاقتصادية والمؤشرات الايجابية التي تم رصدها آنفا ما هي الا نتيجة لعزم حكومات دول المجلس في التعامل مع الظروف العالمية والمستجدات الدولية غير المواتية في أسواق البترول وغيرها، حيث بدأت الحكومات فعلا في ترشيد الانفاق العام، واتخاذ الاجراءات الكفيلة بتخفيض العجز في ميزانياتها، واعادة النظر في أوضاعها المالية، بالاضافة الى مزيد من التشجيع والتحفيز للقطاع الخاص والمستثمر الخليجي ليؤدي دورا فاعلا في العمليات الانتاجية والتنموية، والانطلاق لبداية مرحلة جديدة لتفعيل بنود الاتفاقية الاقتصادية الموحدة وترجمتها الى برنامج عملي وواقع، وذلك من خلال وضع تصور جديد لمسيرة العمل المشترك تحقيقا للتكامل الاقتصادي المنشود.

(٤) تصور لمسيرة العمل المشترك لتحقيق التكامل الاقتصادي:

لا شك بأن الطريق نحو التقدم والرخاء الاقتصادي لا يتأتى الا عن طريق تغيرات جذرية وأساسية في مسيرة العمل المشترك. ان التكامل الاقتصادي بين دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أصبح من الضروريات الملحة والمهمة من أجل اثراء رفاهية المجتمع ورفع قدراته الذاتية للصمود أمام التحديات الآنية والمستقبلية على كافة الأصعدة الدولية. و التكامل الاقتصادي ضروري للأسباب التالية:

١- الاعتماد الكبير على الاستيراد مما يقلل من فرص التصنيع المحلية.

٢- الاستيراد يعطل استغلال الموارد المحلية المتاحة.

٣- الأثر الواضح للتقلبات الاقتصادية الخارجية على الاقتصادات المحلية.

٤- أحادية الانتاج في اقتصاديات دول المجلس.

٥- قطاع صناعي ناشئ.

٦- انخفاض مساهمة القطاعات الانتاجية في الناتج المحلي الاجمالي

لدول المجلس.

٧- توافر رؤوس الأموال في معظم دول المجلس.

٨- اتباع أساليب التخطيط الاقتصادي بدرجات متشابهة.

٩- ضيق الأسواق المحلية وبالتالي محدودية الطاقة الاستيعابية للاقتصادات الخليجية.

١٠- النقص الحاد في العمالة الوطنية والاعتماد الكبير على العمالة الأجنبية.

١١- التشابه الكبير في السياسات الاقتصادية وخاصة ما يتعلق بتشجيع وتحفيز القطاع الخاص للاسهام في العمليات التنموية.

ولكل هذه الأسباب والاعتبارات، تبرز اهمية التكامل الاقتصادي. ونتيجة لظهور التكتلات الاقتصادية الاقليمية التي تفرض صورا متباينة للحماية في وجه المنتجات الخارجية وتضع لنفسها سياسات مشتركة لعلاقاتها الاقتصادية مع الدول الأخرى، تضعف القوة التفاوضية للدول الصغيرة ويحد من نمو انتاجها وبالتالي يؤثر سلبا على هذه الدول الصغيرة(٧).

لذلك لا يمكن أن تقوم تنمية صحيحة في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية دون حدوث تشابك اقتصادي فيما بينها، وأن التكامل الاقتصادي الخليجي سوف يخلق قوة اقتصادية تملك القدرة على الصمود أمام المساومات مع التكتلات الأجنبية. ولذا برزت أهمية التكامل الاقتصادي الخليجي لأنه من دعائم الاستقلال السياسي والاقتصادي.

(٤ / ١) الاتفاقية الاقتصادية الموحدة:

جاءت الاتفاقية الاقتصادية الموحدة بين دول مجلس التعاون لتمثل رغبة أبناء منطقة الخليج بتكثيف التعاون بينهم وتوحيد سياستهم الاقتصادية وصولا الى الهدف المنشود، وهو الوحدة الاقتصادية الخليجية. وقد صودق على الاتفاقية

الاقتصادية الموحدة من قبل قادة دول المجلس في تشرين الثانى (نوفمبر) ١٩٨١ .
وجاء نص الاتفاقية على النحو التالي:

"ان حكومات الدول الأعضاء في مجلس التعاون لدول الخليج العربية، وتمشيا مع النظام الأساسي لمجلس التعاون لدول الخليج العربية الداعي الى تقارب أوثق وروابط أقوى، رغبة منها في تنمية وتوسيع وتدعيم الروابط الاقتصادية فيما بينها على أسس متينة لما فيه خير شعوبها، ومن أجل العمل على تنسيق وتوحيد سياساتها الاقتصادية والمالية والنقدية وكذلك التشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية المطبقة فيها... الخ"(٨).

وبالنظر الى نص الاتفاقية والقرارات والخطوات التي اتخذت من قبل الدول الأعضاء لتنفيذ البنود المختلفة في الاتفاقية، نجد أن الاتفاقية جاءت بمثابة دليل عمل أو برنامج عمل يحدد الأهداف الكبرى والخطوط العريضة للعمل الاقتصادي الخليجي المشترك في كل مجال من مجالاته تحقيقا للوحدة الاقتصادية الكاملة. وقد تركت الاتفاقية للأجهزة المشتركة أن تتخذ التدابير اللازمة والاجراءات الكفيلة بتحقيق تلك الأهداف الكبرى، وذلك على أسس رئيسية مهمة حددتها الاتفاقية لتحقيق التكامل الاقتصادي الخليجي. وأبرز تلك الأسس يمكن حصره في التالي:

* تحرير حركة الموارد الاقتصادية وازالة جميع القيود على حركة الأشخاص والسلع ورؤوس الاموال.
* توحيد التعرفة الجمركية.
* تنسيق الخطط التنموية والسياسات البترولية.
* التعاون في مجالات نقل وتوطين التكنولوجيا وفي تنمية الموارد البشرية.
* ربط ودعم التجهيزات الأساسية.
* تنسيق السياسات والأنظمة المالية والنقدية والتجارية.
* تحقيق المواطنة الاقتصادية.

* دعم دور القطاع الخاص لتحقيق التكامل الاقتصادي.

* الاهتمام بالمشروعات المشتركة.

*تنسيق التعاون مع العالم الخارجي.

وتعتبر هذه الأهداف والأسس التي حددتها الاتفاقية، أهدافا واقعية. ولا شك في أن القرارات والخطوات التي اتخذت من أجل تنفيذ الاتفاقية، واللجان الوزارية والفرعية التي شكلت لهذا الغرض قد أدت دورا كبيرا في هذا الاتجاه.

الا أن الأمر قد يحتاج الى مزيد من التفعيل في تطبيق البنود المختلفة للاتفاقية بصورة عملية وواقعية، وتهيئة المناخ الملائم للعمل الجاد والمثمر، والتهيؤ للمرحلة الجديدة المقبلة، من أجل زيادة الترابط والتكامل ودعما للعمل الاقتصادي المشترك. لذلك لابد من وضع استراتيجية للتكامل الاقتصادي تقوم على أسس علمية وواقعية.

(٤ / ٢) نحو استراتيجية خليجية للتكامل الاقتصادي:

يعتبر التكامل الاقتصادي خطوة متقدمة من صيغ العلاقات الاقتصادية الدولية، اذ أنه يشتمل على مجموعة من الاجراءات العملية الهادفة الى احداث تقارب حقيقي بين مجموعة من الدول التي تربطها علاقات معينة. وتهدف هذه الاجراءات الى ازالة العوائق الاقتصادية بين تلك الدول، والى ازالة القيود على حركة التجارة وحركة عناصر الانتاج، وتنسيق مختلف السياسات الاقتصادية فيما بينها. لذا فان الاستراتيجية المقترحة للتكامل الاقتصادي الخليجي يجب أن تقوم على الأسس التالية:

(٤ / ٢ / ١) أسس استراتيجية التكامل الاقتصادي:

أولا: التحليل والتقييم والتفهم الكامل لطبيعة ومميزات والسمات الخاصة باقتصاد كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

ثانيا: تفهم كامل لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وللنظام الاقتصادي العالمي في ظل اتفاقيات منظمة التجارة العالمية، وأهمية الاتجاه نحو التكامل والتكتل الاقتصادي لمواجهة المستجدات والمتغيرات الاقتصادية والتقنية المتسارعة.

ثالثا: ادراك وتفهم كامل لأهمية التكامل الاقتصادي، وأن المصلحة الحقيقية تكمن في التكتل الاقتصادي الذي يضمن تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لدول المجلس.

رابعا: مضاعفة التبادل التجاري ما بين دول المجلس، والاعتماد على الأسواق المحلية، والعمل على تطوير أسواق رأس المال المحلية.

خامسا: الاستخدام الأمثل للموارد الذاتية ولمصلحة الاقتصادات الخليجية، والمحافظة على الموارد الطبيعية والعمل على صيانتها، والحد من الهدر وسوء الاستخدام للموارد.

سادسا: وضع تصور جديد لهيكل الانتاج وبنية السوق الاقليمية مع ضمان تنسيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية.

(٤ / ٢ / ٢) المحاور الرئيسية لاستراتيجية التكامل الاقتصادي:

(٤ / ٢ / ٢ / ١) المحور الاقتصادي التنموي المتكامل:

ان تضافر الجهود الانمائية يستدعي التنسيق من أجل استبعاد الازدواجية والتكرار وازالة حالات التنافس والغاء الاتجاهات المتضاربة والمتعارضة. ويمكن أن يؤدي الاقتصاد الخليجي دورا حاسما في مجال ملء الثغرات القائمة في الهيكل العام للاقتصادات العربية الأخرى.

لذا فان الاطار العام لهذا المحور التنموي يجب ان يقوم على أساس تحقيق أوسع مدى ممكن من الاكتفاء الذاتي في كل المجالات الغذائية وغيرها - كهدف رئيسي - تحت اطار الهدف العام وهو تنويع مصادر الدخل القومي الذي انتهجته وأقرته الكثير من هذه الدول في خططها التنموية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك

في اتجاه نحو تخفيض اعتمادها شبه الكامل على البترول . ويتطلب هذا الاتجاه التنسيق التام في كل الاتجاهات التنموية وخاصة من خلال المؤسسات والأجهزة المعنية بالتخطيط الاقتصادي والتنموي، والعمل على توحيد المصطلحات الاقتصادية والاحصائية التي تخدم أغراض التنمية الاقليمية الكاملة .

لذلك فان التكامل الخليجي التنموي من شأنه أن يعمل على التكامل الاقليمي العربي ومن ثم العالمي في المراحل اللاحقة . وسيعمل هذا التكتل الاقتصادي التنموي على تعزيز العمل العربي المشترك، وكذلك تعزيز الموقف التفاوضي لهذه الدول .

(٤ / ٢ / ٢ / ٢) محور الاصلاحات الاقتصادية والتكيف الهيكلي :

ان الخطوة المهمة والحيوية والتي يتطلب القيام بها لمواجهة اختلال البنيات الهيكلية في الاقتصادات الخليجية، هي اعادة النظر في بناء الهياكل الانتاجية في كل دولة من دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية .

وقد أصبح واضحا لمعظم دول المجلس، أن ملكية الدولة لمعظم النشاطات الاقتصادية، مع وجود القيود البيروقراطية التي تحد من تدفق رؤوس الأموال وتوفير الدعم والحماية للصناعات المحلية، لن يؤدي الا لاعاقة العمليات الانتاجية وتحجيم العمليات التنموية، الأمر الذي سوف يؤدى الى توجيه الاستثمار نحو صناعات ذات قدرة انتاجية منخفضة لا تستطيع المنافسة في الأسواق العالمية .

لذا أصبح لزاما على حكومات دول المجلس اعادة النظر في الاستراتيجيات التنموية ذات التوجه الداخلي والقائمة على منح الامتيازات للصناعات المحلية عن طريق فرض التعرفة الجمركية المرتفعة والقيود البيروقراطية على الواردات ودعم هذه الصناعات عن طريق الاعانات والقروض الميسرة من القطاع العام. لهذا فان ما يتعلق بالاصلاح الاقتصادي المتمثل في اعادة النظر في التعرفة الجمركية يصبح ضرورة مهمة وملحة في اتجاه الاصلاح الهيكلي مع ضرورة استكمال الخطوات نحو تأسيس الاتحاد الجمركي بين دول المجلس ليضمن نقل مسيرة

العمل والتعاون المشترك الى مرحلة مهمة وجديدة تجاه العالم الخارجي.

كما أصبح لزاما على حكومات دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية اتباع سياسات تصحيحية للهياكل الاقتصادية والبنيات الهيكلية بصورة واضحة، وخاصة الالتزام بالسياسات المتعلقة بتحرير التجارة الخارجية من القيود والبيروقراطية، والعمل على تشجيع وحث القطاع الخاص على الاسهام في العمليات الانتاجية، واتباع سياسات تخصيص واضحة وتطوير البنيات التشريعية ونظم الملكية بما يعود على الوطن والمواطن بمردودات اقتصادية وفيرة. وان اظهار الحكومات للالتزام الصريح بسياسات الاصلاح الاقتصادي من شأنه جذب القطاع الخاص ورؤوس امواله للمنطقة للاسهام في عمليات بناء الهيكل الاقتصادي المطلوب توفره في هذه المرحلة المهمة. هذا مع ضرورة أن تتبع حكومات دول المجلس السياسات الاجتماعية الكفيلة بتخفيض حدة الاثار السلبية التي قد تنجم من عمليات الاصلاح الاقتصادي في مختلف الهياكل الانتاجية وخاصة القطاعات البترولية والصناعية والزراعية، اضافة الى اتباع استراتيجيات بترولية وصناعية وزراعية مشتركة تطبق على المشروعات الأساسية، على أن تشمل اعادة تشكيل هياكل الانتاج في اطار التكامل الاقتصادي العناصر التالية:

١- تنسيق سياسات الاستثمار بين دول المجلس.

٢- اختيار مشروعات مشتركة طبقا لأولويات محددة.

٣- اقامة الأجهزة والمؤسسات التنظيمية الملائمة.

٤- رفع انتاجية العمل وحشد رؤوس الأموال اللازمة للاغراض التكاملية.

(٤ / ٢ / ٢ / ٣) محور اعادة بناء هيكل السوق الخليجي وتطوير البنية المالية:

ان انغلاق الأسواق المحلية في منطقة الخليج أدى الى ضيقها، وأثر ذلك على التنمية بشكل عام كما هو الحال في معظم البلاد النامية. لذا لا بد وأن تأخذ أي سياسة تنموية في اعتبارها ضرورة العمل على توسيع رقعة الأسواق وانفتاحها

وتنظيمها بحيث يمكنها أن تؤدي دورا كبيرا في جذب رؤوس أموال المستثمرين وبالتالي حشد رؤوس الأموال لأغراض التنمية الاقتصادية.

ولا تزال أسواق الأسهم في منطقة الخليج أسواقا ناشئة، وتتسم بالتقلب من حين لآخر، وأن أعداد المستثمرين والشركات المدرجة في البورصات يعتبر قليلا جدا، بالاضافة الى أن هذه الأسواق محتكرة من بعض رجال الأعمال، وهناك شبه سيطرة حكومية على هذه الأسواق.

لذا فان الأمر يحتاج الى اعادة ترتيب هذه الأوضاع وتطوير وتنظيم هذه الأسواق بشكل أفضل مما هو عليه الآن. ويمكن الاقتداء بكثير من الدول التي سبقت دول الخليج في هذا المضمار المهم والحيوي، اذ أن عمليات التنظيم والتطوير ستعمل على عودة الأموال الوطنية الى المنطقة، واستقطاب الأموال الأجنبية، ومن ثم تنشط حركة الاقتصاد المحلي في المنطقة وحركة الاستثمارات المحلية بحثا عن الفرص ذات المردود الاقتصادي العالمي، وبالتالي تأمين الموارد المالية لعمليات التنمية الاقتصادية.

(٤ / ٢ / ٢ / ٤) محور اعادة هيكلة الأطر التشريعية والأنظمة القانونية:

ان هذا المحور يعتبر من المحاور الأساسية في عمليات الاصلاح الاقتصادي، ولا تزال الأطر التشريعية في كثير من دول المجلس بحاجة الى تطوير وتنظيم وتنسيق لتواكب النشاط التجاري في المنطقة، وعمليات التحول نحو اقتصاد متكامل في جميع النواحي التنموية، وكذلك مواكبة المستجدات الدولية في مجالات التجارة العالمية. هذا بالاضافة الى توحيد الأنظمة والاطار القانوني واللوائح الاجراءات المالية المتعلقة بالاستثمار وذلك من خلال ايجاد بنية قانونية تشجع مبادرات القطاع الخاص وتحمي حقوق الجهات المالية وجهات الاقراض والمستثمرين. وتلك التي تحسن من آليات فض المنازعات. اضافة الى ايجاد النظم والقوانين التي تنظم أسواق المال وتكافح الاحتكار والتلاعب والتستر والغش التجاري بشتى أنواعه.

ومن ناحية أخرى فلابد من الاهتمام بأنظمة واجراءات ومناهج التعليم والتي

تعتبر مرتكزا أساسيا لنجاح سياسات الاصلاح الاقتصادي. لذا لابد من تطوير نظم التعليم وتوجهاته بحيث يواكب متطلبات المرحلة المقبلة، والعمل على تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية المطلوبة لسد احتياجات أسواق العمل، اضافة الى تحسين القوانين والاجراءات المنظمة للعمل.

(٥) آفاق مستقبلية للتكامل الاقتصادي الخليجي:

" ان المقومات والدواعي الاقتصادية كافة، اللازمة لقيام تعاون مثمر ومفيد تتوافر بشكل جيد يدعو للنظر بكل ثقة وتفاؤل الى امكانية قيام مجموعة اقليمية عربية متكاملة – في منطقة الخليج العربي – التي تعتبر من أغني اقتصاديات العالم الثالث، وتمثل ركيزة أساسية من ركائز التكامل الاقتصادي العربي الشامل. فالمنطقة الخليجية مجتمعة تمتلك الامكانات المادية والبشرية والمالية، بما في ذلك الثروات الزراعية الكبيرة الحجم والمتنوعة، مما يخلق منها قوة اقتصادية هائلة تمتلك القدرات على الصمود في مجال المساومة مع التكتلات الاقتصادية الأجنبية "[٩].

ونسبة لأن العصر الحديث يتميز بالتكتلات الاقتصادية، فان تلك المقومات والدواعي الاقتصادية المتاحة في دول المجلس تعتبر سببا كافيا في التكتل، الأمر الذي يتيح التمتع بقوة التفاوض الجماعية مع العالم الخارجي.

وبما أن الاتفاقية الاقتصادية الموحدة مرنة التطبيق ويمكن أن تقود دول المجلس الى مراتب التكامل الاقتصادي، فما على هذه الدول الا أن تعمل على ربط الهياكل الأساسية الانتاجية وغيرها، وتعمل على تشابكها مع بعضها البعض وتعزيز سياساتها وتنسيق مواقفها أمام العالم الخارجي.

ومن خلال النتائج التي تحققت من تطبيق البنود المختلفة للاتفاقية الاقتصادية وقرارات القمة التي تدعم هذا الاتجاه، فان دول المجلس قد حققت بعض الانجازات نحو تحقيق التكامل الاقتصادي، الا أن هذه الانجازات يلزمها وضع استراتيجيات مشتركة في الصناعة والزراعة والبترول.

ففي مجال البترول، يجب التنسيق التام بين دول المجلس في اقامة المشاريع

البترولية الضخمة والمجمعات البتروكيماوية ووضع خطط مستقبلية تشمل بيع المنتجات البترولية المكررة والمصنعة والاستغناء تدريجيا عن بيع البترول الخام.

وفي المجال الصناعي، يجب على دول المجلس التنسيق في اقامة المشروعات الأساسية المشتركة، وان يفتح المجال للقطاع الخاص للاسهام في البنية الهيكلية للاقتصاد الخليجي بحيث تتماشى مع أهداف وسياسات خطط التنمية الاقتصادية.

أما في المجال الزراعي، فان دول المجلس رغم أن أغلب أراضيها صحراوية الا أن هناك مساحات زراعية لم يتم استغلالها حتى الآن، لذلك يجب وضع استراتيجية مشتركة للتنمية الزراعية من أجل سد حاجة الاستهلاك المحلية من المنتجات الزراعية وتقليل الاعتماد على الاستيراد، والعمل على التكامل مع الدول العربية الأخرى في هذا المجال(١٠).

ومن ناحية أخرى نجد أن ارتفاع أسعار البترول في الأعوام السابقة قد ساعد كثيرا في تعزيز النشاط الاقتصادي لدول الخليج العربي، وارتفعت الايرادات الحكومية، وتراجعت عجوزات الحسابات الجارية. لذا لابد من استغلال هذا التحسن الذي طرأ في اقتصاديات دول المنطقة والعمل على تعزيزه بوضع تلك الاستراتيجيات موضع التنفيذ، من أجل أن تجني دول المنطقة نتائج ثمار التكامل الاقتصادي.

(٦) معوقات تنفيذ عمليات التكامل الاقتصادي:

هناك بعض المعوقات والعقبات تحول دون تنفيذ عمليات التكامل الاقتصادي، وكذلك تنفيذ الاتفاقية الاقتصادية الموحدة لدول المجلس. ويمكن ايجاز أهم هذه المعوقات والعقبات فيما يلي:

أولا: هناك بعض الفوارق النسبية في الهياكل الاقتصادية لدول المجلس، وبالتالي تفاوت درجات مستويات النمو. كما أن هناك بعض الاختلالات في هياكل الاقتصادات الخليجية الأمر الذي يقف حجر عثرة في عمليات تحرير التجارة وزيادة المبادلات التجارية. ويعزى ذلك لعدم تطبيق تعرفة جمركية موحدة للتجارة

البينية والخارجية لدول المجلس.

ثانيا: هناك محدودية في الطاقة الاستيعابية لبعض الاقتصادات الخليجية وصغر حجم الأسواق المحلية وعدم قدرة أسواق المال على الاستفادة من الفوائض المالية لدول المنطقة، الأمر الذي أدي الى هجرة رؤوس الأموال للأسواق الدولية بحثا عن الاستقرار والربح، مما أدى بدوره الى تراكم تلك الفوائض وتوظيفها لمصلحة تلك الاقتصادات.

ثالثا: اعتماد دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية بشكل كبير على العمالة الأجنبية وعلى الخبرات الأجنبية في التخطيط وتنفيذ الخطط التي تشمل مجالات الانتاج والانشاءات والخدمات، الأمر الذي أدى الى عدم اكتساب قوة العمل الوطنية المهارة والخبرة التي تمكنها من السيطرة على قوى تكنولوجيا الانتاج المستخدمة في تلك الدول. وأصبحت قوى العمل الخليجية تمارس أعمالا ادارية وخدماتية بعيدة عن الانتاج.

رابعا: هناك بعض المعوقات والعقبات الادارية المتمثلة في الممارسات البيروقراطية والتنظيمية والاجرائية والتي تحد من انسياب التجارة البينية وتدفق رؤوس الأموال ما بين دول المجلس، الأمر الذى يحد من حركة النشاط الاقتصادي وبالتالي بطء العمليات التكاملية وتنفيذ بنود الاتفاقية الاقتصادية.

خامسا: هناك مشكلة مهمة تتعلق باختلاف القوانين والأنظمة والاجراءات التي تحكم استثمار رأس المال الأجنبي، وتحديد حجم المشروعات التي يمكن أن يساهم فيها والحد الأدنى للمشاركة الوطنية في هذه المشروعات.

(٧) الخلاصة والتوصيات:

في ظل التطورات والتغيرات والمستجدات الدولية الاقتصادية المتلاحقة، وفي ظل عالم التكتلات الاقتصادية، والنظام العالمي الجديد (العولمة)، يجب على دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية أن تعمل على اعادة هيكلة اقتصاداتها، وتعديل بعض أنظمتها المرتبطة بالأنشطة الاقتصادية بما يتلاءم مع التطورات

الاقليمية والدولية، وبما يضمن تحقيق عوائد وفوائد اقتصادية تؤدي الى تطور وتقدم وازدهار دول المنطقة. ويجب عليها وضع أسس علمية يقوم على أساسها التكامل الاقتصادي، ومن ثم تنفيذ استراتيجيات واضحة ومنظمة للعمل الاقتصادي التنموي. وتوطئة لاندماج اقتصاداتها من خلال تفعيل دور الاتفاقية الاقتصادية عليها أيضا أن تولي العناصر التالية أولوية وأهمية قصوى وهي:

- العمل على تدعيم القطاعات الاقتصادية التي تتمتع بمزايا نسبية.
- تفعيل دور المشروعات المشتركة وتذليل العقبات أمام ما هو قائم، وتنفيذ أخرى جديدة.
- تشجيع الاستثمار الأجنبي، وتطوير القوانين والاجراءات والأنظمة التي تحكم الاستثمار الأجنبي.
- ربط أسواق المال الخليجية وتطوير وتفعيل دورها في الاقتصاد الخليجي، وربطها أيضا بأسواق المال العالمية.
- تطوير الخدمات المالية والعمل على توحيدها وتحريرها من القيود التي تكبل حركة رؤوس الأموال.
- الاهتمام بالعامل البشري ورسم استراتيجية لتقليل الاعتماد على القوى العاملة الأجنبية.

وأخيرا، فان على دول الخليج اتخاذ الخطوات العملية للتعجيل بتكملة مراحل التكامل الاقتصادي فيما بينها لمواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية، الأمر الذى يعزز موقفها الاقتصادي أمام هذه التكتلات والدول الكبرى.

المصادر والمراجع

(١) صندوق النقد الدولي، آفاق الاقتصاد العالمي، ١٩٩٦ .

(٢) منظمة الأقطار المصدرة للبترول (أوبك)، نشرة أغسطس ١٩٩٦ .

(٣) منظمة الأقطار العربية المصدرة للبترول (أوابك)، التقرير السنوي للأمين العام ١٩٩٥ .

(٤) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الميزانيات السنوية لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية.

(٥) النشرات الاحصائية للمصارف المركزية ومؤسسات النقد بدول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أعداد مختلفة .

(٦) صندوق النقد الدولي، اتجاهات التجارة الخارجية ١٩٩٦ .

(٧) د. عبدالله القويز، " حتمية قيام مجلس التعاون كمنظمة دولية " ١٩٨٦ .

(٨) مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الاتفاقية الاقتصادية الموحدة ١٩٨١ .

(٩) د. محمد محمود الامام، " مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك " ١٩٩٢ .

(١٠) المعهد العربي للتخطيط، " مستقبل التنمية العربية والعمل الاقتصادي العربي المشترك "، ١٩٩٢ .

قرار تاريخى مطلوب

* الدكتور/ جمال السويدى

مقـــدمـة:

يهدف مجلس التعاون لدول الخليج العربية الى تفعيل صيغ التعاون والتنسيق المشترك فيما بين أعضائه، وتحديدا فى اطار البعد السياسي.

وعند بحث واقع مدى الانجازات التي حققتها دول المجلس، بخصوص تفعيل سبل التعاون والتنسيق السياسي فيما بينها، يمكننا استعراض مجموعة من الأمثلة الحية التى تطلبت فى حينها توحيد الرؤى، وتغليب المصلحة السياسية العليا لدول المنطقة على المصالح الوطنية المحدودة الآفاق، ومن هذه الأمثلة:

أ) التنسيق فيما بين دول المجلس بخصوص احتواء الحرب العراقية - الايرانية ومنع انتشارها، واستصدار قرارات الأمم المتحدة التى دعت الى ايقاف الحرب، وعلى رأسها القرار رقم ٥٩٨ الذى دعا لوقف اطلاق النار بين الجانبين.

ب) أثمر تضافر جهود دول المنطقة والتقاء رؤاها السياسية فى حل - أو تقليص - حدة مجموعة من الخلافات العربية - العربية، مثال المصالحة بين سوريا والأردن، وعودة مصر الى الصف العربي، واقرار البرلمان اللبناني لوثيقة الوفاق الوطني اللبناني (اتفاقية الطائف).

---

* دكتوراة في العلوم السياسية عام ١٩٩٠ - جامعةويسكنسن - ميلواكي - الولايات المتحدة الامريكية مؤسس ومدير مركز الامارات الدراسات والبحوث الاستراتيجية، ابو ظبي - استاذ مساعد بجامعة الامارات العربية المتحدة.

في ضوء ما تقدم، يبدو جليا أن موضوع الخلافات الحدودية بين دول المجلس يتصدر قائمة المعوقات التى تعترض مسيرة التعاون فيما بين سائر الدول العربية على وجه العموم، كما أنها تعد من العقبات الأساسية التى تعترض مسيرة تفعيل العمل الخليجي المشترك والجاد، الذي من شأنه خدمة الصالح العام لدول المجلس.

نجاح الجهود الديبلوماسية:

لقد ساهمت الجهود الديبلوماسية لمجلس التعاون لدول الخليج العربية بدور فعال فى تسوية العديد من المشاكل الحدودية العالقة، أهمها النزاع الحدودي فيما بين سلطنة عمان واليمن الجنوبي (قبل الوحدة)، كما نجحت وساطة المجلس (دور اللجنة الرباعية مؤخرا) فى دفع سبل التنسيق لانهاء النزاع الحدودي القطري - البحريني، وحل المشاكل العالقة فيما بين الدولتين الشقيقتين، وكلنا تابع المبادرات الأيجابية المتبادلة فيما بين الجانبين القطري والبحريني، التي تعبر عن نجاح الجهود الخليجية الديبلوماسية، فى حل المشاكل الحدودية، وذلك فى حالة اخضاعها للتنسيق المشترك، الذى يراعي المصلحة العامة، المنصبة على هدف صيانة استقرار منطقة الخليج العربي وحماية أمن دولها، ذلك الهدف الذي يتفاعل طرديا وفقا لآخر مستجدات ملف الخلافات الحدودية فيما بين دول المنطقة.

ان الأمثلة السابقة، والشواهد التاريخية توضح أن انتهاج أسلوب الحوار المتواصل والتباحث عبر القنوات الدبلوماسية، وذلك وفقا لما تنص عليه الاتفاقيات والأعراف الدولية المتعلقة بفض المنازعات الحدودية، يعد الأسلوب الأمثل للتوصل لحلول عملية ودائمة لكثير من الخلافات الطارئة والتاريخية، خاصة فيما يتعلق منها بموضوع الحدود.

تقييم أداء المجلس:

لقد حقق مجلس التعاون لدول الخليج العربية عددا من الانجازات وذلك على

طريق التعاون بين دوله الأعضاء، الا أن هذه الانجازات لا ترقى الى مستوى الطموحات الرسمية والشعبية، ففي الدورتين الماضيتين برزت ظاهرة جديدة، وهى مقاطعة بعض دول المجلس لاجتماعات القمة، ويرى بعض المراقبين أن هذه الظاهرة تعكس بعض أوجه القصور فى أداء المجلس فى النواحي التالية:

١- عدم قدرة المجلس على استئصال بعض الخلافات الثنائية والحدودية الناشبة بين دوله.

٢- تباين الرؤى السياسية بين أعضاء المجلس تجاه القضايا الأساسية التى تواجهه، وعلى رأسها الترتيبات الأمنية والعلاقة مع الجارتين الكبيرتين ايران والعراق.

٣- تحول لقاءات القمة الى اجتماعات روتينية للموافقة على البيان الختامي المتضمن لنقاط الاتفاق حول الحد الأدنى.

٤- اختلال فى أولويات العمل الخليجى المشترك، حيث يتم التركيز على قضايا جانبية، بينما لا يتم مناقشة قضايا حساسة وجوهرية مثل تباين السياسات الخارجية أو الخلافات الحدودية.

آليات المستقبل:

فى ضوء ما تقدم، يبدو من الضروري أن تكثف دول المجلس اهتمامها فى الفترة المقبلة على وضع آليات وبرامج مرحلية ومدروسة، من شأنها ايجاد حلول عملية للقضايا والاشكاليات الجوهرية التى تعاني منها دول المجلس، كمشكلة التركيبة السكانية وسواها من الاشكاليات السياسية الناجمة عن تنامي المصاعب الاقتصادية والتزايد الكبير فى النمو السكاني، فتلك التحديات والاشكاليات - المتعددة الأوجه، والمتشابهة فى فداحة آثارها الراهنة والمستقبلية على سائر دول المجلس - تتطلب من دول المجلس توحيد الجهود وتبادل الخبرات ووجهات النظر بهدف تحديد الأسلوب الأنسب لمواجهتها، وخاصة أن تراكم آثار تلك الاشكاليات

فى دول المجلس دون ايجاد تصور واضح المعالم لمواجهتها، من شأنه أن يعم بآثاره السلبية على كافة دول المجلس، مما قد يؤدي الى زعزعة امكانية تحقيق هدف توثيق عرى الاستقرار والأمن في ربوع دول المنطقة.

في الوقت ذاته فان الآليات والصيغ التي نتحدث عنها، والتى نتطلع أن تلتقي الارادات السياسية والشعبية فى دول المجلس بخصوص أبعادها، لابد أن تأخذ بعين الاعتبار النواحي والأوضاع الاقليمية السائدة، فمن جهة لابد لدول المجلس من احتواء الآثار السلبية الناجمة عن أزمة الخليج الثانية، خاصة فيما يتعلق بانهاء، مشكلة الأسرى والمفقودين الذين دفعوا – ولا يزالون – ثمن مأساة انسانية غالية الثمن. كما أن ذلك المجهود لابد أن يسايره تحرك مدروس بخصوص رفع المعاناة عن أفراد الشعب العراقي، من دون أن يصب ذلك المجهود فى نطاق تقوية النظام العراقي أو تحسين موقفه.

من جهة أخرى، فان التحولات التى طرأت على الجانب الآخر من الخليج العربي، والمتمثلة فى وصول الرئيس خاتمي الى رأس السلطة فى الجمهورية الاسلامية الايرانية، تتطلب منا تقييما دقيقا لسبل وامكانيات تطوير صيغ وآفاق التعاون الخليجي – الايراني، لما من شأنه خدمة مصالحنا المشتركة على المدين المتوسط والبعيد، كما يجب أن يساير هذا النهج اهتمام أساسي ببحث سبل تجاوز نقاط الخلاف العالقة مع الجانب الايراني، التي تمس تحديدا واقع ومستقبل علاقاتنا معه، لذا يتوجب التأكيد على ضرورة بحث امكانيات حل تلك المشاكل العالقة، والتي تأتي على رأسها مسألة الاحتلال الايراني للجزر الاماراتية الثلاث (طنب الكبرى وطنب الصغرى وأبو موسى)، وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية لدول مجلس التعاون الخليجى. فحسن النوايا وبعد نظر القيادة الايرانية الجديدة، وتنامي اهتمامها بتفعيل صيغ التعاون مع دول المجلس سيصبح حقيقة واضحة المعالم، فى حالة تناولها بشكل عملي وملموس لامكانية حل تلك الاشكالية العالقة بالسبل الدبلوماسية المستندة على الاعتبارات المصلحية والأعراف والقوانين الدولية.

أما فيما يتعلق بسبل تدعيم دور مجلس التعاون لدول الخليج العربية فيما

يتصل بدفع مسيرة العملية السلمية في منطقة الشرق الأوسط، فان ذلك متوقف الى حد بعيد على مدى التزام الجانب الاسرائيلي بما ورد ضمن الاتفاقيات الدولية التي وقعها مع الجانب الفلسطيني، وعدم تعنته الواضح بخصوص موضوع استمراره فى بناء المستوطنات ضاربا عرض الحائط بكل ما ورد ضمن الاتفاقيات الدولية التى وقعها الجانبان .

ومن ناحية ثانية، يمكن لدول المجلس المساهمة فى ارساء دعائم قوية للعملية السلمية من خلال تأكيدها الثابت بأنه من غير المعقول أن تشرع الأبواب لاسرائيل، بينما تمضي الحكومة الاسرائيلية قدما فى سياق تنصلها الواضح من الالتزامات التى سبق وتعهدت بشأنها، كما وأنها تصر على تحوير الأسس التي قامت عليها العملية السلمية خاصة فيما يتعلق بمبدأ الأرض مقابل السلام، وينطبق هذا الوضع على المسارين السوري واللبناني، كما هو الأمر بالنسبة للمسار الفلسطيني.

لابد وأن تدرك دول المنطقة بأن الحقبة الراهنة من النظام الدولي، المتمثلة في تزايد الضغوط الدولية التي تفرضها مستلزمات الاقتصاد العالمي، تتطلب منها تحديدا رسم تصور مشترك يضع بعين الاعتبار تماثل الظروف المحيطة بدول المنطقة، مما يؤدي بدوره الى تشابه طبيعة التحديات التي تواجهها هذه الدول ، وبالتالي فان التقاء وجهات النظر، والتدارس المتواصل، وذلك بالاستناد الى الأسس العلمية المنطقية، والمعطيات الواقعية، هو أنسب وسيلة لتحديد الاستراتيجيات المثلى للتعامل مع مثل تلك التطورات المتسارعة.

والنقطة الأساسية التي يجب التأكيد على أهميتها هي أن المجلس هو أحد أهم الأطر لتفعيل النقاش حول مجمل هذه القضايا وتحديد القواسم المشتركة حولها، ومن ثم يجب على دوله الالتزام بما يتخذ داخله من قرارات بشأن هذه القضايا.

القرار المطلوب:

هنالك أمر هام يفرض ذاته، ألا وهو مراجعة أداء مجلس التعاون لدول الخليج

العربية خلال المرحلة السابقة، وذلك يتأتى بطرح التساؤلات الرئيسية التي قامت عليها فكرة التعاون وأهمها: هل وصلت دول المجلس الى القناعة بخصوص ضرورة الانتقال به الى خطوة أخرى متقدمة على طريق مسيرة التكامل السياسي؟ وحتى تتم الاجابة على هذا التساؤل، ستبقى كل الخطوات المتخذه بمثابة الاجراءات التي تعالج الأعراض ولا تصل الى جذور الظاهرة، وحتى يتحول المجلس الى هيئة عليا تنسق السياسات الخارجية والدفاعية لدول المجلس، فلا بد من توافر الارادة السياسية لتبني مثل هذا القرار. وفي هذه الحالة لابد من تحديد دقيق للمعطيات التالية:

١- المدى الزمني اللازم للتوصل الى هذا الهدف.

٢- الخطوات الضرورية المؤدية لذلك.

٣- تبني استراتيجية في المديين القصير والمتوسط للتعامل مع الموضوعات الملحة والأزمات.

وأخيراً، ليس متوقعا لمسيرة التعاون الخليجي أن تؤتي ثمارها ما لم يتم اتخاذ قرار تاريخي بتطوير المجلس وتفعيل دوره، واعطائه المزيد من الصلاحيات.

ولعل الاقتراح الذي طرح مؤخرا بشأن تشكيل المجلس الاستشاري، يعد خطوة هامة على طريق الانتقال الى مستوى أكبر من التكامل السياسي الذي تفرضه مستلزمات الواقع وطموحات المواطنين الخليجيين.

تحديات تواجه مسيرة مجلس التعاون الخليجي

* الدكتور / شملان العيسى

مقدمة :

يعقد مجلس التعاون الخليجي قمته السنوية في الكويت في كانون الأول (ديسمبر) من العام الحالي، وسط بروز العديد من المستجدات بعد تحرير دولة الكويت تدعونا الى مراجعة تجربة مجلس التعاون واعادة تقويمها، بعد أن استجدت على الساحة الدولية والعربية والخليجية الكثير من المتغيرات التى تستوجب المراجعة.

يعتبر العدوان العراقي على الكويت من أول التحديات التى واجهت المجتمع الدولي بعد انتهاء الحرب الباردة والتحولات السلمية وتطبيع العلاقات بين الشرق والغرب وحل الخلافات بالطرق السلمية والتأكيد على المبادئ الانسانية كالديمقراطية والتعايش السلمي وحقوق الانسان. لقد أدت ازمة الخليج الى احداث تحولات جديدة في منطقتنا وكشفت عن عيوب كثيرة أهمها تدهور الواقع السياسي العربي، وانهيار النظام الأمنى العربي، وعدم وجود استراتيجية واحدة لأمن الخليج بمعزل عن الواقع الدولي. كما اتضح عدم وجود اتفاق بين الدول العربية حول الحد الأدني من مبادئ التفاعل والتعايش السلمى العربي.

---

* دكتوراه في العلوم السياسية، مدرسة فليتشر للقانون والدبلوماسية، جامعة تافت، ولاية ماساشوستس، ١٩٧٨.

* رئيس قسم العلوم السياسية في جامعة الكويت من ١٩٨١ - ١٩٨٣ استاذ مساعد بقسم العلوم السياسية بالجامعة من ١٩٩٤.

ان بروز العديد من المستجدات العالمية والعربية والخليجية بعد تحرير الكويت، تدعونا الى مراجعة تجربة مجلس التعاون الخليجي واعادة تقويم هذه التجربة بعد أن شهد عالمنا المعاصر، في ظل النظام الدولى الجديد، الكثير من الانجازات العملاقه في تثبيت التكامل السياسي والاقتصادي، مثل تحقيق الوحدة الاقتصادية الأوروبية، وتجمع دول شمال أمريكا في منظمة النافتا، وتجميع بعض الدول الآسيوية في منظمة آسياد.

تحاول هذه الورقه القاء الضوء على بعض التحديات التى تواجه دول مجلس التعاون الخليجي حاليا، و إيجاد بعض التصورات للخروج من هذه الأزمات لمواجهة تحديات القرن الحادي والعشرين.

مسألة الهوية بعد أزمة الخليج:

هناك ارتباط عضوي ومصيري بين دول مجلس التعاون الخليجي وعمقها العربي الحضاري، ومن البديهى القول بأن الخليج العربي هو شعبا ومصيرا وواقعا ومستقبلا جزء لا يتجزأ من الوطن العربي[١].

في محاضرة للسيد عبدالله بشارة الأمين العام السابق لمجلس التعاون الخليجي أكد بأن من أبرز الأسباب لقيام مجلس التعاون الخليجي هو "التغيرات العربية" أو بصريح العبارة التداعي والتآكل العزبي وسقوط وحدة الأمن العربي. واذا كان الخليج قد تفاعل ايجابياً وتلقائياً مع الأحداث العربية فان سقوط نظريات جاءت من مدارس عربية عريقة أيدها الخليج وأخذ بها أتت بصدمة عاتية .فاعتماداً على ترابط الأمن العربي كان الخليج يتصور بأن همومه في الأمن والاستقرار هي مسؤولية عربية جماعية، ولهذا فقد كانت النظرة هي أن أمن الخليج هو أمن العرب[٢].

بعض الأكاديميين العرب يرون بأنه يوجد تضارب بين النزعة القطرية والاطار القومي برغم ما أعلنه الخطاب التأسيسي للمجلس بأنه يشكل محوراً جديداً على الساحة العربية يعكس إطاراً وظيفياً وسيطاً بين القطرية والوحدة العربية الشاملة[٣].

وأكدت الدكتورة هدى ميتكيس في تعليقها أن التضارب بين النزعة القطرية والاطار القومي "قد شكل منطقة رخوة في المجلس مع استمرارية النزعة القطرية التى ظلت ديدن دول المجلس، اذ سعت كل دولة الى الحفاظ على سيادتها الوطنية غير منقوصة على حساب الاطار القومي الذى شكل أحد أسس قيام هذا المجلس"(٤).

التساؤل هنا هو... ما هي هوية المجلس بعد أزمة الخليج؟ فقضية الهوية والانتماء تعتبر من أهم القضايا التى تأثرت بتداعيات ونتائج أزمة الخليج والاحتلال العراقي لدولة الكويت. وفي دراسة ميدانية أعدها الدكتور جمال السند السويدي والدكتور شملان يوسف العيسى عن اتجاهات طلبة جامعة الامارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج تم طرح سؤال على عينه من الطلبة بلغت ٣٩٧ (١٧٧ طالبا و ٢٢٠ طالبة) موزعين تبعا لسنة الدراسة الجامعية والكلية والخصائص الاجتماعية المختلفة (جدول رقم ١). السؤال كان: هل أدت الأزمة الى تزعزع الهوية العربية لدي شعوب الخليج؟ وهل أثرت الشعارات والادعاءات التى استخدمها النظام العراقي كشعار تبرير الاحتلال من أجل الوحدة العربية على اتجاهات الرأى بين أفراد العينة(٥)؟

لقد تناولت الدراسة الميدانية مجموعة من الأسئلة حول مسألة الهوية منها.. رتب المفردات التالية حسب أهميتها لك.. ومن بين هذه المفردات مسلم ـ عربي ـ خليجي ـ اماراتي ـ أنتمى الى امارتي ـ قبيلتى أو عائلتى.(جدول رقم ١)

أكدت استجابات أفراد العينة أهمية الانتماء الديني في تحديد مسألة الهوية حيث اختار ٨٦ ٪ من أفراد العينة الانتماء الديني أولا مقارنة بـ ١١ ٪ اختاروا الانتماء العربي و ١٠٫٧ ٪ اختاروا الانتماء الى الدولة أولا و ٤٫٣ ٪ فقط اختاروا الانتماء الى الخليج أو الاقليم.

ويتضح من الأرقام بأن النخبة المتعلمة في دولة الامارات تفضل الانتماء الى الهوية الواسعة (الاسلام) بدلا من الانتماء الى العروبة أو الاقليم أو الدولة. أما النتيجة غير المتوقعة فهى قيام النخبة المتعلمة باختيار الانتماء القبلي قبل الانتماء للدولة والخليج.

جدول رقم ١

توزيع افراد العينة حسب الأنتماء أو الهوية (٪)

الانتماء	أولا	ثانيا	غير مبين
عربي	١١	٦٤	٢٥
مسلم	٨٦	١٠	٤
خليجي	٤٫٣	٣٢٫٥	٦٣٫٢
اماراتي	١٠٫٧	٤٠٫٨	٤٨٫٥
الاتتماء الى القبيلة أو الامارة	١٤٫٨	١٧٫٦	٦٧٫٦

وفي دراسة ميدانية أخرى أجراها الكاتب عن موقف النخبة الكويتية من قضايا الأمن في الخليج بعد الغزو العراقي للكويت[٦] تم توجيه سؤال للنخبة الكويتية التى تتكون عينتها من ٣٠٩ أشخاص اختيروا عشوائيا من بين أعضاء مجلس الأمة الكويتى واساتذه الجامعة، ومسؤولين بالدولة والقطاع الخاص، وطلبة الجامعة. كان السؤال يتعلق بالهوية، ماهي هويتهم التى يرونها هل هي عربية؟ اسلامية؟ كويتية؟ أو خليجية؟ أو أنها خليط من الهويات المذكورة؟

جدول رقم (٢)

كيف ترى هويتك ؟

م	الهوية	التردد Frequency	النسبة المئوية
١	عربي	٣٥	١١,٣
٢	مسلم	١٠٣	٣٣,٣
٣	كويتي	٧٠	٢٢,٧
٤	خليجي	١٣	٤,٢
٥	كل الهويات السابقة	٤٥	١٤,٦
٦	١ + ٢	٨	٢,٦
٧	١ + ٣	١	,٣
٨	٢ + ٣	١٥	٤,٩
٩	٣ + ٤	٤	١,٣
١٠	١ + ٢ + ٣	٥	١,٦
١١	٢ + ٣ + ٤	٤	١,٣
١٢	لم يجب	٦	١,٩
	المجموع	٣٠٩	١٠٠

واضح من العينة ان ٣, ٣٣ ٪ ترى هويتها اسلامية بينما ترى ٧, ٢٢ منها بأنهم كويتيون، أما نسبة الذين يرون أنفسهم عربا فقد وصلت الى ٣, ١١ ٪ أما الذين اعتبروا أنفسهم خليجيين فلم تتجاوز نسبتهم ٢, ٤ ٪ .

واضح من الدراسات الميدانية التى أجريت في دولة الامارات العربية المتحدة

ودولــة الكويت بأن النخبــة السيـاسيـة المتعلمــة ترى هويتهــا اسلامية بــدلا من عربية بعـد أزمـة الخليج، وهـذا أمر طبيـعى كنتيـجة للاحبــاط الناجم عن الغـزو العراقي لدولـة الكويــت.

الحـقيـقـة المؤلمـة بالنسبــة لدراستنا هنــا هو أن القليــل من المواطنــين في الخليـــج يعتبـرون أنفسـهم خليـجيــين رغـم مـرور أكثـر من ٧١ عـامـا على انشاء مجلس التعــاون الخليجي.

أزمة المشاركة السياسية:

لقد أصبحت قضية المشاركه السياسية بعد أزمة الخليج من أهم التحديات التى تواجه مجلس التعاون الخليجي. فالمطالبة بالمشاركة السياسية امتدت من دولة الكويت الى بقية دول مجلس التعاون الخليجي. واقتصرت المشاركه السياسية، قبل الغزو العراقي لدولة الكويت، على دولة الكويت فقط التى تتمتع بدستور ونظام برلماني منذ عـام ١٩٦٢، ورغم نجاح التجـربة البـرلمانيـة الكويتـية الا أنهـا انتكست مرتين، خلال عامي ١٩٧٦ و ١٩٨٦[٧].

المؤتمر الشعبى الكويتى الذى عقد في جـدة بالمملكة العربيـة السعـودية في تشرين الأول(اكتوبر) ١٩٩١ جدد ولاءه للسلطة السياسية المتمثله بآل الصباح، وطالب بعودة الديمقراطية بعد التحرير، وبالفعل عادت الديمقراطية لدولة الكويت وتم انتخاب برلمان جديد عام ١٩٩٢ وآخر عام ١٩٩٦.

انعكست عودة الديمقراطية لدولة الكويت على بقيـة دول مجلس التعـاون الخليجي، حيث بدأت المطالبات بالمشاركة السياسية وتطوير نظم الحكم الحالية، وقد استجابت الدول الخليجية لهذه المطالبات باعلان المملكة العربية السعودية عن انشـاء مجلس الشورى والنظام الأساسي في تشرين الثاني (نوفمبر) عـام ١٩٩٠، وحذت سلطنة عمان حذو المملكة وبادرت الى طرح مشروع مجلس الشورى بدلا من المجلس الاستشاري[٨].

واتخذت دولتا البحرين وقطر خطوات ايجابية نحو المزيد من المشاركة الشعبية، حيث أعلنت دولة قطر تشكيل المجلس الاستشاري، كما أنه من المتوقع أن تجرى الانتخابات لاختيار أعضاء المجلس البلدي قريبا، وبذلك تكون الدول الخليجية قد بدأت مرحلة جديدة في مسيرتها نحو المشاركة والاستقرار السياسي.

أما كيف يرى الشعب الكويتى، خصوصا النخبة السياسية والعلمية وأصحاب الرأى المشاركة الشعبية في مجلس التعاون الخليجي، فقد قامت جريدة السياسة الكويتية باستطلاع صحفى مع مجموعة من السياسيين والاكاديميين حول المشاركة السياسية، حيث أكد معظمهم على ضرورة اجراء اصلاحات سياسية تتمثل باشراك المواطنين في عملية توحيد القضايا الخليجية المشتركة. فى لقاء مع الدكتور وليد الطبطبائي عضو مجلس الأمة الكويتى أكد أن" منظومة دول مجلس التعاون الخليجي رسمية بروتوكولية ليس لها أي خطوات ايجابية حتى الآن في اشراك القطاعات الشعبية المختلفه لدول المجلس في اتخاذ القرارات الرئيسية التى تتعلق بالتعاون الخليجي، أو على الأقل فيما يختص بخطوات توحيد دول الخليج تجاه القضايا المصيرية، حيث أن كل القرارات التي يصدرها المجلس تنبع من مستويات المسؤولية الرسمية دون أدنى مشاركة للقطاعات الشعبية المختلفة، وترتب على ذلك عدم امكانية انعقاد أية مؤتمرات شعبية. والمفروض أن الشعور بالخطر هو السبب الرئيسي الذي يجعل من هذه المنظومة قاعدة شعبية ذات تأثير بالغ في الحفاظ على العلاقات الثنائية بالشكل الذى يتناسب مع حجم المخاطر المحتملة الوقوع"(٩).

اما الدكتور عبدالرحمن العوضي الذى تولى من قبل وزارات الصحة والتخطيط وشؤون مجلس الوزراء فى الكويت فقد علق على مسيرة مجلس التعاون الخليجي بقوله " في اعتقادي أن أهم طريقة لضمان بقاء واستقرار القيادات فى شكل مستمر هي التفاهم مع شعوبهم، وذلك عن طريق التلاحم القيادي مع منظومة الشعوب الخليجية، وذلك لأن هذا هو أهم وازع ودافع لكي يتطلع الجيل المقبل الى رؤية ثانية تختلف عن الرؤية الحالية لبعض التنظيمات السياسية والتى آن

الأوان لتغيير أغلبها، والتى ليس لها مجال في العالم الحالي الذي ينادي بالسوق المفتوحة والديمقراطية وحرية الأفراد، ولذا يجب أن يستخلص قادة دول المجلس بعض المفاهيم العالمية، والعمل جيدا على دراستها ومدى ارتباطها بمفاهيمنا لخدمة الشعوب الخليجية "(١٠).

أما الدكتور هاشم بهبهاني – وهو استاذ جامعى – فقد علق على قضية المشاركة الشعبية في مجلس التعاون الخليجى بقوله " المجلس ما زال يحبو بخطوات بطيئة نحو تحقيق آمال وتطلعات الشعوب الخليجية في ظل بعض التصرفات الفردية" . ويرى ايضا ضرورة تطوير كافة المؤسسات والبنية الاقتصادية وتفعيل الانفتاح السياسى الداخلي لكي تتم المساعدة على التواصل وبشكل كبير بين فئات الشعب المختلفة وما بين حركة الاعلام والمثقفين بما يخدم الاستقرار السياسي والاقتصادي(١١).

وأكد البرلماني الكويتى السابق السيد عبداللطيف الكاظمى ان الشعوب العربية " لم تأخذ فرصتها الكاملة حتى الآن في المشاركة الحقيقية في اتخاذ القرارات السياسية رغم كل ما يحدث من تفعيل للديمقراطية وانشاء للأحزاب السياسية وجمعيات النفع العام، لان حجب الثقه عن القوى الشعبية من الأمور الخطيرة التى تبعدها عن النواحي السياسية، نرى ضرورة تشكيل لجان لا يكون هدفها الدراسة والبحث فقط مثلما يحدث في دولنا الخليجية، بل لتسارع في المشاركة السياسية الفعالة وايصال دور القوى الشعبية الى المستويات القيادية العليا والتى بالفعل تأخذ في اعتبارها تفعيل هذا الدور للوصول الى أعلى المستويات من الديمقراطية والحريات "(١٢).

الاكاديمي الكويتى الدكتور شفيق الغبرا طالب بضرورة تفعيل دور جمعيات النفع العام والقوى السياسية الخليجية التى تقع عليها مسؤوليات كبيرة لزيادة أواصر التفاعل والتجارب المشتركة والتعليم الهادف بين دول المجلس، وحث القيادات على التعاون المثمر لاحياء هذا الدور من خلال مؤتمرات سياسية واقتصادية يتم عقدها بين فترة وأخرى. ويعتقد بأنه يجب زيادة الدور الشعبى للمنظمات

السياسية، بمعنى قيام المواطنين بالمشاركة الحقيقية في كافة المؤتمرات، وهذا لا يقتصر على المشاركة الداخلية فقط بل المشاركة الخليجية فى كافة الندوات والمؤتمرات المحلية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية التى يتم عقدها لتفعيل كافة الأدوار التى تهم المواطن الخليجى نظرا للاشتراك في الهموم الاجتماعية والبعد الجغرافي والسياسي الواحد. وهنا يكمن الدور السياسي لقادة دول المجلس، والذي يجب أن يراعي الدور الشعبي سواء كان في اصدار القرارات التى تهم شريحة كبيرة من المواطنين التى تهدف الى احياء بعد سياسي محدد حول قضية محددة أيضا يمكن ان تعود على المجتمع الخليجي بالنفع[١٣].

أزمة الحدود بين دول مجلس التعاون الخليجي:

رغم مرور أكثر من ١٧ عاما على تأسيس مجلس التعاون الخليجي لا تزال الخلافات الحدودية بين دول المجلس معلقه دون حل نهائي، وتشكل الخلافات الحدودية عثرة كبيرة في وجه التقارب والتعاون الخليجي. لقد حاولت الدول الخليجية احتواء هذه الأزمة عن طريق الاتفاقيات الثنائية، حيث عقدت المملكة العربية السعودية اتفاقا مع سلطنة عمان في عام ١٩٩٠ يحدد حدودهما المشتركة، وبادرت سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة الى حل مشاكلهما الحدودية بعد أزمة الخليج، لكن بقيت المشاكل الحدودية بين المملكة العربية السعودية ودولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة بدون حل للآن. كذلك لم يحل النزاع القطرى البحرينى لأن كلا من الدولتين تزعم ملكيتها لمجموعة من الجزر الواقعة بينهما، والتى يحتمل وجود كميات ضخمة من الغاز الطبيعي فيها[١٤]. لذلك يمكن القول بأن السبب الرئيسي لاستمرار الخلافات الحدودية هو امكانية اكتشاف النفط والغاز في المناطق المختلف عليها.

انه لأمر مؤسف استمرار قيام الخلافات الحدودية لأن بعض دول المجلس بدأت تتخذ سياسة مخالفه للنهج العام لدول المجلس ويأتي ذلك كرد فعل ازاء تلك الخلافات الحدودية.

وانه لأمر مؤسف حقا أن يتم تجاهل انشاء هيئة خاصة لفض المنازعات الحدودية أو غيرها بين دول المجلس، اذ أن تلك الهيئة لم تر النور عمليا رغم وجود نصوص واضحة تهدف الى انشاء هيئة لفض المنازعات بين دول المجلس، حيث حرص النظام الأساسي لمجلس التعاون الخليجي على انشاء هيئة تسمى "هيئة تسوية المنازعات" وقد تم التوقيع على النظام الاساسي لها بتاريخ ٢٥ أيار (مايو) ١٩٨١[١٥].

ان من أهم سلبيات مجلس التعاون الخليجي فشله في وضع اطار قانوني للمجلس نابع من الشعور بأن الآليات القانونية الرسمية لحل الأزمات والخلافات تشكل اطارا لا يدع مجالا للأهواء الشخصية اذا ما تعذر على الاتفاقيات الودية أن تقوم بدورها. ان الفشل في حل الخلافات الحدودية يعود الى اعتماد دول المجلس على الوسائل التقليدية السائدة في المنطقة، والتى تعتمد على حل الخلافات عن طريق اللقاءات بين قادة الدول.

كيف يرى الرأى العام الكويتى الممثل ببعض السياسيين والمثقفين والاكاديميين الخلافات الحدودية بين البلدان الخليجية؟ وما هي تصوراتهم للحل؟ هذا ما سنحاول التعرف عليه من خلال اجابات مجموعة مختارة منهم.

الدكتورة مريم الكندرى عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت لا تود أن تكون الخلافات الحدودية سببا فى وجود بعض المخاطر بين دول المجلس. وتقول أن قادة المجلس يدركون تماما هذه القضية، ويتصرفون تجاهها بحكمة وخبرة سياسية بارعة، وهنا لابد وأن نذكر أن القمم الخليجية التى عقدت سابقا تناولت وبشكل مباشر هذه القضية نظرا لخطورتها على كيان دول المجلس وامكانية انفجارها في أي وقت. وفي الأخير فان هذه القيادات ستفضل المصلحة الاقليمية على الوطنية الداخلية، لأنها تعى دائما أنه لا يمكنها أن تعيش في تناحر مستمر في ظل التحديات المحيطة. وفكرة الحوار لا زالت جارية بين دول المنظومة وبالأخص بعد أحداث الغزو. وعموما فان الخلافات الحدودية التى تظهر بين الحين والآخر يمكن حلها من خلال الحوار المتبادل والتفاوض الايجابي بعيدا عن المدركات السلبية

الخطـأ، والتـى كـانت مـوجـودة بالفعـل قبـل أحـداث الغـزو العـراقي الغـاشم لدولـة الكويـت(١٦).

عضـو مجلس الأمـة الكويتى أحـمـد المليفى يرى بأن الخلافات الحدودية لها أثر كبير فى العلاقات الثنائية بين دول المجلس ولكنه يعتقد بأن الخلافات المتعلقة بالحدود تتم مناقشتها بطرق ديبلوماسية من قبل القادة، الأمر الذى يترتب عليه في النهاية حل جميع الخلافات التى تنتج بسبب مشاكل الحدود(١٧).

أما الدكتور عايد المناع – وهو اعلامى – فيرى بأن المشاكل الحدودية تأتى على رأس المخاطر الداخلية، ويؤكد بأن هذه الخلافات قد تكون – فى الوقت الحالى – قابلة للحل ويمكن احتوائها، ولكن اذا تأخرت الحلول اللازمة لها واستمرت فترة طويلة من الزمن قد تؤدى الى تكريس نزاعات أكبر وتحول مجلس التعاون الخليجى الى جامعة عربية أخرى فاعليتها محدودة(١٨).

الدكتور هاشم بهبهانى عضو هيئة التدريس بقسم العلوم السياسية بجامعة الكويت يرى بأن القضايا الحدوديـة من القضايا الملتهبة جدا والتى يمكن أن تعرض منظومة دول الخليج الى تحديات، ولكنه يرى بأن هذه المشكلة قابلة للحل(١٩).

واضح جـداً بان مـعظم المواطنين في دولة الكويت يأملون بحل المشـاكل الحدودية بأسرع وقت ممكن، بعيدا عن استعمال العنف أو التهديد به.

الاشكالية الامنية:

لا يختلف أحد حول حقيقة أن موضوع الأمن يمثل أحد الأسباب الرئيسية لقـيـام مـجلس التعـاون الخليـجى، وأن هـذا الموضـوع قـد أخـذ مـعظم وقت وجلسات القـمـم الخليجية المختلفـة، ورغم كل هـذا الاهتمام بالأمن وقضايـاه فان دول المجلس فـشلت حـتى الآن في تكوين تجمع فـعلي بـين أقطـار المنطقـة تجـاه التهديـدات الخارجيـة(٢٠).

وتعتبر القضية الأمنية من أهـم اقضايا التى تمثل تحدياً حقيقياً لدول مجلس

التعاون الخليجى، فمن أهم السلبيات التى تواجه دول المجلس اليوم هو فشلها فى اقامة تنسيق حقيقى لمواجهة التهديدات الأمنية الخارجية بشكل جماعى، مبنى على أسس متفق عليها من قبل جميع الدول. ان دول المجلس من الصعب عليها الدفاع عن نفسها ذاتيا حتى لو اتخذت قراراً جماعياً بذلك، ويعود السبب الى صغر حجم قواتها المسلحة وقلة الكثافة السكانية، كما أن هناك أسبابا أخرى أدت الى ضعف المقدرة العسكرية للجيوش الخليجية أهمها حداثة تأسيس هذه الجيوش وعدم جلب أفضل الكفاءات الشبابية الخليجية للجيوش وأسلحة الطيران، فما تزال مع الأسف طريقة ادخال العناصر الوطنية الخليجية للقوات المسلحة فى معظم الحالات تعتمد على الانتماء القبلى و العشائرى والطائفى، مما يقلل من فعالية القوات المسلحة في هذه البلدان خصوصاً اذا عرفنا ان الحروب اليوم تعتمد أساساً على المعرفة التقنية الحديثة التى تحتاج الى مستوى معين من العلم الحديث خصوصاً فى مجال الرياضيات وعلم الحاسوب (الكمبيوتر)، وهذا يعنى ببساطة أنه لا يمكن بناء قدرات دفاعية حقيقية من دون تنمية حقيقة، ولا يمكن أن ننمى معانى الجندية من دون العودة الى قيمة العمل الخلاق المنتج، لذلك يعتبر تكوين مجتمع مدنى متحضر هو المنهل الرئيسى للجندية الحديثة[٢١].

ان ما يعقد القضية الأمنية فى الخليج هو وجود حالات الشك والريبة والحذر التى لا تزال مهيمنة في المنطقة، والسبب في ذلك يعود الى وجود احتمالات لظهور بؤر للتوتر ناتجة عن الخلافات الحدودية وعن خلافات حول طبيعة العلاقة بكل من ايران والعراق. هناك احتمالات كبيرة بأن تنفجر الخلافات بين دول المنطقة في حال غياب المظلة الأمنية الغربية للمنطقة أو تقلص وجودها، وكذلك احتمال عودة العراق وايران الى لعب دور رئيسى في سياسات المنطقة بعد رفع الحظر الدولى على العراق، وتحسن العلاقات الايرانية مع الغرب خصوصاً الولايات المتحدة الأميركية. ان فشل مفهوم الأمن القومى العربى وضعف استعداد دول الخليج عسكرياً دفع دول المجلس بعد تحرير دولة الكويت الى عقد اتفاقيات أو ارتباطات أمنية مع الدول الغربية خصوصا الولايات المتحدة الاميركيه، لذلك لا غرابة من اهتمام دول الخليج بقضايا الأمن الداخلى .

ذكر الكاتب محمد السعيد إدريس بأن دول المجلس ليست لديها رؤية موحدة ومحددة لمفهوم الأمن أو لمصادر التهديد، فالسياسات الأمنية ترتكز على التزامات مشتركة محددة. كانت هناك حالة أمنية قائمة على أساس قاعدة "الأمن الذاتى" والقوة العسكرية الذاتية لكل دولة على حدة مع نية للتنسيق والتعاون. وذكر السعيد أهم معالم هذه هذه الحالة الأمنية كالتالى:

(أ) التركيز على المفهوم العسكرى. ويعنى ذلك التركيز على القدرة العسكرية وحدها لتحقيق الأمن بدون الأخذ بالاعتبار المدرسة المجتمعية التى تنظر للأمن نظرة متعددة الأبعاد عسكرياً واقتصادياً واجتماعياً وثقافياً.

(ب) الاختلاف حول مصادر التهديد وأولوية هذه المصادر، حيث ذكر بأن دول الخليج اختلفت حول مصادر التهديد فى السبعينات، فبعضها يراها تعني أمن النفط، بينما يرى آخرون بأن الأمن يعنى حماية الأنظمة من الحركات الراديكالية مثل الحركات القومية في العراق في الشمال أو اليمن الجنوبى فى الجنوب، وآخرون يرون بأن التهديد قادم من الثورة الاسلامية في ايران بعد ظهور مفهوم تصدير الثورة.

(جـ) تعميق التبعية للخارج حيث أنها تعنى ازدياد اعتماد دول الخليج على الغرب فى تزويدها بالسلاح والخبراء والحاجة المستمرة لقطع الغيار.

فى دراسة ميدانية قام بها الكاتب للنخبة السياسية فى دولة الكويت بعد اندحار الغزوالعراقى لها، تم الاستفسار من العينة التى بلغ عددها ٩٠٣ اشخاص عن رأيهم بقضية أمن الخليج بعد هذا الغزو، وكيف يرون ارتباط قضية الأمن فى الخليج؟ أمن الخليج مرتبط بمن أقليميا؟ (الجدول رقم ٣)

جدول رقم (٣)

أمن الخليج وارتباطه بالقوى الاقليمية بالمنطقة

م	كيف ترى الأمن في الخليج	عدد الإجابات	النسبة المئوية
١	مرتبط بدول مجلس التعاون فقط	٧٤	٪٢٤
٢	دول مجلس التعاون والدول العربية	٣٥	٪١١٫٣
٣	دول مجلس التعاون والدول الغربية	١١٠	٪٣٥٫٦
٤	دول التعاون وايران وتركيا وباكستان	٦٠	٪١٩٫٤
٥	كل القوى السابقة	٥	٪١٫٦
٦	قوى دولية اخرى	١٢	٪٣٫٩
٧	لا اجابه	١٠	٪٣٫٢
٨	غير متوفر (N/A)	٣	٪١٫٠
	المجموع	٣٠٩	١٠٠

واضح من الجدول بأن أغلبية النخبة في الكويت (٣٥٫٦ ٪) تفضل التحالف مع الدول الغربية بدلا من دول التعاون (٢٤٪) أو الدول العربية (١١٫٣٪) ويعود سبب ذلك الى حالة الاحباط التى يشعر بها المواطنون في دولة الكويت بعد أحداث الغزو، اذ أن مفهوم الأمن الجماعى العربي لم يثبت فعاليته عندما اعتدى العراق على دولة الكويت. كذلك تشعر النخبة الكويتية بان دول التعاون لوحدها غير قادرة على تحقيق الأمن في المنطقة. لقد رفضت النخبة التى تم استطلاع رأيها مفهوم الأمن الأقليمي في المنطقة، اذ أنها ترى بأن التحالف مع الغرب أكثر فعالية من التحالف مع العرب أو الدول الاسلامية في المنطقة[٢٢].

فى دراسة ميدانية حديثة أجرتها مجلة الزمن الكويتية حول موقف الكويتيين من الأمن الخليجى، شملت عينة عشوائية من المواطنين بلغ حجمها ٢٠٠ شخص موزعين على كافة مناطق الكويت، جاءت النتائج غير متوقعة بالنسبة للمجلس حيث أكد ما نسبته ٧٣٫٥ ٪ فشل المجلس فى تحقيق أهدافه(٢٣).

واختلف المشاركون فى الدراسة حول جدوى وجود قوات أجنبية فى المنطقة وما اذا كان ذلك يساهم فى توفير الأمن، اذ وافق على ذلك (٤٨٫٥ ٪) بينما رفضه (٤٢٪)، وقال (٩٫٥ ٪) أنهم لا يدرون.

وكما أكدت أغلبية المستطلع آراءهم أن انهاء الخلافات الحدودية بين دول المنطقة سوف يساهم فى تعزيز الأمن حيث وافق على ذلك (٩٢ ٪) ورفضه (٣٫٥ ٪). كما أكدت أغلبية كبيرة أن زيادة المشاركه الشعبيه فى دول المنطقة تساهم فى تثبيت الاستقرار حيث وافق على ذلك (٨٣٫٥ ٪) بينما رفضه (٦٫٥ ٪).

دول الخليج وعملية السلام في الشرق الاوسط :

رغم حقيقة أن دول الخليج العربية تنتمي الى منظومة دول مجلس التعاون الخليجي، الا أن مواقفها تجاه عملية السلام تختلف من دولة الى أخرى حسب مصالح وظروف كل دولة وتفسيرها الخاص لمصالحها الوطنيه، وتكون دول الخليج بذلك لا تختلف كثيرا عن بقية الدول العربية في طريقة معالجتها لقضية التطبيع مع اسرائيل.

وسنحاول هنا استعراض مواقف دول الخليج تجاه عملية التطبيع.

أولاً – دولـة قطـر :

من متابعة الأحداث في الخليج يلاحظ أن دولة قطر قد قطعت حتى الآن مرحلة متقدمة من التفاهم والتفاوض مع اسرائيل، فقد التقى وزير الخارجية القطري حمد بن جاسم آل ثاني برئيس الوزراء الاسرائيلى السابق شمعون بيريز في الأمم

المتحدة قبل عدة سنوات. وتعتبردولة قطر أول دولة عربية خليجية تبعث بوفد اعلامي قطري من الاذاعة والتلفزيون الى اسرائيل لتسجيل احتفالات الشعب الفلسطينى في قطاع غزة وأريحا.

ويجب التذكير هنا بأن وفدا اعلاميا اسرائيليا قد زار قطر أثناء مشاركة اسرائيل في اجتماعات لجنة التسلح في المفاوضات المتعددة الأطراف، ونسقت دولة قطر مواقفها مع الأردن لتفعيل الاتفاقيات الثنائية وحول عملية السلام، وواضح جدا بأن التحرك القطري باتجاه الاردن هو محاولة لاعلان استقلاليتها عن الدول الخليجية الأخرى(٢٤).

لقد دعت دولة قطر دول المنطقة بما فيها اسرائيل لحضور المؤتمر الاقتصادي للشرق الأوسط وافريقيا وقد أبدت بعض الدول العربية والخليجية تحفظات كثيرة حول عقد المؤتمر.

ثانياً - سلطنة عُمان:

تتمتع سلطنة عُمان مثل دولة قطر باستقلالية في قراراتها السياسية الخارجية، فالسلطنة هي الدولة العربية الوحيدة التى رفضت قطع العلاقات مع مصر عندما زار الرئيس السادات القدس، كما اتخذت السلطنة موقفاً مختلفاً عن دول الخليج العربية عندما أيدت إيران في حربها ضد العراق في الثمانينات، وتتميز سلطنة عُمان اليوم بتبنيها القضية الفلسطينية وموافقتها على فتح سفارة لفلسطين في مسقط، وقد أيدت السلطنة المفاوضات المباشرة بين العرب والاسرائيليين، وفي هذا المسار استضافت السلطنة اجتماعات لجنة المياه عام ١٩٩٤ وهي احدى اللجان الخاضعة لعملية المفاوضات المتعددة الأطراف حول السلام في الشرق الاوسط، وفي ٢٦ كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٤ استقبلت سلطنة عُمان رئيس الوزراء الاسرائيلى السابق اسحق رابين لبحث مسيرة السلام في الشرق الأوسط، وتتخذ عُمان اليوم موقفاً

متحفظـاً من رئيس الوزراء الاسرائيـلي بنيامـين نتنيـاهو.

ثالثاً – دولة البحرين:

رحبت البحرين بعملية السلام في الشرق الأوسط حيث صرح سمو الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة بأن السلام سيكون له انعكاسات ايجابية على العرب جميعا اذا ما استطاعوا توظيفها لصالحهم، لأن عودة السلام الى ربوع المنطقة سوف تسهم في تسخير امكانيات الدول العربية وطاقتها للبناء والتعمير وتحقيق الخير والرفاه لشعوبها[٢٥].

رابعاً – دولة الامارات العربية المتحدة:

لا يختلف موقف دولة الامارات العربية المتحدة عن بقية دول الخليج العربية بترحيبها بعملية السلام في الشرق الأوسط، لكنها ترى ضرورة الوصول الى حل شامل لجميع القضايا العربية المعلقة مع اسرائيل، بما في ذلك القدس قبل اجراء اى تطبيع مع اسرائيل.

خامساً – المملكة العربية السعودية:

اتخذت المملكة العربية السعودية دائما موقفا مؤيدا لحق لشعب الفلسطينى في العودة الى أراضيه، لذلك اتخذت موقفا متحفظا من قضية التطبيع مع اسرائيل. فهى من ناحية تدعم عملية المفاوضات السلمية بين اسرائيل والفلسطينيين، ولكنها تصر قبل اجراء أي مفاوضات سلمية على حل المشاكل المعلقة بين العرب واسرائيل بما في ذلك قضية القدس.

المملكة العربية السعودية هي أكثر الدول الخليجية دعما للحكم الذاتي الفلسطينى فقد قدمت ١٠ ملايين دولار كدفعه أولى للحكم الذاتي الفلسطينى، كما حثت الدول الخليجية على دعم الفلسطينيين.

سادسا – دولة الكويت :

رغم ترحيب دولة الكويت بالاتفاق الفلسطيني – الاسرائيلي والاردني – الاسرائيلي، ودعمها المستمر للمفاوضات السلمية، الا أنها تصر على دعم سوريا ولبنان في مواقفهما. فدولة الكويت ترى أنه لا سلام بدون سوريا. وترفض دولة الكويت حتى الآن اجراء أي مفاوضات مباشرة مع اسرائيل لاعتبارات داخلية أهمها الضغوط الشعبية ومن مجلس الأمة الكويتي والتيارات والحركات الاسلامية والقومية النشيطة داخل البلاد والمعادية للتطبيع مع اسرائيل.

ملاحظات ختامية :

ان دول الخليج العربية لا يمكن أن تبقى معزولة عن قطار التسوية السلمية في المنطقة خصوصاً وأن هناك ضغوطاً أميركية على دول الخليج العربية لفتح حوار مع القيادات الاسرائيلية.

ان وصول رئيس الوزراء الاسرائيلي المتشدد نتنياهو الى الحكم قد أخر عملية السلام في المنطقة وجعل بعض دول الخليج المندفعة نحو التطبيع سابقاً تعيد النظر في سياستها مثلما فعلت سلطنة عُمان.

ان مفتاح عملية السلام في الشرق الأوسط بيد الادارة الأميركية، فاذا نجحت هذه الادارة في ارغام اسرائيل على الانسحاب من الاراضي العربية فان دولا عربية كثيرة بما فيها دول الخليج سوف تدخل في عملية السلام.

الهوامش

(١) د. عبدالخالق عبدالله " العلاقات العربية الخليجية" مجلة المستقبل العربى العدد ٢٠٥ آذار (مارس) ١٩٩٦ صفحة ٤ .

(٢) عبدالله بشارة "تجربة مجلس التعاون الخليجي خطوة أو عقبة في طريق الوحدة العربية" ورقة عمل مقدمة للاجتماع السنوى الثانى للهيئة العامة لمنتدى الفكر العربى المنعقد فى الرياض المملكة العربية السعودية بتاريخ ٢٩/٤/١٩٨٥ – الكتاب من منشورات "منتدى الفكر العربى" عمان، الأردن ١٩٨٥، صفحة ٣٢ .

(٣) د. هدى ميتكيس " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة " المستقبل العربي العدد ٨٦١ شباط (فبراير) ١٩٩٣،صفحة ٩٩ .

(٤) نفس المصدر السابق، صفحة ١٠٠ .

(٥) د. جمال السويدى – د. شملان يوسف العيسى "اتجاهات طلبة جامعة الامارات العربية المتحدة حول أزمة الخليج" مجلة العلوم الاجتماعية، المجلد ١٩ العددان ٣ و ٤ – خريف و شتاء ١٩٩١، صفحة ١١١ .

(٦) د. شملان العيسى دراسة باللغة الانجليزية

"Attitudes and Perceptions of a segment of the Kuwaiti elite regarding security in the Gulf in the light of Iraqi invasion of Kuwait", Harvard University and Center for Middle East Studies Conference, Ankkara - Turkey May 1995.

(٧) د. هدى ميتكيس " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة " المستقبل العربى، العدد ١٦٨ شباط (فبراير) ١٩٩٣،صفحة ١٠١ .

(٨) نفس المصدر السابق،صفحة ٢٠١ .

(٩) لقاء صحفي مع النائب الكويتى وليد الطبطبائى حول التحديات التى تواجه مجلس التعاون الخليجي. جريدة السياسة الكويتية، الخميس ٢٤ تموز (يوليو) ٩٧ السنه ٢٩ العدد ١٠٢٩٤ . أجرى الحوار محمود عمر.

(١٠) لقاء صحفى مع الدكتور عبدالرحمن العوضى الوزير الكويتى السابق،حول التحديات التى تواجه مجلس التعاون الخليجي، جريدة السياسة الكويتية، الثلاثاء الموافق ٢٢ تموز (يوليو) ٩٧،السنه ٢٩،العدد ١٠٢٩٢، أجرى الحوار محمود عمر.

(١١) مقابلة صحفية مع الاكاديمى الكويتى الدكتور هاشم بهبهاني، حول التحديات التى تواجه مجلس التعاون الخليجي، جريدة السياسة الكويتية الاثنين، ١١ آب (أغسطس) ١٩٩٧ . أجرى الحوار محمود عمر.

(١٢) مقابلة صحفية مع النائب الكويتى السابق عبداللطيف الكاظمي، حول التحديات التى تواجه مجلس التعاون الخليجي، جريدة السياسة الكويتية الثلاثاء ١٥ آب (اغسطس) ١٩٩٧،السنه ٢٩،العدد ١٠٣٠٦ . اجرى المقابلة محمود عمر.

(١٣) مقابلة صحفية مع الاكاديمى الكويتى الدكتور شفيق الغبرا حول التحديات التى تواجه المنظومة الخليجية، جريدة السياسة الكويتية، السبت ٩ آب (اغسطس) ١٩٩٧،السنه ٢٩،العدد ١٠٣١٠ . أجرى المقابلة محمود عمر.

(١٤) د. هدى ميتكيس " مجلس التعاون الخليجي وما بعد الأزمة " المستقبل العربي العدد ١٦٨ ،شباط (فبراير) ١٩٩٣،صفحة ١٠٤ .

(١٥) الأمانه العامة. مجلس التعاون لدول الخليج العربية. نظامه وهيكله التنظيمي وانجازاته. صدر في عام ١٩٨٧،صفحة ٧٨ .

(١٦) لقاء صحفى مع الدكتورة مريم الكندرى – اكاديمية كويتية – حول التحديات التى تواجه المنظومة الخليجية. جريدة السياسة الكويتية، الأربعاء ١٣ آب (اغسطس) ١٩٩٧،السنه ٢٩،العدد ١٠٣٤٠ .

(١٧) لقاء صحفى مع أحمد المليفي عضو مجلس الأمة الكويتى حول التحديات التى تواجه المنظومة الخليجية، جريدة السياسة الكويتية الخميس ٣١ تموز (يوليو) ١٩٩٧،السنه ٢٩،العدد ١٠٣٠١ .

(١٨) لقاء صحفى مع الدكتور عايد المناع – اعلامى كويتى – حول التحديات التى تواجه المنظومة الخليجية، جريدة السياسة الكويتية، الأحد ٣ آب (اغسطس) ١٩٩٧،السنه ٢٩ العدد ١٠٣٠٤ .

(١٩) لقاء مع الدكتور هاشم بهبهاني، حول التحديات التى تواجه المنظومة الخليجية، جريدة السياسة الكويتية، الاثنين ١١ آب (اغسطس) ١٩٩٧،العدد ١٠٣١٢ .

(٢٠) د. أسامة عبدالرحمن "مجلس التعاون الخليجي. توجه نحو الاندماج أم نحو الانفراط" المستقبل العربي، العدد ٢١٨،نيسان (ابريل) ١٩٩٧،صفحة ٢١ .

(٢١) محمد السيد سعيد ادريس "أمن الخليج بعد زوال الأزمة" مقال من كتاب "أمن الخليج والأمن العربي" صفحة ٢٤ – ٢٥ .

(٢٢) د. شملان العيسى دراسة باللغة الانجليزية

"Attitudes and Perceptions of a segment of the Kuwaiti elite regarding security in the Gulf in the light of Iraqi invasion of Kuwait", Harvard University and Center for Middle East Studies Conference, Ankkara - Turkey May 1995.

(٢٣) مجلة الزمن الكويتية، العدد ٢٤ تشرين الأول (أكتوبر) ١٩٩٧ .

(٢٤) شملان العيسى "مجلس التعاون الخليجي أمام التحولات المرتقبة" أبعاد. العدد الرابع، كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٥،صفحة ١٠٣ .

(٢٥) مقابلة الصحافى اللبنانى ملحم كرم مع أمير البحرين الشيخ عيسى بن سلمان آل خليفة، مجلة الحوادث اللبنانية العدد ١٩١٣، ١٥ شباط (فبراير) ١٩٩٣ .

ملحق رقم (١)

خصائص العينة SAMPLE CHARACTERISTICS

م	المتغير		التكرار	النسبة ٪
١-	الجنس :	١- ذكر	١٧٧	٤٤,٤
		٢- أنثى	٢٢٠	٥٥,٦
٢-	العمر :	١- ١٩ سنة فاقل	٩٤	٢٣,٦
		٢- ٢٠ سنة	١٠٢	٢٥,٦
		٣- ٢١ سنة	٦٨	١٧,٠
		٤- ٢٢ سنة	٦٤	١٦,٠
		٥- ٢٣-٢٥ سنة	٥٠	١٢,٥
		٦- ٢٦ سنة فاكثر	٢١	٥,٣
٣-	السنة الدراسية :	١- السنة الأولى	١٠١	٢٥,٣
		٢- السنة الثانية	١٠٥	٢٦,٣
		٣- السنة الثالثة	١٠٤	٢٦,١
		٤- السنة الرابعة	٨٩	٢٢,٣
٤-	الكلية :	١- الآداب	٩٨	٢٤,٦
		٢- العلوم	٢٧	٦,٨
		٣- التربية	٨١	٢٠,٣
		٤- العلوم الاقتصادية والإدارية	١٥٤	٣٨,٦
		٥- الشريعة والقانون	٢٣	٥,٨
		٦- الهندسة	١٢	٣,٠
		٧- الطب والعلوم الصحية	٤	١,٠

تابع ملحق رقم (١)

خصائص العينة SAMPLE CHARACTERISTICS

م	المتغير		التكرار	النسبة ٪
١-	الجنسية :	١- إمارات	٣٤٦	٨٦,٩
		٢- جنسيات أخرى	٤٨	١٢,١
		٣- غير محددة	٤	١,٠
٢-	الحالة الإجتماعية :	١- غير متزوج	٣٥٦	٨٩,٢
		٢- متزوج	٣٤	٨,٥
		٣- لم يحدد	٩	٢,٣
٣-	الدخل:	١- من ١٠٠٠ - ٣٠٠٠ درهم	٤١	١٠,٣
		٢- من ٣٠٠١ - ٤٠٠٠ درهم	٢٤	٠,٦
		٣- من ٤٠٠١ - ٥٠٠٠ درهم	٤٠	١٠,٠
		٤- من ٥٠٠١ - ٧٠٠٠ درهم	٧٠	١٧,٥
		٥- من ٧٠٠١ - ٩٠٠٠ درهم	٤٧	١١,٨
		٦- من ٩٠٠١ - ١١٠٠٠ درهم	٢٩	٧,٣
		٧- من ١١٠٠١ - ١٣٠٠٠ درهم	١٢	٣,٠
		٨- من ١٣٠٠١ - ١٦٠٠٠ درهم	١١	٢,٨
		٩- من ١٦٠٠١ - ١٩٠٠٠ درهم	١٠	٢,٥
		١٠- من ١٩٠٠١ - ٢٥٠٠٠ درهم	٤	١,٠
		١١- من ٢٥٠٠٠ درهم فما فوق	٢٠	٥,٠
		١٢- لم يحدد	٩٠	٢٢,٦

مجلس التعاون لدول الخليج العربيـة.. الواقع والآمال

* سعود بن سالم العنسى

من الطبيعى أن نستبشر خيرا بانعقاد القمة الثامنة عشرة لقادة دولنا الخليجية العربية الست على أرض دولة الكويت الشقيقة في شهر (كانون الأول) ديسمبر عام ١٩٩٧ ونحن على وشك انقضاء ١٧ عاما من عمر مجلسنا العتيد الذى وقع ميثاقه وأعلن قيامه في قمة ابوظبى بتاريخ ٢٥/٥/١٩٨١، ولقربنا من نهاية عصر كامل من أهم عصور التاريخ الكوني والبشري وهو القرن العشرين بكل أحداثه الكثيرة التى قل ماشهد من تأثير هائل لها على الناس من قبل.

ان ما شهده هذا القرن من تطورات.. كالحروب والدمار، والثورة الصناعية والتقنية والمعلوماتية، واعتداء على شعوب وأراضي الغير، واختفاء بعض الكيانات الدولية واضمحلال بعضها الآخر، وقيام غيرها، وضعف وتفكك امبراطوريات ودول وشعوب واستئساد غيرها، وسقوط الشيوعية وصراع الحرب الباردة، وتزعم قوة أحادية القطبية العالم والترويج لقيام نظام عالمي جديد، وبروز التكتلات السياسية والاقتصادية الدولية والاقليمية لمواجهة التطورات الجديدة القائمة على أسس تجاذب المصالح ومحاولة الاستئثار بها وترويضها لخدمة القوى القوية على حساب وضع وحاجة الدول والشعوب المنقسمة والضعيفة.. كل هذا يعتبر أحداثا هامة تستدعى التفكير العقلانى والرزين، والمعالجة الموضوعية ايجابية الأفعال التى تأتى بالنتائج المثمرة لما فيه مصلحة مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية المستقبلية المرجوة.

---

* رئيس الدائرة الاعلامية بوزارة الخارجية العمانية.
* مندوب سلطنة عمان الدائم لدى الامم المتحدة سابقاً. عمل سفيراً للسلطنة في عدة عواصم بينها الكويت.
* شغل العديد من المناصب الحكومية البارزة وله عدة اصدارات سياسية وفكرية وثقافية.

ان التسليم بالمنطق والواقعية في التعامل مع بعضنا البعض ومع محيطنا العربى والاسلامى والدولى بشكل عام على أسس قوية من حسن استخدامنا لامكانياتنا الاقتصادية، والجغرافية، والبشرية، بكفاءة عالية الأداء والتصرف وايجابية المردود، وبحكمة وعقل وعلم وتقنية عصرية فعالة، لهو الامر الذي علينا سلوكه دون تردد بصورة جماعية تغلب فيها مصالحنا العامة على أهوائنا ومصالحنا الخاصة، حرصا على خيرات ومصالح الأغلبية الساحقة من أبناء شعبنا العربى - الخليجى التي تنشد الأمن والأمان والخير لكل أبناء دولنا بتساو وتفان واخلاص، يحس فيه كل منا بحسن المعاملة وتبادل المصالح المشتركة والمساواة في التعامل والمنافسة الشريفة في العمل لتحقيق العائد الانتاجي الأفضل، وحسن توظيف أموالنا وامكانياتنا في بلداننا عن قناعة وفائدة ووضوح، وتحويل امكانياتنا المادية والبشرية والمعنوية لخدمة مطالب ومصالح بلداننا وشعبنا الواحد وأمتنا العربية والاسلامية، وللحفاظ على الأمن والسلم الدوليين دون ضرر أو ضرار باي من دولنا بأي حال من الاحوال.

الواقع الراهن والرؤيا المستقبلية:

ان مسيرة مجلس التعاون لدول الخليج العربية في السنوات الماضية تحتاج منا للتقييم الموضوعى الجاد لحساب ايجابياتها وسلبياتها، خدمة لتقوية دور وفعالية المجلس والمرجو منه للحاضر والمستقبل المليء بالآمال والتحديات المتجددة، بحسب حالة الاوضاع والظروف الاقليمية والعربية والدولية المؤثرة - والمتأثر بها - الحاصلة في خضم التطورات السياسية والاقتصادية والعسكرية القائمة بين الوقت والآخر.

اننا نعيش اليوم وغدا في عصر ثورة العلم والتقنية والمعلومات المتطورة باضطراد، وهو أمر علينا الاستفادة منه لأقصى الحدود الممكنة لبناء تصورات علمية عملية موضوعية قابلة للتطبيق، وأن تكون قرارات مجلس التعاون بكل هيئاته مسخرة لخدمة دولنا وشعبنا بصورة محسوسة العائد لصالح حياة أهلنا وبلداننا، وأمنها السياسي والعسكري والاقتصادى والاجتماعي والثقافى والفكري والحياتي بشكل عام.

ان هناك نجاحات كثيرة ملموسة تحسب خيرا للمجلس بلا شك في مجالات ومصالح عامة مشتركة عديدة، كانتقال المواطنين بالبطاقة الشخصية بين دوله، والتعاون الأمني والصحي والاجتماعى والاعلامي والثقافي بينها في بعض من المجالات، كما أن هناك بعض متأخرات تحسب سلبا عليه بالمقابل، كعدم تشكيل قوة عسكرية وسياسية واقتصادية كبيرة تكون قادرة على تلبية المتطلبات الأساسية لمصالح دول المجلس وشعوبها. وبما اننا نولج مرحلة اكتمال نمو المجلس وبلوغه مرحلة الشباب والنضج بقوة وعنفوان، فان ترسيخ النتائج الايجابية لأعمال المجلس ذات المصلحة العامة لشعبنا وبلداننا لهو الشيء الطيب الذى نريد جميعا تقويته للتفاعل جماهيريا مع أعمال المجلس، ولتكريس دوره على أرض الواقع المعاش خدمة لتحقيق أهدافه واستمرار نجاحاته على الصعيدين الرسمى والشعبى على حد سواء.

ان فكرة مجلس التعاون منذ ان كانت عبارة عن أفكار عامة لدى البعض في اوائل السبعينات قد تطورت تدريجيا، ابتداء بصيغة الأمارات التسع ثم السبع، ولقاء مسقط لوزراء خارجية دول المجلس الحالية الست وايران والعراق عام ١٩٧٦ لمحاولة ايجاد ركيزة جماعية مشتركة للتعاون والنظام الاقليمي، مرورا بحدوث التحولات في اواخر حقبة السبعينات في الحالة الجديدة في ايران بنهاية حكم الشاه وتسلم الثورة الاسلامية الايرانية للسلطة، وظهور اتون الصراع المرير للحرب الايرانية – العراقية الطويلة المؤسفة، وتهديداتها للأمن والسلم في المنطقة ودولها وللعالم.

وكانت تلك العوامل هى التى أسرعت بقيام مجلس التعاون لدول الخليج العربية في العام الاول من حقبة الثمانينات، وبقى المجلس مستمرا باقتصار عضويته على دوله العربية الست الحالية، وأسهم المجلس بدور كبير في حشد العمل والتأييد اللازمين عربيا ودوليا لانهاء احتلال العراق لدولة الكويت في أوائل التسعينات، وبقى المجلس خلال السنوات السبع الاخيرة الماضية من هذه الحقبة من الزمن يراوح في اطار حدوده التقليدية المعهودة الكثيرة اللقاءات والمشاورات والاجتماعات المختلفة، التى أصبح الحال أكثر الحاحا عن ذى قبل لأن تشهد تطويرا متناميا ومتناسقا مع واقع حالنا وحال الآخرين من حولنا، ولأن نشعر فعلا منها بنتائج

طموحاتنا الشعبية الصادقة، بأن تتجسد أفعالا وأعمالا حية ملموسة قائمة على أرض الواقع كما هو مطلوب. وأن يتم تفعيل مؤسسات المجلس وأمانته العامة للاقتراب أكثر من حاجة شعبنا ودولنا ومحيطنا العربى والاقليمى العام، وللأخذ بزمام المبادرة لتقوية التفاعل والتعاون والتضامن العربى تجاوزا لكل السلبيات الماضية، وسعيا لتحقيق الايجابيات المستقبلية الاكثر الحاحا وفائدة لامة عربية واحدة المصير والأهداف والآمال المشتركة.

فالمجلس لكى يستمر ويبقى قويا فعالا لمواكبة حركة التاريخ المتجددة دوما، علينا أن نسهم جميعا بتطوير آلياته وتطبيق قراراته وتوصياته على أساس القناعة بأهمية جدواها وفائدتها العامة، انطلاقا من تدرجها من الأهم الى المهم، لا أن نتفق على مشاريع حيوية وأساسية لمستقبل شعبنا ودولنا، ثم تنسى أو تتناسى لأسباب معينة غير مقنعة وتتحول بمرور الوقت الى مجرد أكوام من القرارات الورقية المكلفة والمضيعة للوقت والجهد.

كما أنه لمن المهم للغاية تزكية دور الترابط الجماهيرى لأبناء دول المجلس مع هياكله ومؤسساته بصورة تنظيمية تساعد على تقوية العلاقة الترابطية بين النظرة الرسمية للحكومات والطموحات الشعبية تجاه المجلس، وذلك بتقوية خطوة انشاء المجلس الاستشاري لمشاركة بعض ذوي الخبرة والتأهيل والعلم والاخلاص في تقديم مشروعات تهم الرأي العام، تعرض كمشورة لقادة دول المجلس قابلة للأخذ بها وتعميم الاستفادة من معطياتها العامة لكل أبناء المجلس وبلدانهم سواء بسواء.

التطلعات والآمال:

ان أبناء دولنا العربية الخليجية الست التي يتكون منها مجلس تعاوننا، هم امتداد بشري عضوي طبيعى لاخوتهم بقية أبناء دول الخليج والجزيرة العربية الأخرى كالعراق واليمن، ويشكلون حلقة هامة تاريخيا وجغرافيا وسياسيا ودينيا واقتصاديا واستراتيجيا لعمق عالمنا العربى الكبير، يؤثر أي منهم أثرا بالغا في أحوال بعضهم البعض سلبا أم ايجابا. كما أننا كعرب مسلمون كانت ولا تزال أرضنا

الطاهرة هي مهد هبوط وانتشار الديانات السماوية السمحة التى شرفنا المولى عز وجل بها، ومن واجبنا الحفاظ على وجود علاقات اخوية مميزة مع جيراننا المسلمين وخصوصا ايران الواقعة على ضفة الخليج الأخرى انطلاقا من عمق الأهمية الخاصة لروابط الجغرافيا - السياسية المعهودة التى تعتمد على الاحترام المتبادل وعدم التدخل في الشؤون الداخلية وتزيد فيها مبادلات المصالح المشتركة بما يؤدى ذلك للحفاظ على الأمن والسلم في منطقتنا الهامة بالغة الحساسية لمصالح العالم.

اننا وجيراننا في منطقة الخليج والجزيرة العربية علينا أن نرتبط تدريجياً بقدر أكبر من التفاهم والتعاون والاخلاص المستند على الرؤيا الثاقبة لواقع الأمور، واعلاء المصالح الوطنية والاقليمية والقومية والاسلامية، والبعد عن الوقوع تحت سيطرة الغير ممن يحاولون الهيمنة على مقدراتنا وثرواتنا المادية والبشرية والاستراتيجية، وذلك بالبعد عن تحقيق أحلامهم على حساب أوضاعنا ومتطلباتنا الأساسية المشروعة.

ان تعزيز مسيرة المجلس المستقبلية يمكن أن تتم بتجديد آليات عمله وبتطوير أهدافه بما يتفق وكيفية مواجهة المستجدات الحادثة حولنا على كافة المستويات الحياتية المختلفة، بصورة سريعة ملموسة النتائج الايجابية المرجوة.

فالنظام الاقليمى الراهن الذي يستند على عوامل الأمن والدفاع والتجارة والاقتصاد، بقى محصورا على دول المجلس الست ونظرتها لمواجهتها للحروب والصراعات والنزاعات المعقدة الدائرة من حولها وعلى أراضيها، على الرغم من أن لتلك الحوادث في الغالب ارتباطات وامتدادات ذات مصالح دولية خارجية متشابكة، نظرا للأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة الخليج وسوقها التجارى الاستهلاكي، وبقائها مصدرا رئيسيا للطاقة من النفط والغاز، مما يفرض عليها ولوج حلبة لعبة المصالح الدولية بتعقيداتها وتأثيراتها المتعددة، بدلا من البحث - كما كان يجب منذ الاساس- عن طرح أكثر فعالية وقبولا عاما، يقينا جميعا سلبيات آثار الصراعات المفروضة المدمرة، من خلال ربطنا لمفهوم النظام الاقليمي لدينا بامتداد ودعم عربى - دولى فعال، وصياغة علاقاتنا الخليجية مع بعضنا البعض ومع

دول الجوار – العراق وايران واليمن– ومع الدول الكبرى المؤثرة على الساحة الدولية، بأطر من التعاون البناء وتبادل المصالح المشتركة، والبعد عن أشكال التوتر والصراع والانغلاق بكل أضرارها غير محمودة العواقب.

ان علينا أن ننتقل بالعمل من وضع التصورات العامة على أطنان من الورق، الى مرحلة تنفيذ القرارات المتخذة في المجالات الدفاعية والأمنية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية ذات المنافع المشتركة للجميع دون المزيد من التأخير غير المبرر.

كما أن تسهيل الانتقال والعمل للأفراد، وتجارة المنتوجات الوطنية، وحل النزاعات الحدودية، وحل خلل التركيبة السكانية، والبعد عن أشكال الاستعلاء ومحاولات الهيمنة، وتوظيف مواردنا الاقتصادية في مشاريع أكثر جدوى ومدرة للدخل في بلداننا، بدلا من رهنها لخدمة مصالح الآخرين في الخارج، كلها أمور مهمة للغاية لنجاح عمل مجلس التعاون لدول الخليج العربية ولمستقبله، ومستقبل شعب بلدانه الشقيقة الطامحة لتحقيق أوضاع أرقى من العمل الجماعى الجاد.

ان حل مشكلة التباين في الثروة بين بلدان ومواطني دول المجلس لأمر مهم وممكن التحقيق تدريجيا بدعم دول المجلس لبعضها البعض، وبتحسين اقتصادياتها، والبعد عن التنافس التجارى وازدواجية اقامة المشاريع الاقتصادية الكبيرة، وايجاد فرص عمل كريم لمواطنيها، وتسهيل انتقال رؤس الأموال والتجارة والمواطنين فيما بينها على غرار ما هو معمول به بين دول السوق الأوروبية المشتركة ودول الآسيان مثلاً.

وعلى صعيد الأمن الاقليمى والتعاون المشترك في قضايا السياسة العربية والدولية، فان النجاح في اتخاذ قرارات موحدة تطبق بشكل جماعى في هذا الشأن، يعد مظهرا هاما لمدى فعالية وجود المجلس وقوة تنفيذ قراراته محليا وخارجيا، مما يجعل من المجلس قوة اقليمية حية ومؤثرة، ودون أن يشكل ذلك أي مساس بالسيادة والمصالح الوطنية لأي من دوله، وهنا يمكن الاستفادة المثلى من وجود البعثات الدبلوماسية والقنصلية لدول المجلس في الخارج بأن يتم التنسيق

والتشاور فيما بينها من خلال مجالس السفراء والقناصل لدول المجلس، وأن يكون لها رؤية مشتركة في الأمور الدولية خلال نقاشها في المجالس والمحافل السياسية العربية والاقليمية والاسلامية والدولية الأخرى، أسوة بما هو متبع بالنسبة للدول الاسكندنافية والدول الاوروبية ودول الآسيان وغيرها.

وعموما، اننا جميعا نتمنى النجاح والتوفيق والتقدم لمجلس التعاون لدولنا الخليجية العربية وللقمة الثامنة عشرة بدولة الكويت الشقيقة، لما فيه خير تحقيق طموحاتنا بالعيش في أمن وأمان، بحرية وكرامة، واعتزاز وأخوة صادقة، وتعاون مخلص لا اثم فيه أو عدوان من أحد ضد أحد.

مجلس شعبى استشارى خليجى

لماذا؟ وكيف؟

* الدكتور/ محمد الرميحى

لقد تجادل العرب فيما تجادلوا فيه حول أمورهم السياسية فى نصف القرن الماضى وأخذ منهم موضوع الوحدة العربية الكثير، وكانت الاجتهادات تبحث عن صيغة معينة لتحقيق شيء من الوحدة العربية التى تعتقد معظم الأدبيات السياسة العربية بوجوبها كشرط مسبق لوضع عربي دولي وداخلي أفضل، وتختلف الاجتهادات حول شمولية الوحدة أو اقتصارها التدريجي على مراحل وفى جوانب بعينها. فمثلا قالت الأحزاب المؤمنة بوحدة الهلال الخصيب بوحدة الشام التاريخية، وقالت أدبيات أخرى بوحدة الشمال العربى الأفريقي، وتحققت وحدة قصيرة الأجل بين مصر وسوريا فى نهاية الخمسينيات من هذا القرن، كما تمت وحدة على الورق بين بلاد مثل السودان ومصر وليبيا، وكانت هذه الوحدات العربية تظهر تحت الحاح الحاجة اليها فى فترات تاريخية، وسرعان ما تنفك عراها بعد حين، وعندما ظهر مجلس التعاون لدول الخليج العربية الذى يضم كلا من (المملكة العربية السعودية، دولة الامارات العربية المتحدة، دولة البحرين، سلطنة عمان، دولة قطر، دولة الكويت) فى أيار (مايو) سنة ١٩٨١ انقسم المراقبون بين متفائل ومتشائم، حول طول نفس هذا النوع من العلاقات التنسيقية الوثيقة.

---

* رئيس تحرير مجلة العربي منذ عام ١٩٨٢. عضو المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية – لندن ١٩٩٦– دكتوراه في العلوم الاجتماعية، جامعة درهام بشمال شرق لندن ١٩٧٣.

ولا يزال البعض يناقش أسباب قيام مجلس التعاون: هل هى أسباب أمنية مؤقتة أم هى أسباب استراتيجية تضم بجانب البعد الأمنى الأبعاد الأخرى... السياسي والاقتصادى وحتى الأيديولوجى منها.

الشاهد أن هذا المجلس استطاع حتى الآن أن يصمد أمام كل عوامل التفكك التى عملت - وما زالت تعمل - فى آليات السياسة العربية، حتى مجلسا التعاون العربيان اللذان أرادا أن يماثلا تجربة مجلس التعاون الخليجى، وأقصد بهما مجلسي التعاون العربي الرباعى والخماسي، اللذين أعلنا تباعا وفى وقت متقارب، وهما مجلس التعاون العربى الذى ضم "العراق، مصر، الأردن، اليمن" وأعلن فى ١٦ شباط (فبراير ٨٩)، ومجلس التعاون المغاربى والذى ضم كلا من "المغرب، تونس، الجزائر، ليبيا، موريتانيا" وأعلن فى ١٧ شباط (فبراير) من نفس العام (بين توقيت الاعلانين يوم واحد فقط) هذان المجلسان لم يصمدا أمام عوامل التفكك العربي وهى كثيرة، فانهارا بعد حين، فى الوقت الذى ظل مجلس التعاون الخليجي حيا يرزق، ولكن ليس من دون تقصيرات.

ان الغموض في مفاهيم الوحدة والتعاون أو التعاضد أو التكامل قد سبب - ولا يزال - الكثير من المعوقات فى بناء هذا التعاون الخليجي، فالبعض يعتقد أنه شكل من أشكال الوحدة ويرجو منه ما يرجو من الوحدة الكاملة، وأى نقص فى الأداء يعتقده هذا البعض مسحوبا من ذلك الرصيد، والبعض يعتبره مجرد تعاون ونصوص على الورق وبالتالي فانه لا يبذل الفعل أو الجهد ولا الابتكار لتطوير ما هو موجود.

من الملاحظ أن فكرة وقيام مجلس التعاون فى بداية الثمانينيات، قد طرحت كليا الفكرة اليوتوبية السابقة والقائلة بالوحدة العربية الشاملة الكاملة، وأصبح مقبولا على الصعيد النظري - على الأقل - قيام تعاون بين دول عربية تشعر بأن هناك الكثير من العناصر التى تجمعها. طرحت هذه الأفكار فى تجمعات المثقفين، أولا عبر بعض الدراسات التى تناولت شجون الوحدة وشؤونها، ولكن هذه الأفكار كان ينظر اليها بحذر. وأذكر أننى عندما قمت شخصيا بانشاء مجلة "دراسات

الخليج والجزيرة العربية" في سنة ١٩٧٥ أسر لي بعض الزملاء العرب في جامعة الكويت آنذاك قائلين لماذا هذا التحديد الجغرافي؟ وقتها كنت لم أزل أعتقد أن دراسة مشكلات الاقليم لا تتناقض مع الدراسات الأوسع، ولن نتعرف بدقة على الأكبر ان لم نعرف الأصغر، ولقد انقلب التوجس الى ترحاب واسع بتلك المجلة الرائدة التى ما زالت تقوم بدورها، دليلا على صحة التوجه.

لقد كان التعامل مع الواقع وتطويره، حسب المعطيات السياسية والاجتماعية هو هاجس القائمين على مجلس التعاون، ولقد شهد المواطن العربي فى العقود الخمسة الأخيرة - على الأقل - سلسلة من التجارب الفاشلة لمحاولة الجمع والتأليف بين دول عربية، كان طابعها الأعم مبادرات فردية وظرفية وقرارات عفوية، لهذه الاسباب كانت ظاهرة التعاون أو التكامل قد اتسمت بغموض معرفى مكسو بكساء أيديولوجي، اختلط فيه وهم السيادة على الواقع «مع »حقيقة عسر السيادة عليه ».

الموقف السلبي من أشكال الاعلانات الجماهيرية حول الوحدة والتكامل والأهداف التى قيل أنها سوف تحققها، جعلت الجماهير العربية تنفض عن هذه الاعلانات لكثرة ما أصابها من احباط، خاصة عندما تفشل هذه الأشكال فى أقل من لمح البصر، وتترك احساسا نفسيا غامرا بالمرارة، وشعورا بفقد النخبة سيطرتها على الأحداث.

قال كثيرون ان مجلس التعاون قام ليبقى، وهو فى الواقع كما قلت سلفا قد واجه تحديات جمة حتى الآن، وقد بقى مجلس التعاون الى اليوم لأسباب عديدة، منهاعلى سبل المثال لا الحصر حرص القيادات الخليجية على الاستمرار مهما كانت العقبات، وفهمها لأهمية التعاضد أمام تحديات خارجية وداخلية كبرى، كما كان من بين تلك العوامل اهتمام النخب الخليجية - وكذا الشارع الخليجى - بأهمية صيانة ما تحقق حتى الآن وتطويره، وكلما لمس الناس جدية فى تطوير المشروع الخليجى ازداد تعضيدهم له ومؤازرتهم لمشروعه. لقد كانت هناك جدية فى الخليج وعمل دؤوب لايصال منافع التعاون للناس العاديين، ولعلنا نحن الكويتيين نعرف

أكثر من غيرنا منافع هذا المجلس، عندما احتضنت دوله وشعوبه شعبنا الكويتى فى وقت الظلمات بعد الاعتداء الغادر من النظام العراقى على شعب الكويت، وقتها تبين للجمهور الكبير أن كل بيت فى الخليج هو بيته، وهذا الشعور العام هو الذى جعل تجربة المجلس تنجح فى أصولها، بداية من التقبل النفسى لدى الجمهور، لأن هناك شعورا غامرا بأن الجزء هو قسم من طموح الكل.

ومع المشهود من انجازات مجلس التعاون الخليجى فلا يستطيع العاقل والحكيم الا أن يرى أن هناك نقصا فى التكامل الخليجى يشعر به المواطن ويتحسسه، فالمصالح بين الدول الخليجية ما زالت غير مرسلة، وهناك من العقبات البيروقراطية ما ينوء به أى مشروع مشترك، كما أن حرية السوق لا تزال بين دول المجلس يعترضها الكثير من العقبات، وما انفك المجلس منشغلا بالشؤون السياسية المشتركة وحتى العربية والدولية، أى الانشغال بالأمن الاقليمى بعيدا عن شؤون الاقتصاد والاجتماع. ورغم أهمية قضايا الأمن الاقليمى فان تحقيق مصالح الناس مهما كانت متواضعة يجعل منهم سندا وعضدا فى تطويرها، لقد تحقق الكثير فى خطوات المجلس على العديد من الأصعدة، ولكن هذه الانجازات اما غير معروفة على الصعيد الشعبى، أو غير كافية فى رأى قطاعات أوسع من الناس.

العقبة الكأداء أمام تطوير المجلس هى التنازل الجزئى لما عرف فى الأدبيات السياسية بـ"سيادة الدولة" فما زالت بعض الدول الخليجية بينها وبين جاراتها مشكلات الحدود المشتركة، وقد وجدنا نحن العرب أن هذه المشكلات بالذات تسبب من المضاعفات ما لا يسببه أى عامل آخر. كما أن هناك اجتهادات مختلفة فى بعض الشؤون السياسية الاقليمية، ويبدو للمراقب ان هذا الاختلاف هو فى التفسير وفى القدرة على الممارسة وليس اختلافا جذريا فى التوجهات، وأدبيات مجلس التعاون الخليجى التى أعلنت منذ ٢٦ أيار (مايو) سنة ٨١ الى اليوم تقول لنا أن المطلوب هو الاستقرار والأمن فى الخليج، وهو ليس مطلبا لذاته، بل لتمكين هذه الدول من العمل التنموى، كما أن هذا الاستقرار مرتبط ـ كما قال البيان الختامى للقمة الأولى فى أبوظبى ـ بـ"تحقيق السلام فى الشرق الاوسط.. وبتأمين

الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني.."فأحد التحديات الرئيسية التى تواجه المجلس اليوم هو تحقيق التنمية المستديمة لشعوب المنطقة.

فى السنوات السبع الأخيرة التى مرت على المجلس منذ تحرير الكويت من الاحتلال العراقى كانت هناك دروسا بليغة وجدنا الكثير من الاشارات حولها حتى قبل حدوثها، وان لم يكن أحد يتوقع حدوثها بالشكل الذى تمت به. لقد كان هناك الكثير من التحذير حول الطموحات غير العقلانية للنظام العراقى ومحاولاته للهيمنة، والتوجه لحرمان الشعب العراقى من المتطلبات الأساسية خاصة الحريات العامة والعيش الكريم فى سبيل شعارات لم تثبت قط. وكانت هذه الاشارات كثيرا ما ترد فى البيانات الختامية لقمم مجلس التعاون الخليجى.

وبعد التحرير وجدنا أن هناك العديد من الخطوات السياسية التى تمت فى البلدان الخليجية، هناك مجلس الشورى السعودي الذى بدأ دورته الثانية فى تموز (يوليو) ٩٧، وقد توسع هذا المجلس فى هذه الدورة مزيدا الستين عضوا الذين بدأ بهم الى تسعين دليلا على شيئين: الأول ايمان القيادة السعودية بفكرة الشورى والمشاركة، والثانى نجاح المجلس ذاته بشخوصه وأعماله. كذلك خطت سلطنة عمان خطوات كبيرة فى هذا الشأن، فقد أصدرت قانون تنظيم السلطنة، وطورت من مجلس الشورى العمانى بانضمام سيدتين الى هذا المجلس. وكذلك دولة البحرين، التى كان لها تجربة فى الانتخاب المباشر، باشرت فى تعيين مجلس شورى وسعت من سلطاته أخيرا.

أما دولة قطر فبجانب مجلس الشورى القطرى هناك تصريحات من القيادة القطرية بتوسيع الشورى، أولا بانتخابات للبلدية مباشرة وحرة، وثانيا بوعد بانتخابات مباشرة لمجلس تشريعى.

اذن فقد شهدت التسعينيات تطورا حقيقيا فى المشاركات الشعبية التى كانت الكويت رائدة فيها، لذلك يأتى اقتراح سمو أمير الكويت الشيخ جابر الاحمد الصباح انشاء مجلس شعبى استشارى لمجلس التعاون الخليجى الذى قدمه فى القمة الخليجية الماضية السابعة عشرة والتى عقدت بالدوحة فى كانون الأول

(ديسمبر) ١٩٩٦ تأكيدا على أهمية المشاركة الشعبية وضرورة توسيعها وتعميقها خليجيا وبشكل جامع، وهو اقتراح لابد ان الكثيرين من أبناء الخليج يودون أن يرى النور فى الدورة الجديدة وهو ما بشر بتحقيقه الشيخ جميل ابراهيم الحجيلان الأمين العام لمجلس التعاون الخليجي استجابة لدعوة سمو الأمير الشيخ جابر الأحمد الصباح، ونشر نقلا عن الأمين العام للمجلس فى جرائد الاثنين أول أيلول (سبتمبر) ١٩٩٧ . فانشاء مجلس استشارى لمجلس التعاون الخليجى يعد بمثابة الاضافة المرادة والمطلوبة، والتفكير الابتكارى لتطوير وتفعيل عمل المجلس بعد كل ما مر عليه من السنين والتجارب . هذا الاقتراح يمكن أن يأخذ عدة صيغ .

أرى فى البداية أن يحدد زمنه بدورة واحدة وهى مجمل السنوات التى تأخذها فترة الانعقاد الدورى بين الدول كاملة "ست سنوات" ويعاد النظر فيه أشخاصا واختصاصات بعد كل ست سنوات مرة . وأن يضم أشخاصا من ذوى الخبرات المختلفة موزعين تبعا لمهام متخصصة للعمل بالمجلس المقترح، وثمة اتجاه ليكونوا خمسة من كل بلد من بلدان مجلس التعاون الخليجى الستة على أن يعقدوا مجتمعين أربعة اجتماعات فى العام الواحد ، ويعمل أفراد المجلس فى غير وقت الاجتماعات فى لجان متخصصة ست : أمنية، وسياسية، واجتماعية، وتربوية "ثقافية" وصحية واقتصادية "تجارة وصناعة" ، حتى يمكن للمجلس الشعبي الاستشارى الخليجى تجديد اختصاصاته وتطويرها وتجديد دمائه بتجديد العاملين به كل ست سنوات .

كما أرى أنه فى المرة الاولى يستحسن أن يترك لكل دولة تعيين الأشخاص الذين ترى أنهم على قدرة ودراية بأعمال المجلس، ويكون عدد الأعضاء بالتساوى لصعوبات تحديد عدد السكان فى بعض الدول الخليجية، وحتى ينسجم هذا التساوى مع روح المجلس بأن الدول الاعضاء فيه متساوية القدر والأهمية، ويمكن النظر فى طريقة التعيين فيما بعد وباتاحة امكانية المراجعة ان أرادت الدولة المعنية ذلك، على أن توضع الاختصاصات وتحدد للجان هذا المجلس قبل تعيين أعضائه .

وقد يدخل فى أعمال المجلس الاستشارى متابعة قرارات القمة، والنظر فى

القوانين السارية فى الدول والمعوقة لمسيرة المجلس واقتراح تغييرها أو تبديل بعض نصوصها حتى تنسجم مع الدول الأخرى، خاصة تلك القوانين والتشريعات التى تتعارض مع تطوير مسيرة المجلس، ويمكن لهكذا مجلس أن يكون له رأى فى الاتفاقيات الجماعية التى يمكن أن تعقدها الدولة مع بعض الدول الخارجية، وقد تتبعه مؤسسة دراسات فاعلة لتقديم الدراسات التى يريد ان يحصل عليها لتكوين رأى ما فى قضية ما تهم شعوب المجلس.

الفكرة الرئيسية من المجلس الاستشارى كما أفهمه، ليست فقط تقديم المشورة الى مؤسسة القمة أو المجلس الوزاري المكون من وزراء الخارجية، الهدف أكبر من ذلك بكثير وهو اشراك الناس "الشعب" فى أمر المجلس الذى يتطلعون الى انجازاته فى حياتهم القادمة.

هناك قضايا نقل التقنية مثلا، وهناك تبادل الخبرة فى الخصخصة، وتشجيع السياحة الداخلية، وتبادل المعلومات، وتنسيق التعليم ومناهجه، وهناك تسهيل الاتصالات "التعرفة التلفونية الموحدة كدولة داخلية" وذلك كله من بين أمور أخرى يساعدها على الحراك الاجتماعى والاتصال البشرى الذى يؤكد اللحمة الشعبية ويبنيها على أسس متينة.

لم يعد هناك شك فى أن العصر القادم هو عصر التكتلات الكبيرة، ولم يعد هناك شك فى أن الجغرافيا هى التى تحدد علاقات الشعوب فى كثير من جوانبها سواء أرادت هذه الشعوب أن تواجه تلك التحديدات أم أنكرتها. ودول الخليج العربية المنضمة لمجلس التعاون الخليجى، هى دول بكل المقاييس صغيرة ان قورنت بالدول التى حولها مثل ايران أو الهند أو تركيا أو حتى العراق، وهى ان أخذت فرادى صارت مهددة من الخارج، واذا أضفنا الى ذلك أنها نسبيا دولا غنية بسبب وجود النفط والغاز تحت أراضيها، فيكون أمامها أن تسلك مسارا من اثنين: أولهما أن تبحث كل دولة – منفردة – عن حصانة أمنية لنفسها مع دول خارجية وتغرد خارج سربها الخليجى على ما فى ذلك من مخاطرة بالاستقلال الوطنى وعدم ثبات التحالفات الخارجية. ولنا فى التاريخ الحديث عبرة، فعندما تغيرت التحالفات

الصينية – الأميركية لم يعد لتايوان لا مقعد مجلس الأمن، ولا الأمن الدائم الذى اعتقدت به، أما الطريق الثانى – والأسلم – فهو الدخول فى سلم وتعاون بينى داخل الاقليم الخليجى والذى يبدأ بالدول المتقاربة كدول مجلس التعاون الخليجى،والتى يمكنها هذا التحالف من تحالف أوثق وأكبر مع دول أخرى خارجية، فواحدة من أهم أزمات الأمن القومى العربى التى عطلت المصالح العربية العليا هى غياب الارادة الموحدة، هذا ما وجدناه فى القضية الفلسطينية، وما وجدناه فى الاحتلال الغادر لدولة الكويت، والبديل هو ايجاد هذه "الارادة" الفعالة، وتغليب المصالح العامة وطويلة الأجل على المصالح الخاصة وقصيرة الأجل.

ما يميز سياسات مجلس التعاون هو الاعتدال فى القضايا الدولية والاقليمية، فى الوقت الذى تعانى فيه دول الجوار من الوحشة الديبلوماسية على الصعيد الدولى، لذلك فان دول الجوار كثيرا ما تلقى مسؤولية فشلها وعزلتها الديبلوماسية الدولية على دول الجوار الأصغر، وفى السباق الى العولمة واتصال المصالح فان العزلة تولد مزيدا من لوم الآخر والمغامرة التى قد تؤدى الى العدوان والتى يجب أن يتحسب لها مجلس التعاون الخليجى.

قيمة الاقتراح المقدم من سمو أمير دولة الكويت هى أن يشارك الناس فى معرفة وتوجيه أمورهم العامة، وهى أمور سريعة التغير ومقدمة على عصر جديد لم نألفه من قبل، وهنا أهمية النظرة المستقبلية والبصيرة الحاذقة، فلو نظرنا الى الهرم السكاني فقط فى الخليج لوجدنا أن المستقبل غير الماضى، فدول الخليج يشكل البالغون فيها (خمس عشرة سنة) الأغلبية النسبية "٤٥ ٪" من عدد أبناء الخليج "تقدير ٩٥" . وتتميز هذه الفئة العمرية بالفتوة، وبحاجتها المطلقة لفترة للاعتماد على الاعالة من الآخرين، كما أن عدد النساء اللواتى سيدخلن المجموعة العمرية فى سن الانجاب فى بداية القرن القادم ستكون كبيرة، مما يعنى استمرار صفة الفتوة فى شعوب مجلس التعاون الخليجى، الأمر الذي يتطلب أن يوجد لهم سياسات مختلفة فى الاسكان والتعليم والتشغيل عما كانت حتى الآن، لذلك فان أفكارا جديدة وشعبية صارت مطلوبه بالحاح على هذا المستوى.

ونكاد نحصل على متغيرات عديدة فى كل مجال ننظر اليه من المجالات العامة فى دول الخليج، سواء فى الأمن أو التعليم أو الاقتصاد أو الاعلام أو السياسات الداخلية، كلها تحتاج الى فكر مساهم وتصورات طازجة مبنية على الأرقام والحقائق والمصالح.

ان أهمية مجلس استشارى شعبى خليجى هذا شأنه، يحقق فى رأيي مهمات مطلوبة وغير متاح القيام بها على المستوى الرسمي، فممثلو الأطر الرسمية محكومون بسياسات – سواء على مستوى التفكير أو التخطيط أو التنفيذ – بينما المطلوب هو كيان يبحث عن طموحات الناس وأحلامهم ومطالبهم، وهذه يصعب على الرسميين الدخول فى مناقشتها وبحثها وتدقيقها مباشرة، بينما أعضاء مجلس استشارى شعبى يمكنهم جمع مادتهم من الجمهور مباشرة دون حواجز تحتمها الرسميات، اضافة الى أن الطابع التمثيلي الشعبي يوفر لأعضاء هكذا مجلس فرصة واسعة لدراسة علمية، حرة من اسقاطات الالتزام السياسى الرسمى، تعكس صورة أكثر عمقا للمطالبات الشعبية. هذه هى المهمة الأولى والتى ستنبع منها، وتستتبعها، مهمات تالية بطبيعة الحال، فاذا كانت مهمة سبر الأغوار الشعبية – ان صح التعبير – هى أولى مهمات المجلس الاستشاري الشعبي الخليجي، فان المهمة التالية هى التدقيق العلمى للممكن والمتاح والحقيقي من هذه الأغوار أو الأعماق الشعبية.

تلى ذلك مهمة صياغة هذه المطالبات الشعبية المدروسة ووضعها تحت أيدى القيادات فى مجلس التعاون الخليجى، وهذا يستتبعه كلما أمكن – وبالضرورة – تقديم اقتراحات لتنفيذ وتحقيق المتاح والملح من المطالب والملاحظات الشعبية.

ولنسم هذه المهمات كلها "الاتجاه الصاعد من القاعدة الى القمة". وهذا يستتبع بداهة وجود مهمات أخرى فى الاتجاه الآخر.

مهمات الاتجاه الآخر من "القمة الى القاعدة" يعنى أن أولى المهمات هى تدارس المطالب المدروسة أو التطلعات الشعبية المدروسة فى ضوء الممكن لدى القيادات، هذا الممكن الذى تحكمه سياسات واستراتيجيات محلية واقليمية ودولية

قد تكون خافية، أو على الأقل غير محسوبة لدى القاعدة المحكومة بمطالبها وتطلعاتها مجردة من أية حسابات أخرى على الأرجح.

المهمة البديهية التالية فى هذا الاتجاه هى نقل الرؤية المتوافرة من بحث المأمول شعبيا والممكن رسميا، ومبررات هذه الرؤية الى الجمهور الخليجى بالمقادير والصور التى تناسب كل مقام... ابتداء من اللقاءات الشخصية وحتى النشر الواسع والاعلام.

مهمات الاتجاهين اللذين أشرت اليهما تستتبعهما بالضرورة أجهزة مساعدة لتنفيذ هذه المهمات، فلابد من مجلس دراسات وأبحاث من متخصصين على مستوى علمى جيد يشمل علوم الاجتماع، والسياسة، وعلم النفس الاجتماعى والسياسى، والاقتصاد، وكل ما يغطى عمليات رصد النبض الشعبى ودرسه ونقله لمتخذى القرار فى مجلس التعاون الخليجى، أما نقل الرؤية المستخلصة من تفاعل الشعبى مع الرسمى وايضاحها، فهذا يقتضى وجود جهاز له مهمات اعلامية متشعبة ومدروسة، وذات قرار ملموس وغير معوق بيروقراطيا فى توجيه خطابها الاعلامى، لأنه – والحال كذلك – سيكون خطابا تفاعليا بين القاعدة والقمة الخليجية، وخاليا من أهواء الميول السياسية والتكتلات القبلية والعشائرية والعقائدية أو الشبيهة بذلك كله، التى تحكم بعض صور التمثيل الشعبى حتى فى ظل مساحات ديمقراطية واسعة أو لا بأس بها.

ومن المهم لهذا المجلس الشعبى الاستشارى – بداهة – لتعميق الثقة بينه وبين الأوساط الشعبية من ناحية، والتقدير بينه وبين متخذى القرار من ناحية أخرى، أن يتمتع بحصانة تتيح له حرية الحركة، أو على الأقل توسيع هامش الحركة فى البحث والتقصي والدرس، والحصول على المعلومات، وجدية النظر الى دوره أخذا وعطاء حتى لا يتحول الى اضافة بلا دور، وهذه الجدية لا تفعل أداء هذا المجلس وحده، بل أظنها قادرة على دفع أداء مجلس التعاون الخليجي ذاته الى آفاق أبعد وأنجح وأكثر فهما وقبولا ومؤازرة من الأوساط الخليجية الشعبية فى جميع أقطار الخليج.

مجلس التعاون الخليجى
ماذا نريد منه؟

* نبيل الحمر

فى كل مرة تثار فيها قضية العلاقة بين المواطن الخليجي ومجلس التعاون الخليجى كمؤسسة.. تنفجر على ضوء هذه القضية كومة من الأسئلة.. ينم عنها جدل متشعب فيما يتعلق بالحيثيات التي تقفز الى المقدمة لتثير هذه الأسئلة.. لكننا الآن في مواجهة مع أكثر الأسئلة جدية وأكثرها عملية، لكون هذا السؤال هو المرتكز الذي تدور حوله مختلف اتجاهات الجدل..

ما الذي يطلبه المواطن الخليجي من مؤسسته: مجلس التعاون الخليجي؟

في استعادة لأكثر القضايا حساسية في هذا الشأن هناك مسألة تتعلق باحتياجات المواطن من منظومة المجلس، على الصعيد السياسي والأمني والاقتصادي وغيرها من المرافق التي يتعلق دورها بخدمات المواطن، وهو ما يبحث عنه المواطن في أداء هذه المؤسسة بدلا من الشعارات والخطابات والتوصيات التي عادة ما تكون عناوين كل مؤتمر وزاري أو قمة خليجية، وهي نتائج قد تكون لها جوانب ايجابية ولكنها في الأساس تبقى عناوين بحاجة الى أسئلة وأجوبة. وأهم هذه الأسئلة:

* رئيس مجلس الإدارة ورئيس تحرير صحيفة الأيام البحرينية من عام ١٩٨٩ - مدير عام سابق لوكالة أنباء الخليج - إجازة جامعية في الصحافة - جامعة بغداد ١٩٧٣.

ما الذي نحتاجه أو نريده من مجلس التعاون الخليجى كمواطنين خليجيين؟

هـذا السـؤال الكبيـر يقـودنا للوهـلة الأولى الى اجـابة بسيطـة وسطحيـة كـأن نقـول:

جـمـارك، زيادات، العـبـور بالبطاقـة السكانيـة، تبـادل السلع، خـفـض الضرائب.. وغيرها من المتطلبات الآنية والملحة قياسا بحجم هموم المواطن التي تتـمثل في مثـل هـذه الاحـتيـاجـات، وهي ولا شك مـشروعـة وذات ضـرورة في غـاية الأهمـيـة سواء كـانـت للمـواطن العـادي أو للتـاجـر والمستـهلك والفـئـات المتفـاوتة المصـالـح.

وهنا نتوقف عند هذه العناوين للاحتياجات، باعتبارها مرتبطة بحياة المواطن الخليجي وبهـمومـه ومعـاناته، التي لم ير طوال عـمـر هذا المجلس من يستـجيـب لهـا بالشكل الذي يرضي هذه الفئات. هذا ما يبدو للوهلة الأولى ومنذ طرح السؤال اذا أخذنا بعـين الاعـتبـار أن المسائل الاقـتصـاديـة والمـاليـة هي النقطـة المركـزيـة في الحـاح أي شعب بضرورة تحقيقـها ليـمكن لهـذا الشعـب العيش برخـاء ورفـاهيـة حتى بأضيـق الحـدود.

اننا أمام معضلة هذا السؤال ومعه هذه الاجابة الجاهزة التي يمكن أن نجدها على لسـان أي مـواطن في أي من دول المجلس، وبالتـالى من شـأن هذا الجـواب أن يكشف لنا عن هموم هؤلاء المواطنين فيما ينتظرونه من المجلس ومن آليته التي رغم ما تحقق على الأصعدة المختلفة، الا أنه تبقى هناك نقطة يرتكز عليها الهم الأكبر فى مسيرة هذا المجلس.. وهو ما يستدعى أن نطرح السؤال مرة أخرى ونبحث بتأمل فى الاجابة الأكثر أهميـة، والبعيـدة عن متطلبات المواطن اليوميـة وعن تلك الهـموم المتعلقـة بزيادات الرواتب وخـفـض الضـرائب وتحـقـيق التبـادل التـجـارى المعفي من الجمارك وغيرها من الشؤون الاقتصادية لتبدأ مرحلة الاجابة الأكثر قلقا.

ما الذي يريده المواطن الخليجي من مجلس التعاون؟

في الاجابة الثانية والبعيـدة عن هـموم الشارع، يريد المواطن الخليـجى الأمن والمستقبل والمشاركة فى صنع القرار، وهي أمور فى غاية التعقيد مقارنة بطبيعة

الأوضاع الساخنة في المنطقة، وفي ظل الأخطار المحدقة بالساحة، مما يجعل هذه التطلعات – في بعض المواقف – تصطدم بصعوبة التنفيذ أو التحقيق. لكن تبقى المعادلة صعبة أيضا بين مضي الوقت واحتراق المراحل ونحن واقفون عند المنعطف التاريخي الذي بدأ منذ سنوات طويلة عندما انفجرت طموحات المواطن الخليجي دفعة واحدة، ثم بدأ مسلسل التأجيل والتعطيل والارجاء، الى أن بلغنا هذه اللحظة دون أن نبلغ ثلث تلك الطموحات. بل لا أقسو ان قلت ان هناك بعض هذه التطلعات التى كان منتظرا لها أن تتحقق في السنوات الثلاث أو الأربع الأولى من انشاء مجلس التعاون، وها نحن الآن وقبل عامين فقط من القرن الجديد ما زلنا نوصي بتحقيق هذه التطلعات. ألا يدعو هذا المأزق الى تأمل مسيرة هذه المنظمة التي حان الوقت لاخراج فعلها من بوتقة الكلام والتوصيات على الأقل، بحيث لا نفقد ما تبقى حتى الآن من مصداقية لهذا المجلس رغم الاقرار بوجود الكثير من الأمور والعناصر المشجعة التى ساهم المجلس في انجازها وفي مقدمتها الوقفة المصيرية ابان أزمة احتلال دولة الكويت.

ما أريد أن أصل اليه من السؤال سالف الذكر والمتعلق بما يريده المواطن الخليجي في المنطقة من هذا المجلس، هو أن الجواب لا أملكه أنا شخصياً ولا يملكه المواطن نفسه، ولكن بمقدور المسؤولين عن ادارة وتوجيه هذه المنظمة أن يقولوه لنا.

اذا قدر لأي مواطن خليجي في أي دولة من دول المجلس أن يقول رأيه بصراحة في محتوى أعمال ونتائج المجلس، فأظن أنه من المفيد للقائمين على هذا المجلس ضرورة الاستماع الى هذا الرأي. وهذا أول ما هو مطلوب من المجلس، أي الاستماع الى صرخة المواطن الذي أستطيع أن أعبر عنه شخصيا بوصفي مواطنا في هذه المنطقة. اننا أمام ضرورة أن نجد صدى لما نقوله، لا أن تتسلل أقوالنا وآراؤنا من خارج اطار السلبية وعدم الفعل مما يسمح باجترار المسيرة عاما بعد عام دون وقفة أو حركة أو توجه من شأنه أن يعيد وضع القطار على سكته الحقيقية، التي يفترض أن يكون سائرا عليها منذ السنوات الأولى لانشاء هذا المجلس. لكن ما حدث هو

أن هذا القطار لم ينحرف عن مساره فحسب، وانما تعطل في كثير من المحطات، وبالتالي علينا بالمصارحة والمكاشفة الصادقة تجاه هذه الظاهرة، حتى لا نستمر في مكاننا ذاته عندما نحجب الحقيقة.

لن أفعل كما يفعل كثيرون باستعراض نقاط وعناصر الاخفاق أو عناصر الانجاز، فهذه مسؤولية المراقب والمتتبع لهذه المسيرة من منطلق اكاديمي أو سياسي، ولكنني أتوقف عند مسيرة هذا المجلس بوصفي مواطنا ينتظر من هذه المنظمة التي تمثل مصالحه، أن يرى الطموحات والآمال التي يعقدها عليها في طريق التنفيذ أو على الأقل في صيغة عملية أكبر من تلك التي تجرى الآن.

عندما نقرأ تاريخ وأسباب انهيار امبراطوريات هائلة بحجم الاتحاد السوفياتي، نستخلص من ذلك أن هذه الدول الأسطورية والديناصورية لم تكن تؤمن بالمصارحة، ولم تكن رغم حجمها الهائل تقرأ ما يريده المواطن، وبالتالي قام جدار سميك بين جهاز الدولة والمواطن، وهو الحاجز الذي أدى الى النتائج التي نعرفها - طبعا رغم فارق الصورة واختلاف مستوى المقارنة - ورغم ايماننا بمنظوماتنا وقيمنا،وعدم تخيلنا أو تفكيرنا في مجرد حدوث مثل هذا التفكك والتمزق مثلما حدث لجمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق بفعل غياب الشفافية والمكاشفة وقراءة ما في عقل وقلب المواطن، الا أننا نحذر من استمرار هذا المجلس في تغييبه لدور المواطن الخليجي، وعدم قراءة أفكاره أو الاستماع الى آرائه، أو تلبية ولو جزء من طموحاته وهو أساس هذا الموضوع .

بودي الاسهاب أكثر في مدى ما يحتاجه أو ينتظره المواطن الخليجي من مجلس التعاون، لكن أؤكد أن أغلب - ان لم تكن كل - هذه المطالب والرغبات والتطلعات قد طرحت وتداولت على مدى السنوات الماضية ومن مختلف المحافل والفعاليات، ولا شك أن الصحافة ووسائل الاعلام ومختلف قنوات الاتصال فى المنطقة، قد تمكنت من توصيل رسالة المواطن الخليجي الى هرم المؤسسة فيما كتب وأذيع وتهامست به المنتديات والديوانيات، .

ولكن الى أي مدى كانت استجابة هذه المؤسسة لكل ما طرح؟

هـذا سـؤال آخر يستـدعي وقفـة تأمـل أخـرى:

في ظل الهيـمنة الدوليـة على العـالـم فيـما يتعلق بالمتغيـرات وطغيـان الثـورة المعلومـاتيـة على مـختلف جـوانب الحـيـاة، طفـت الى سـطح الواقـع الكـثيـر من الظواهر المتعلقـة بقضايا في غاية الحساسيـة تتعلق بأمن الشعـوب الغـذائي، وبأمنهـا الوطني، وبانتـشار مظاهر العنف والارهاب، كـمـا أن كـثـيـرا من المجتـمعات اندفـعت بصـورة عـشـوائيـة باتجـاه الغـرق في أتون هـذا التطرف، مما استـدعى قـيام بعض الدول التي تعاني من هذه المظاهر بالكثير من المشروعات والعمليات لحل هذا الاشكال، بعضها أمني والآخر اقتصادي وبعضـهـا مالي، الى آخر هذه المحاولات التي تجرى من أجل وقف مـسلسـلات العنف في هذه الدول والتـفـرغ لبناء القـاعـدة التـحـتـيـة لرخـاء ورفـاهيـة شـعـوب هـذه الدول، الا أن أعـمـال العنف تعـرقـل هـذه التطلعـات وأحيـاناً تشلها، فما هو البـديل أو على الأقل الحل – حتى لو كان جزئيا – من أجل وقـف هـذا الانـدفـاع نحو المجهـول؟

في دول مجلس التعاون الخليجى دخلنا السباق مع دول العالم فى مختلف الحـقـول الحـديثة وفي مختلف الاتجاهات الحـداثيـة. وتعـاملنا مع ثورات العـصـر من تكنولوجيا ومعلوماتية وكمبيوتر بأفضل ما يمكن أن يخلق من نتائج، لكن تظل معضلة الفجوة بين المؤسسة الرسمية في دول المجلس وبين القـاعدة تتسع – وربما تندفع – باتجاه شرخ قد لا يتوقف نزفه اذا لم نسرع في التقاط عناصر احياء العلاقة بين هذه المؤسسة وبين اطارها الشعبي، وقد نفقد مزيدا من الاتصال والوعي، وربما نحصد الفشل، اذا ظلت العلاقة بين هرم المؤسسة وقاعدتها في انشطار قد لا يقود الا لمزيد من انفصام الوعي وانقسام العلاقة، وهو ما تبدو مظاهره الآن في عدم وجود أي نوع من التفاهم، ولا حتى القبول، بين هذه النخبة المؤسساتية وبين القاعدة الشعبية، وهو ما ركزنا عليه في هذا الطرح – ومنذ البداية – بانفصام العلاقة بين مجلس التعاون الخليجى كمؤسسة وبين الطرف الآخر المتمثل فى تطلعات المواطن الخليجي.

اذا أخذنا بعين الاعتبار هموم المواطن الخليجي بشكل عام في جميع دول

المنطقة، ووضعنا هذه الهموم في مختبر البحث والتحليل، أظن اننا سنقف أمام هموم استثنائية تفوق بكثير الهموم اليومية والمتعلقة عادة بالتفاصيل المالية والخدماتية. ورغم أهمية هذه الهموم القصوى الا أن الهموم الأمنية هي أساس القلق الذي يصيب المواطن مثلما يصيب المسؤول، خاصة مع ظاهرة انتشار العنف والتطرف التي ظهرت جديتها في عدد من موضوعات وبيانات مجلس التعاون الخليجى التي يصدرها في اجتماعاته الدورية.

من الواضح أن المنطقة تتعرض لخطرين أساسيين يجب التوقف أمامهما:

* الخطر الأول يأتي من خارج المنطقة ويتمثل في التهديدات الخارجية، وأخطار تسلح بعض الدول الاقليمية ومطامعها في الهيمنة على المنطقة، وهى تهديدات حقيقية لا يجب الاستهانة بها خاصة بعد تجربة دولة الكويت المريرة.

وفي هذا المجال فانى أختلف مع الذين يسوقون وهم خطر تدخل القوى العظمى والغربية – وتحديدا الولايات المتحدة. صحيح أن لهذه مصالح اقتصادية في المنطقة، وقد نتفق مع البعض فى أن مصالحها هذه فيها بعض صور استغلال ثروات المنطقة، لكنها في النهاية لا تهدد كيان الدول ولا أمن الشعوب، ربما على العكس من ذلك تدفعها مصالحها تلك لتلتقي مع مصالحنا وتعمل على حفظ الأمن والاستقرار في المنطقة، وهو أمر يجب أن نواجهه بصراحة وعدم مبالغة فى تصوير التدخل الأجنبى الغربي، طالما نضع النقاط على الحروف ونرى بواقعية طبيعة الخطر، فالأمر ليس مجرد رفع الشعارات الصارخة بشأن النفوذ الأجنبي.

* أما الخطر الثاني، وهو أيضا خطر رئيسي وأساسي ولا يقل عن الأول، فهو تهديد الجماعات المتطرفة والمنظمات الارهابية – التي يزداد نفوذها في ظل غياب استراتيجية عملية موحدة لمواجهتها – وهو أمر حان الوقت للتعامل معه بجدية ومن غير مجاملة أو خشية، طالما أن نفوذ هذه القوى أصبح حقيقيا وله أبعاده المأساوية المتمثلة في سقوط عدد من الضحايا الى جانب خسائر مادية جسيمة، مثلما حدث في دولة البحرين. وجميعنا نعرف نتائج هذا الخطر وخلفياته، ولا مجال للف عليه أو تجاهله. ومن المؤسف في هذه المسألة أن موقف دول مجلس

التعاون الخليجى – حتى وقت قريب – لم يكن موحدا أو منسجما مع بعضه في ظل استراتيجية عملية تجمع عناصرها جميع دول المنطقة. ففي الوقت الذي تتعامل دولة ما بصورة حاسمة ومصيرية مع هذا الخطر نرى دولة أخرى تحاول التقليل من شأنه، بل أن بعض دول المنطقة تسمح الى حد ما باستقرار عناصر مجموعاته في أوساطها وهو أمر ساهم كثيرا في توفير المظلة لهذه المجموعات. وهذا التناقض في موقف دول المنطقة بدأ يتحول مؤخرا الى حالة من الانسجام والتوحد، فى رؤية شبه موحدة، بعد أن اتضحت ملامح خطر الارهاب،وان كان الموقف حتى الآن لم يصل بعد الى مستوى التنسيق الفعلى الحاسم للقضاء على هذه الظاهرة .

هذان الخطران اللذان يواجهان منطقة الخليج لا يجب أن يشغلانا بالطبع عن الاهتمام ببقية القضايا المهمة التي تتمثل في قضايا البيئة والتلوث والركود الاقتصادى والعجز في ميزانيات دول المنطقة، اضافة الى مشكلات الصحة والتعليم والجمارك، وغير ذلك من المشكلات التي طال الوقت – فيما أرى – دون التصدى الحقيقي لها فى اطار استراتيجية خليجية أخرى – على هذا المنعطف – تلتقي مع الاستراتيجية الأمنية، لتشكل هاتان الاستراتيجيتان ورقة عمل دول مجلس التعاون الخليجى نحو مستقبل يطل على القرن الواحد والعشرين الذي ينتظرنا.

دعونا لا نخفي رؤوسنا فى الرمال، ولنبتعد عن حالة التهذيب والرومانسية فى معالجة أوضاعنا بأساليب يغلب عليها طابع الخجل أو الرقة، وعلينا التأكد أن الأوضاع في المنطقة ان لم تكن سيئة وعلى كف عفريت، فهي بحاجة الى قبضة فولاذية في التعامل مع المظاهر الخطرة التي تهدد كياننا وأمننا واستقرارنا، سواء كان ذلك على صعيد الأمن أو المياه أو الغذاء أو الهوية، فهي جميعا مجالات حيوية تتعرض حاليا لهجمة حتى من قبل هؤلاء الذين نظنهم أصدقاء. ففي هذا العصر لا صداقات ولا عداوات دائمة مثلما تؤكد المقولة المعروفة، وانما هي مصالح مرة تكون في جانبنا ومرة أخرى ضدنا، وعلينا أن ندرك كيف يمكن أن نوظفها بصورة دائمة لتكون في صالحنا، وهو أمر يتطلب – كما قلت – مواجهة صريحة وحاسمة، وأن نبتعد عن أسلوب النعامة التي يعرف جميعنا كيف تواجه التحدى عندما تصادفها

الرياح، والرياح التي تواجهنا الآن رياح غامضة ومجهولة، ومصادر خطرها متعددة، وقد حان الوقت للتأكد من سلامة أدواتنا ووسائلنا السياسية والاقتصادية والأمنية.

ان الذين ما زالوا يرون في مجلس التعاون الخليجى مجرد منظمة اقليمية تخدم مصالح صغيرة وفوقية، عليهم تغيير نظرتهم والعودة الى صلب البديهية التي نشأ عليها هذا المجلس. كما أن على الذين يرون في مجلس التعاون الخليجى منظومة شكلية أن يتأكدوا أن هذه المنظومة تمتلك من وسائل القوة والصلابة ما يجزم بقدرتها على التصدى للتحديات، وهو أمر اختبرناه فى أزمة حرب الخليج الأولى عندما حافظت هذه المنظومة على وحدتها ولم تتورط في تلك الحرب، وأثبتتها مرة أخرى عندما تصدت لأزمة الكويت، وكانت فعلا منظمة صلبة وقوية وشجاعة بما يكفي، والكل شاهد النتائج، فماذا يمنع من أن تكون هذه المنظمة باستمرار في مثل هذه الصلابة والقوة؟

ان قوة وتماسك هذا المجلس يكمنان في رأيي فى وجود دعم وتشجيع والتفاف من قبل شعوب المنطقة حوله، وهذه الشعوب يمكنها أن تقدم الكثير لهذا المجلس عندما تشعر بأنه يخدمها ويمثل مصالحها، بل ويمثل أملها في ظل عالم يمتلئ بالأخطار والمجهول، ولن نلقى الدعم من شعوب هذه المنطقة بصورته الحاسمة ما لم نعرف الاجابة على هذا السؤال الذي بدأ به موضوعنا..

ما الذى يريده المواطن الخليجي من مجلس التعاون الخليجي..؟

الأمن الثقافى والاعلامى

* ناصر العثمان

فى عصر تجاوز فيه مفهوم الأمن الجانب العسكرى، ليشمل كافة الجوانب العسكرية والاقتصادية والاجتماعية والبيئية، فان اهتماما خاصا ينبغى لنا – نحن في دول مجلس التعاون الخليجى – أن نركز عليه ونعمل على تعزيزه هو "الأمن الثقافي الاعلامي" كونه يتعرض مباشرة لهوية الانسان وتكوين شخصيته.

وفى زمن تنتقل فيه المعلومات بسرعة الضوء متخطية كل الحواجز والحدود، وغير معترفة بالخصوصية المكونة لأي مجتمع، يصبح التحدي الذي يتعين على الجميع ادراكه والتصدي له بتفاعل ايجابي، هو كيف ننتقل الى عصر العولمة مع الحفاظ في الوقت نفسه على مجموعة القيم الدينية والأخلاقية والفكرية التي بنيت مجتمعاتنا الخليجية على أساسها المتين .

ولا شك أن المدخل الأساسي لمثل هذا التفاعل الايجابى هو تحقيق مناخ يشجع على ثقافة عامة تحترم حرية الاعلام والصحافة ضمن القانون، ولن يتأتي – في رأينا – وجود هذا المناخ المطلوب دون تقنين الدعوة الى حرية الاعلام في اطار قانون عصري ومرن، يوضع من أجل صيانة حرية الاعلام والصحافة، ولا يهدف الى ايجاد منافذ قانونية للسلطة لكي تمارس هيمنتها كيفما شاءت ومتى شاءت .

---

* رئيس تحرير صحيفة الراية القطرية – تلقى دراساته في قطر ولبنان ومصر ـ انشأ ادارة الثقافة والفنون بوزارة الاعلام القطرية وتولى ادارتها لسنوات – عضو اتحاد المؤرخين العرب – أصدر عددا من الكتب.

يضاف الى ذلك، حاجتنا في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، الى تعزيز قيم الحرية والحوار التي هي شرط أساسي لأي تقدم أو تطور، بما يؤدي الى جعل الاعلام سلطة فاعله تحقق التوازن المطلوب في المجتمع. أما السبيل الى ذلك فهو الممارسة، وعدم التدخل فيها، والتعامل مع قيم الحرية والحوار بادراك ومسؤولية. ولابد أيضا من ضوابط في اطار القانون، اضافة الى الضوابط الذاتية الأخلاقية والدينية والاجتماعية، حتى لا يكون هناك انفلات، وتكون هناك اساءة لاستخدام أساليب التعامل مع الحرية والحوار.

لقد قاد استخدام التكنولوجيا الحديثة في مجال المعلومات والاعلام ونقل المعارف، الى ما هو متعارف عليه عالميا الآن بعالمية المعلومات والاعلام. وتركت هذه العالمية تأثيرات جانبية سلبية لدى الدول النامية، نجمت عن استيراد التكنولوجيا المعلبة دون مواءمتها مع الأنظمة الاجتماعية ومجموعة القيم والأخلاق السائدة في مجتمعات تلك الدول، ودولنا في الخليج بينها.

وترتب على هذا الوضع ثغرات واخفاقات ومشكلات اجتماعية وثقافية، زادت من حدتها ما يصفه مفكرون بالهجمة الثقافية الغربية الشرسة على هذا السوق الذى يتمتع بالشراء والقوة الشرائية الهائلة، وتصدر دعوات عن البعض لمقاومة هذه الهجمة عن طريق اعتزال العالم واغلاق الأبواب على أنفسنا فى وقت أصبحت فيه الثورة المعلوماتية قادرة على اختراق كل الأبواب مهما كانت حصينة.

ان اعتقادى الثابت هو أنه ليس بوسع أي مجتمع من المجتمعات في هذا العالم –ونحن جزء هام فيه – أن يقع فريسة فى فخ الانعزال والتقوقع في أيامنا هذه التى تجتاحها الثورة العارمة في تكنولوجيا المعلومات والتي لا تحدها حدود. ان المطلوب في رأيي، هو عدم الانفلات والاندفاع نحو الغزو الثقافي الغربى بحجة الانفتاح، وهذا الأمر يحتاج الى اخلاص وقناعة ووعي وانتماء وأخلاق قومية لدى القائمين على الثقافة والاعلام، كي يوجهوا الاعلام العربى لخدمة الثقافة العربية بروح عصرية وبسلاسة تجذب المشاهدين العرب من مختلف الأعمار والتوجهات.

ان ايمانى راسخ بأنه لن يكون بمقدورنا أن نواجه الهجمة الشرسة للثقافة

الغربية الا برجوعنا الى ثقافتنا والكف عن افساد هذه الثقافة، وهو افساد مستشري للأسف في الكثير من الفضائيات العربية، التي قد يكون خطرها بالسياسة الحالية التي تتبعها أخطر بكثير من الهجمة الثقافية الغربية.

والمقدمة الأساسية وخط الدفاع الأول أمامنا هوتحصين الذات كخليجيين، كمجتمع واحد لا مجتمعات منفردة، من خلال تعزيز مناخ الانفتاح الاعلامي بين دول مجلس التعاون الخليجي بشكل تذوب فيه مجتمعات الدول الست في ثقافة خليجية واحدة تتأسس على قاعدة صلبة من العلوم والمعارف.

ان تعزيز الانفتاح المعلوماتي بين دول مجلسنا ممكن وسهل، فالامكانيات موجودة، والوسائل متوفرة، وفقط نحتاج الى خطة عملية لتنفيذ ذلك. ومن الضروري هنا الاشارة الى الدور الكبير والمؤثر الذى يمكن للقطاع الخاص في دول مجلس التعاون الخليجى أن يلعبه في هذا المجال.

ان لدى قناعة بأن على القطاع الخاص والجهود الذاتية في دول مجلس التعاون لدول الخليج العربية، أن يتخطيا العوائق الحكومية ويعملا على تعزيز الانفتاح المعلوماتي بما هو متاح لديهما من وسائل، وهى كثيرة ولن تثير اعتراض أحد.

والحديث عن تعزيز الانفتاح المعلوماتي بين دول المجلس يستدعى مناقشة أثر كبير تمارسه عليه – دون شك – الصلة الوثيقة بين قطاعات الاعلام والثقافة والبحث العلمي.

هناك شكوى دائمة من المفكرين والدارسين والباحثين والأكاديميين والمثقفين، من غياب التنسيق والتعاون بين مراكز الأبحاث في دول مجلس التعاون الخليجى،سواء في مراحل التخطيط أو صياغة البرامج أو عمليات الانتاج، وتصدر بين الحين والحين دعوات الى انشاء مؤسسة جامعة تأخذ على عاتقها تأطير التعاون والتنسيق بين مراكز البحوث والدراسات الخليجية ومن ثم بينها وبين نظيراتها العربيات.

ان هذه الدعوات هي – في اعتقادي – في غير محلها، فقد أوضحت تجارب سابقة ان مثل هذه الهيئات أو المؤسسات كثيرا ما تكون عائقا بسبب البيروقراطية

والروتين وبسبب عدم استمرار التمويل، والأكثر فعالية هو أن يتحمل المهتمون بقطاعات الدراسات والبحوث مسؤولية التواصل بين بعضهم البعض سواء في دول مجلس التعاون الخليجى أو مع نظرائهم في العالم العربى أو دول العالم الأخرى، ان على هؤلاء الانفلات من التفكير في أنهم مسيرون من قبل الحكومات أو الجهات الرسمية، وعليهم الإنطلاق بمعارفهم من خلال التواصل بين بعضهم البعض بجهود ذاتية.

ومثل الدعوات الى توحيد مراكز المعلومات والأبحاث في دول مجلس التعاون الخليجى، فان دعوات أخرى لانشاء شبكة إذاعة أو تلفزة موحدة تصدر بين حين وآخر، وأنا لست من مؤيدى شبكة اذاعة أو تلفزيون موحدة لدول مجلس التعاون، وأرى أن البديل لها هو المزيد من التنسيق والتعاون بين جميع شبكات الاذاعة والتلفزيون فى الدول الست، ومزيدا من التبادل للخبرات والبرامج وتكثيف اللقاءات لمرات ومرات في السنة بين القائمين على هذه الأجهزة وعلى برامجها.

أما بالنسبة لاقامة مكتبة وطنية موحدة تحفظ ذاكرة وتاريخ هذا الجزء من الوطن العربى فعلى المطالبين بذلك أن يدركوا وجود مثل هذه المكتبة بالفعل، وهي تتمثل في مركز التراث لدول الخليج العربية بالدوحة الذى يضم كل ما يخطر على البال من توثيق وتسجيل للتراث الخليجي قديمه وحديثه.

ان بالامكان تطوير هذا المركز ودعمه ومساعدته على اجتياز أزمته المالية التي يعاني منها بسبب عدم سداد الدول الاعضاء "الغنية والقادرة" لأنصبتها المالية في ميزانيته. ولا يسعنى هنا الا أن أشير الى أن هذا المركز بما يضمه، كان خير عون للاخوة الكويتيين ابان الاحتلال العراقى لدولة الكويت حيث احتاجوا موادا ثقافيه وفنية وتراثية عن دولتهم لاستخدامها في جوانب الحملة ضد الاحتلال العراقى الغاشم، فكان ما ضمه المركز المذكور عن دولة الكويت خير عون لهم.

تقع علينا - كاعلاميين خليجيين - مسؤولية كبيرة لما لأجهزتنا من تأثير على تشكيل الرأى العام في بلداننا، ولانتمائنا الطبيعي الى قطاع الفكر والثقافة في مجتمعاتنا. وهذه المسؤولية تتمثل في تفعيل دور المثقفين والمفكرين بدول مجلس

التعاون سعيا لتعزيز وتأكيد التواصل الثقافى والقومي بين المجتمعات الخليجية وبعضها، ثم بينها وبين محيطها العربى الأوسع.

ان المطلوب منا هو تفعيل التعاون وتنشيط التلاقي بين المثقفين الخليجيين لأكثر من مرة في السنة، والاهتمام بنتاجهم من خلال الصحافة وأجهزة الاعلام المختلفة، ومن خلال المهرجانات الثقافية، وكذلك التوسع في النشر والتوزيع لنتاجهم الفكرى والثقافى. ويلاحظ في هذا الصدد - مع الأسف الشديد - ان هناك تباعدا بين المثقفين في دول المجلس بسبب غياب ما ذكرت آنفا، رغم أنه تقع عليهم مسؤولية التقريب والتلاقي فيما بين بعضهم البعض.

لدى دولنا رسالة متجذرة في تاريخنا وخصائص تراثنا الروحي، وهي رسالة ترتب علينا العمل على مواصلة حملها لكن باستراتيجيات وتقنيات حديثة، تأخذ في الاعتبار بذور ثقافة خليجية عربية تعتمد العقل أساسا لازما، وتنتهج العلم الحديث طريقا الى تعزيز قدراتنا انسانيا وماديا.

ان حاجتنا ماسة الى خطاب اعلامي خليجي جديد يجب أن يصاغ على قواعد بعيدة عن السياسة وخلافاتها وتوجهاتها، وأن يتعامل مع الواقع الثقافي وعوامل الربط المتصلة بين شعوب المنطقة في كل المجالات.

هذه هي حقائق الماضي التي يجب أن تبقى حقائق العصر وحقائق المستقبل.

التحديات الأمنية والدفاعية
لدول مجلس التعاون الخليجى

* العقيد اندرو دنكن

مقدمة :

تواجه دول مجلس التعاون الخليجى تهديدات أمنية محتملة على الصعيدين الداخلى والخارجى. وكما أظهر الغزو العراقى الفاشل لدولة الكويت الذى وقع فى آب (أغسطس) عام ١٩٩٠، فان دول مجلس التعاون - بسبب ثروتها ومواردها من النفط والغاز- موضع اغراء للطامعين، وهي جميعا - باستثناء المملكة العربية السعودية - دول قليلة السكان وذات مساحات صغيرة مقارنة بجيران لها يملكون مساحات كبيرة جدا، لذا فانها منفردة لاتملك الامكانيات لصد أى غزو كاسح. أما كتحالف فان لديها القدرة على ردع هجوم معاد.

وللتهديدات الخارجية شكلان: هجوم تقليدى كغزو دولة الكويت، أو استخدام صواريخ بعيدة المدى من المحتمل أن تسلح برؤوس حربية غير تقليدية لابتزاز هذه الدول بهدف الاستسلام. أما مدى حدوث أي من هذين التهديدين فهذا ما سنناقشه لاحقا.

وهناك التهديدات الداخلية للأمن التى تنبع أساسا من المطالبات المتعارضة بأنظمة حكم مغايرة للموجودة حاليا.

* خدم ٣٤ عاما فى الجيش البريطانى وتقاعد فى عام ١٩٨٢ - عضو فى عدة مجالس ومعاهد بريطانية أبرزها.. المعهد الدولى للدراسات الاستراتيجية - مركز الدراسات الدفاعية والأمنية بجامعة لانكاستر البريطانية - مجلس الحد من التسلح.

ويبدأ هذا التحليل بمناقشة التهديدات الخارجية التى تواجه دول مجلس التعاون الخليجى، ويراجع التجربة التاريخية للشرق الاوسط، ثم يتناول بالتفصيل القدرة العسكرية لكل من الدولتين الأكثر احتمالا لشن العدوان، وهما العراق وايران. ثم يلخص القدرة المتزايدة للمجلس فى الدفاع عن نفسه اذا ما هوجمت دوله، والأكثر أهمية، قدرته على ردع أى هجوم.

كما يناقش ميزان القوى العسكرى، واستخدام أسلحة الدمار الشامل، ثم يتناول أخيرا الدور المستمر للولايات المتحدة.

ويتطرق التحليل بايجاز الى التهديدات والتحديات والمشكلات الداخلية سواء داخل كل دولة من دول المجلس أو بين دولة وأخرى، ويقترح بعض الخيارات.

أما الجزء الأخير وعنوانه "الطريق للامام" فانه يلقي نظرة على الجانب العسكرى لمجلس التعاون الخليجى ويقارنه بمنظمة معاهدة شمال الأطلسى (ناتو) ويستخلص بعض الاستنتاجات منها لفعل مستقبلى من قبل المجلس. كما يتناول الجوانب الايجابية والسلبية لتوسيع مجلس التعاون مع مقارنتها بتجربة حلف الناتو.

ويقترح التحليل اجراءات للحد من التسلح، اضافة الى بعض الوسائل الرامية ليس الى تعزيز القدرة العسكرية لمجلس التعاون فحسب، بل الى رسم الصورة التى يجب أن يظهر بها هذا التحالف لردع معتدين محتملين.

التهديدات الخارجية:

الأعداء المحتملون:

على مدى التاريخ هيمنت كل قوة اقليمية تقريبا على الشرق الأوسط، وفى بعض الحالات على مناطق تجاوزته. وخرجت ثلاث من الامبراطوريات من داخل ما يعرف حاليا بالعراق، الآشوريون فى العام ٦٥٠ ق. م، والبابليون فى عام ٥٥٠ق.م، والعباسيون الذين أخضعوا أيضا شمال أفريقيا والجزيرة العربية وبلاد فارس لسيطرتهم،وامتدت امبراطوريتهم من المتوسط شمالا الى البحرين الأسود وقزوين وذلك فى عام ٨٥٠ م.

ومنذ عام ٥٠٠ ق. م سيطرت الامبراطورية الفارسية على طول خط الساحل العربى غربا وصولا الى مضيق هرمز جنوبا.

ومن مصر جاء الفاطميون فى عام ١٠٠٠م ثم الأيوبيون عام ١١٩٠ م وبعدهم المماليك عام ١٤٥٠م.

.ودامت الامبراطورية العثمانية من عام ١٥٥٠ الى ١٩١٨م.

أما الأمويون فامتدت أمبراطوريتهم أكثر من العباسيين، غربا الى شمال أفريقيا وشرقا فى عمق أسيا.

وكان هناك أيضا غزوان أوروبيان، الأول الذى قاده الاسكندر الاكبر من اليونان والثانى الذى شنه الرومان عام ١٥٠ ق. م.الا أن أيا من الحملتين لم يخترق الخليج.

وليس الهدف من هذه المراجعة التاريخية افتراض أن التهديدات المستقبلية ستأتى من مصر أو تركيا أو أوروبا،بقدر ما هو ابراز أن هذا الاقليم كان منذ بداية التاريخ منطقة مضطربة تم غزوها من كل اتجاه، وحكمه عدد كبير من الحكام مطلقى السلطات. وحدث كل هذا قبل اكتشاف النفط الذى اجتذب لاعبا آخر هو الولايات المتحدة الأمريكية.

ويتركز انتباه العالم حاليا على ايران والعراق باعتبارهما غزاة جدد محتملين فى المستقبل، لكنهما قد لا يكونا الوحيدين. وأظهر العراق عام ١٩٩٠ أنه مستعد للمغامرة والاستهانة بادانة دولية لغزوه دولة الكويت، متذرعا بادعاء تاريخى مملوء بالشكوك بسيادته على هذه الدولة. والدرس الأساسي الذى من المؤكد أن العراق وآخرين تعلموه من تلك التجربة، هو أنه اذا كان مطلوبا لأى محاولة أخرى النجاح فى الاستيلاء على أراضى دولة اخرى فيجب على هذه المحاولة أولا – بأى شكل من الاشكال – ضمان عدم قيام حشد عسكرى مشابه للتحالف الدولى الذى قادته الولايات المتحده. لقد وضح فى عام ١٩٩٠ أن العراق كان يمتلك القدرة للاندفاع جنوبا وصولا ربما الى دولة الامارات العربية المتحدة، وفى أى هجوم مستقبلى قد يحاول فعل ذلك، لكن هجوما من هذا النوع الآن أو مستقبلا هو أقل احتمالا بكثير مما كان عليه عام ١٩٩٠.

وليس هناك دليل حقيقي على الأطماع الايرانية فى التوسع الاقليمى سوى استيلاؤها على جزر أبوموسى وطنب الكبرى وطنب الصغرى عام ١٩٧١ . والبعبع الايرانى هو فى الأساس نتاج أمريكى منذ الثورة الايرانية واحتجاز رهائن فى السفارة الامريكية فى طهران .ولا يعنى هذا أن الكثير من الدول الاسلامية لاترى فى النموذج الايرانى للتطرف الاسلامى خطرا محتملا على أنظمتها، بشكل مباشر أو بشكل غير مباشر- والأخير هو الأكثر احتمالا - والنجاح العسكرى الذى حققته حركة"طالبان"فى أفغانستان هو مثال على ما يمكن أن يتطلع الى تحقيقه المؤمنون المخلصون وما حققوه فعلا . واتساع النفوذ الايرانى هو تهديد أكثر منه غزو عسكري،وقد أثرت ايران فعلا على مجريات الأحداث فى عدد من الدول الاسلامية .

وسياسة"الاحتواء المزدوج " للعراق وايران التى تتبعها الولايات المتحدة حاليا تضمن أمن دول مجلس التعاون الخليجى ضد تهديدات هاتين القوتين الاقليميتين. لكن السؤال الذى يحتاج لاجابة لعدة اسباب سنناقشها لاحقا هو : الى متى يمكن الاستمرار فى هذه السياسة؟ . ان احتواء العراق أسهل تبريرا على الصعيد الدولى من احتواء ايران، فى ضوء معاندة العراق للجنة الدولية الخاصة - يونيسكوم - التى تحقق فى برامجه الخاصة بتطوير أسلحة الدمار الشامل، وفشله فى الالتزام بكافة بنود القرار الدولى رقم ٦٨٦ الصادر فى الثانى من آذار (مارس) ١٩٩١ والذى يطلب من العراق اعادة كافة الممتلكات الكويتية المسروقة واطلاق سراح جميع الأسرى الكويتيين. ومع ذلك فان هناك فى حالتي العراق وايران عددا متزايدا من الأصوات الداعية الى التسوية، وتخفيف العقوبات (فى حالة العراق)، والى أن توقف أمريكا حملتها لعزل ايران عن طريق اجراءات عقابية بحق شركات دول اخرى تقوم بالاستثمار فى ايران . ويسبب اختلاف وجهات النظر حول السياسة التى تنتهج تجاه العراق وايران عدم اتفاق حاليا داخل مجلس التعاون الخليجى . ودعت كل من الجزائر ومصر وسوريا وتونس واليمن فى وقت من الأوقات، الى مراجعة - أو رفع العقوبات - عن العراق . ومن بين دول مجلس التعاون الخليجى دعا رئيس دولة الامارات العربية المتحدة

الشيخ زايد بن سلطان آل نهيان، وأمير دولة قطر الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني، في تشرين الأول (أكتوبر) عام ١٩٩٥ الى انهاء العقوبات على العراق، وفي كانون أول (ديسمبر) من نفس العام انضم اليهما الأمير خالد بن سلطان قائد القوات العربية المشتركة في التحالف الدولي خلال حرب تحرير دولة الكويت الذي قال ان "العقوبات لم تحقق غرضها وعلينا أن ننظر في طريقة أخرى".

وهناك مسببات أخرى لعدم الاستقرار في اقليم الشرق الأوسط الأكثر اتساعا، ومن الممكن أن تمتد الى منطقة الخليج خاصة اذا ما أدى أحدها الى اندلاع حرب. بين هذه المسببات المشكلة الكردية التي تسبب انقساما – ليس بين الأكراد والدول التي يعيشون فيها فحسب – وانما أيضا بين هذه الدول نفسها، لسعي كل منها الى استخدام أكراد الدول الاخرى في القتال ضد أكرادها. وكما هي الحال دائما، فان المياه ستقود حتما الى مواجهة، وربما ستنتج من المشكلة الجديدة نسبيا الناجمة عن مشاريع تركيا للري وتوليد الطاقة الكهربائية بواسطة المياه، والتي قد تحرم سوريا والعراق من بعض امدادات المياه الرئيسية من نهري دجلة والفرات.

والمسيرة العربية الاسرائيلية التي بدا أنها تسير بشكل جيد حتى الانتخابات الاسرائيلية التي تمت في أيار (مايو) ١٩٩٦، لا يبدو أنها توقفت فحسب، بل أنها تثير أيضا مواجهات جديدة بين الفلسطينيين والاسرائيليين بشكل أساسي، ولها آثارها الاعمق على الاقليم بشكل عام. وقاد التقارب بين اسرائيل وجيرانها العرب الى صلات تجارية مع بعض دول مجلس التعاون الخليجي، وهذه ستثير – ان استمرت – خلافات ضمن المجلس.

التهديد العسكري العراقي:

يتعين القول مباشرة أن تغييرا للنظام في العراق هو أمر مستبعد لسنوات عديدة مقبلة. ويمكن لصدام حسين أن يموت ميتة طبيعية أو لأي أسباب أخرى، لكن خليفته يجب بالتأكيد ان يأتي من داخل النظام. وعلى أي خليفة له أن يثبت لمنافسيه على السلطة أهليته للقيادة، لذا فمن المؤكد أنه سيتصرف بالقسوة والقمع نفسيهما اللذين يمارسهما صدام. وقيل كثيرا أن أحد أسباب حروب صدام

هو تحويل الانتباه عن الاوضاع الداخلية في بلاده من خلال الخوض فى مغامرات خارجية يلتف حولها العراقيون. وسقوط صدام لن يقود بالضرورة الى حرب خليج أخرى، لكنه سيجلب عدم استقرار - لا للعراق فحسب - وانما للاقليم أيضا. وفى الوقت الحالى فانه من غير الواقعى بمكان توقع أن أيا من مجموعات المعارضة العراقية فى الخارج - مهما كان حجم الدعم الذى تتلقاه من قوى أخرى - يمكن أن تكون قادرة على اسقاط صدام حسين أو نظامه.

والقوة العسكرية للعراق اليوم هى بالتأكيد أقل من نصف ما كانت عليه عام ١٩٩١ وربما حتى دون ذلك. ولم تتقلص وبشكل هائل أعداد الأسلحة فقط (الدبابات من ٥٥٠٠ الى ٢٧٠٠ وقطع المدفعية من ٣٧٠٠ الى ٢١٠٠ والطائرات المقاتلة من ٦٩٠ الى ٣٢٠) وانما أيضا عمليات صيانتها التى تعانى من مشكلات عديدة نتيجة الافتقار الى قطع الغيار المناسبة. ومع ذلك فما زال العراق يتفوق على جيوش دول مجلس التعاون الخليجى مجتمعة فى كل المجالات تقريبا، باستثناء الطائرات المقاتلة والسفن الحربية، رغم أنه في حالة الحرب فان السفن الحربية لا تشكل ثغرة كبيرة للعراق .وبالطبع فان هذا الوضع سيتغير تدريجيا، فالعقوبات ستتلاشى وستصل امدادات جديدة من الأسلحة الى العراق عن طريق التجارة، وهناك عددا من الدول - بينها فرنسا وروسيا- تنتظر بلهفة فرصة الاتجار مع العراق، وهاتان الدولتان هما من بين كبار مصدرى السلاح فى العالم، وما من شك فى أن العراق سيحاول تضمين أى عقود رئيسية يمنحها، التزاما بتزويده بالسلاح. ويستحيل القول متى يحتمل أن تبدأ اعادة تسليح العراق، أو المدة التى سيستغرقها هذا التسليح ليصل العراق الى مستوى كاف من القوة التى تجعله واثقا من تحقيق انتصار تقليدى على مجلس التعاون الخليجى.

وأحد أسباب القوة الرئيسية للعراق هو تعداد سكانه مقارنة بتعداد دول مجلس التعاون. ففى عام ١٩٩٠ كان ٩٥٥,٠٠٠ عراقى تحت السلاح، تراجع عددهم الى أقل من ٤٠٠,٠٠٠ حاليا،الا أن عددا أكبر بكثير من ذلك يمكن أن يضم للخدمة خلال عام أو عامين. وعدم التوازن هذا فى القوة البشرية يتضح بشكل أكبر بمقارنة نسبة حجم القوات المسلحة الى اجمالى عدد السكان،

فالقوات المسلحة للعراق تضم حاليا ١,٧٥ في المائة من اجمالى عدد سكانه،أما دولة الكويت فان النسبه فيها هى واحد في المائة، واثنان في المائة لكل من دولة البحرين ودولة قطر وسلطنة عمان، و ٣,٥ في المائة للامارات (لكن حوالى الثلث من غير المواطنين) ونصف فى المائة للمملكة العربية السعودية. ويمكن للعراق أن يزيد تجنيد مواطنيه فيصل بالنسبة الى اثنين في المائة فقط – وهو المعدل المتوسط للمجلس – ليضع عندئذ ٥٥,٠٠٠ رجل اضافى تحت السلاح، ولا يمكن للمجلس أن يأمل أبدا فى مجاراة الرقم العراقى.

بعد حرب الخليج فى عام ١٩٩١ جاءت الحقيقة المتعلقة بتطوير العراق لأسلحة الدمار الشامل، بما فيها رؤوس نووية وكيماوية وبيولوجية وصواريخ لنقلها، بمثابة صدمة غير سارة. وتعمل اللجنة الخاصة التابعة للأمم المتحدة منذ ست سنوات فى التفتيش عن كل مركبات وعناصر برامج هذه الأسلحة ومن ثم تدميرها، وحققت "اليونيسكوم" قدرا كبيرا من النجاح لكنها ما تزال غير مطمئنة الى أنها كشفت جميع جوانب هذه البرامج، أو أنها عثرت على – ودمرت – جميع الصواريخ العراقية التى يزيد مداها على ١٥٠ كيلو مترا. وسمح للعراق بالاحتفاظ بصواريخ يقل مداها عن ١٥٠ كيلو مترا،وهو يمتلك على الأقل ٩٢ منصة لصواريخ "فروغ ٧" التى يبلغ مداها ٧٠ كيلو مترا،ويعتقد أنه تمكن من تصنيع نسخة ذات مدى أبعد. وتعتقد "يونيسكوم" أن العراق أخفى مالا يقل عن ٢٥٠ صاروخا طويل المدى – هى النسخة المعدلة عراقيا من صاروخ سكود سى –. ويمتلك العراق القدرة على صناعة عناصر كيماوية وبيولوجية بسهولة نسبية فور تخفيف « يونيسكوم » لنشاطاتها الرقابية عليه،فهو يمتلك العلماء والمهندسين القادرين على ذلك، كما أخفى فى مأمن نسخا من الاحتياجات الصناعية اللازمة لهذه العناصر. وقد تم اعتراض محاولات لاستيراد مركبات صواريخ، ففى كانون أول (ديسمبر) من عام ١٩٩٥ صادرت السلطات الأردنية فى مطار عمان شحنة تقدر قيمتها بحوالى ٥٢ مليون دولار تضمنت مكونات تستخدم فى أنظمة توجيه الصواريخ. وفى الفترة نفسها عثرت "يونيسكوم" على قطع توجيه استوردت حديثا بينما كانت تفتش فى نهر دجلة.وأعلن الرئيس السابق "ليونيسكوم" رالف ايكيوس أن العراق لا يمتلك امكانية صنع أسلحة نووية.

ويجب الافتراض أنه فى وقت ما مستقبلا سيمتلك العراق ثانيه صواريخ طويلة المدى، ورؤوسا حربية كيماوية وبيولوجية، بغض النظر عن أى اجراءات توضع لوقف انتشار هذه الأسلحة .ويتضح مدى استعداد العراق لاطلاق صواريخ طويلة المدى ضد أهداف مدنية تماما من خلال استخدامه لهذه الصواريخ وان كانت غير مسلحة برؤوس غير تقليدية سواء اثناء الحرب الايرانية – العراقية، أو ضد المملكة العربية السعودية واسرائيل خلال حرب الخليج . لكن العراق استخدم – بالفعل – أسلحة كيماوية فى بداية القتال ضد المتمردين الاكراد . (وستناقش فعالية استخدام أسلحة كيماوية وبيولوجية فى موقع اخر) .

والتقارب الأخير بين سوريا والعراق، بدءا من اعادة فتح حدودهما المشتركة فى حزيران (يونيو) الماضى،وتبادل زيارات وفود تجارية رفيعة المستوى، هو أمر ذو علاقة بعزلة سوريا على جبهة عملية السلام مع اسرائيل، والروابط الدفاعية الاسرائيلية التركية أكثر من علاقته بمسائل الأمن فى الخليج . ومع ذلك فان التزام سوريا المخلص باعلان دمشق يجب أن يكون موضع تساؤل .

وتحالف سوريا مع ايران يمكن مع الوقت أن يقود لعلاقات أفضل بين ايران والعراق اللذان أعادا فتح حدودهما المشتركة للمرة الاولى منذ ١٧ عاما، ومن المستبعد الافتراض بأن حلفا عراقيا ايرانيا يرمى للسيطرة على الاقليم بكامله يمكن أن يقوم، لكنه يبقى مع ذلك تطورا مقلقا لكل من مجلس التعاون الخليجى واسرائيل .

ويجب عدم الافتراض بأن العراق يخطط حاليا لغزو مستقبلى للجزيرة العربية، أو أن هجوما يشنه العراق على جيرانه العرب فى الجنوب عندما يستعيد قوته العسكرية السابقة هو مسألة حتمية . غير أن فشل مجلس التعاون الخليجى فى الحفاظ على موقف دفاعى موحد ذو مصداقية من شأنه فقط أن يزيد احتمالات هذا الهجوم . وعراق قوى عسكريا هو تهديد قائم يجب مواجهته، والردع مسألة أساسية .

التهديد العسكرى الايرانى:

تقلصت القدرة العسكرية لايران الى حد كبير نتيجة الحرب العراقية - الايرانية التى استمرت ثمانية أعوام من ١٩٨٠ الى ١٩٨٨، فقد فقدت ايران أكثر من نصف دباباتها الألفين وأكثر من ٣٥٠ طائرة مقاتلة (بينما زادت ممتلكات العراق الفعلية من السلاح خلال الحرب فضاعف قوة دباباته الى ٤٥٠٠، وأضاف حوالى ٢٠٠ طائرة مقاتلة الى مخزونه، ويرجع الفضل فى ذلك أساسا الى التمويل السخى الذى قدمته له دول مجلس التعاون الخليجى على شكل قروض لم تسدد بعد). وتعكف ايران منذ ذلك الحين على اعادة بناء قواتها المسلحة لكن بمعدل منتظم أكثر من كونه مثيرا للقلق. وتمتلك ايران حاليا حوالى ١٥٠٠ دبابة و٣٠٠٠ قطعة مدفعية وراجمة صواريخ و٣٠٠ طائرة مقاتلة - رغم أن العديد من طائراتها أمريكية الصنع وغير قابلة للصيانة - و١٠٠ مروحية هجومية، وهى تمتلك ايضا أقوى بحرية فى الاقليم (باستثناء الاسطول الخامس الامريكى). ومرة أخرى فان مقارنة هذه الارقام، باستثناء الطائرات، بقوات دول مجلس التعاون الخليجى هى فى صالح ايران. وهناك دلائل قوية على برنامج اعادة تسليح تنفذه ايران مع روسيا والصين - وربما مع كوريا الشمالية - كموردين رئيسيين. ووصلت ثالث غواصة ايرانية من فئة كيلو الى قاعدة بندر عباس البحرية فى ١٩ كانون الثانى (يناير) ١٩٩٧، كما أعلن نائب قائد القوات البحرية أخيرا خطة لبناء ست مدمرات متعددة الأغراض فى ايران لن تدخل الخدمة الا بعد مضي سنوات عديدة. وتستثمر القوات البحرية بقوة فى صواريخ مضادة للسفن حصلت ايران عليها جميعا من الصين لنشرها فى البطاريات الساحلية وفى سفن القوات البحرية وتلك التابعة للحرس الثورى. وسجلت فى حزيران (يونيو) ١٩٩٧ تجارب اطلاق صواريخ (C-801) من مقاتلات (F-4) (فانتوم)، وللصاروخ C-801 مدى يبلغ ٤٠ كيلومترا أي ما يزيد على مدى صواريخ كروز الايرانية ذات الصناعة الروسية التى تطلق من الجو، وتصنع ايران دبابات وناقلات جنود مدرعة فى مجمع الشهيد الصناعى.

وتمتلك ايران عددا ضخما من السكان يصل الى اكثر من ٦٦ مليونا يخدم أقل من واحد فى المائة منهم فى القوات المسلحة التى يصل عددها الى ٥١٣,٠٠٠

رجل بينهم ١٢٠,٠٠٠ من حراس الثورة، لكنها - أى القوات المسلحة الايرانية - لا تضم الباسيج الذين وصل عددهم فى احدى فترات الحرب الايرانية - العراقية الى أكثر من مليون مقاتل، واستخدمت أعداد كبيرة منهم فى هجمات "الموجات البشرية" ضد الدفاعات العراقية فى شبه جزيرة الفاو عامى١٩٨٢ / ١٩٨٣، وكذلك عام ١٩٨٦ ،وتكبدت هذه القوات ضحايا عديدون سقط بعضهم نتيجة استخدام العراق لأسلحة كيماوية. وفى أى حرب مستقبلية لا يحتمل أن تعانى ايران نقصا فى القوى البشرية.

وتمتلك ايران أيضا برنامجا لأسلحة الدمار الشامل، وهو برنامج لا يخضع لرقابة دولية دقيقة أو لعقوبات دولية. ومن المتفق عليه بشكل واسع أن لدى ايران برنامجا للتسلح النووى، وجاء أحدث بيان حول الموعد الذى يحتمل أن تتمكن ايران بحلوله من انتاج سلاح نووى ونقله، على لسان الجنرال بنفورد بى القائد السابق للقيادة المركزية الامريكية المسؤولة عن العمليات الامريكية فى منطقة الخليج، الذى قال فى حزيران (يونيو) الماضى أن ذلك سيكون "فى وقت ما بعد نهاية القرن". واستخدمت ايران أيضا أسلحة كيماوية فى الحرب الايرانية - العراقية لكن ليس بنفس فعالية الاستخدام العراقى. وفى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧ ادعى رئيس الوزراء وقتها ان ايران تنتج أسلحة كيماوية هجومية. ويعتقد أن لدى ايران قنابل وقذائف مدفعية وصواريخ قصيرة المدى ذات ذخيرة كيماوية، ومن المحتمل - الى حد كبير - أن يكون العمل جاريا فى تطوير رؤوس حربية لصواريخ ذات مدى أبعد. وهناك شكوك قوية فى أن لدى ايران برنامجا للأسلحة البيولوجية.

وتعكف ايران بنشاط أيضا على تطوير صواريخ SSM بمساعدة كوريا الشمالية اضافة الى روسيا حسب بعض المزاعم، ونفت روسيا أخيرا مزاعم أمريكية واسرائيلية بأنها نقلت تكنولوجيا صواريخ (S S - 4 ICBM) الى ايران، وقد دخلت صواريخ (SS-4) الباليستية متوسطة المدى (٢٠٠٠ كيلومتر) الخدمة فى القوات المسلحة السوفياتية عام ١٩٥٩ وظلت فيها الى عام ١٩٩٠ عندما تم التخلص منها بموجب معاهده الحد من الصواريخ النووية متوسطة المدى، وفى ضوء كون

صواريخ (SS-4) قديمة جدا فأنه لأمر أكثر من محتمل أن تكون عملية نقل التكنولوجيا الخاصة بها لايران قد تمت دون تصريح. ويعود لايران الفضل فى تمويل تطوير صاروخ (NODONG) الكورىَ الشمالى الذى يبلغ مداه ١٢٠٠ كيلو متر والموجود فى الخدمة فى كوريا الشمالية حاليا، كما زعم تقرير اسرائيلى ان بمقدور ايران البدء فى تصنيع هذه الصواريخ خلال عامين، وقد تكون هناك علاقة بين انتاج صاروخ (NODONG) وتكنولوجيا صاروخ (SS-4).

والعنصر الذى تفتقر اليه القوات الايرانية – وسيكون اساسيا ان قررت خوض حرب عبر الخليج – هو سفن الانزال البرمائية، فمعلوم ان البحرية الايرانية لديها ثمانى سفن انزال يبلغ اجمالى حمولتها ١٥٠٠ جندى و ٦٦ دبابة، وهى قوة غزو لا يعتد بها حتى وان أسندت بقوات محمولة جوا. ومن جانب آخر تحدثت نشرة دول الخليج عن مناورات ايرانية فى نيسان (ابريل) الماضى زعمت أنها تضمنت عملية انزال لقوات من حرس الثورة والباسيج زاد عددها على ١٠٠,٠٠٠ رجل،ولم تتوفر تفصيلات عن الكيفية التى تم بواسطتها نقل هذا العدد الكبير (ان كان ذلك حدث فعلا). ومن غير المحتمل حدوث عملية انزال برمائى عبر الخليج، والطريق الوحيد المتوفر برا لايران هو عبر العراق، وهذا أمر غير محتمل بالمرة .

لكن هناك قلقا محددا، هو أن ايران ربما تحاول اغلاق مضيق هرمز معرقلة معظم صادرات نفط دول مجلس التعاون الخليجى. وهى تمتلك القدرة البحرية لذلك، وضمنها بطاريات صواريخ ساحلية وغواصات، اضافة الى القدرة على نشر الالغام. والناقلات العملاقة ليست عرضة للغرق بواسطة ألغام بحرية تقليدية، لكنها معرضة لذلك بواسطة ألغام صاروخية او قذائف طوربيد،ولا يعتقد أن ايران حصلت على هذه الأسلحة بعد، كما أنه فى كل الأحوال فان ايران تريد هى الأخرى لناقلاتها أن تستخدم المضيق. ان تهديدا متصاعدا باغلاق المضيق يمكن أن يكون له الأثر نفسه المعادل لمحاولات فعلية لاغلاقه من حيث زعزعة أسعار النفط ومعدلات التأمين البحرى. وستقابل أية محاولة لاغلاق مضيق هرمز بادانة دولية فورية، وسترد عليها حاملات الطائرات الأمريكية وصواريخ كروز المنطلقة من البحر سريعا بابادة السفن الايرانية وتدمير المنشآت الساحلية الأخرى.

ومن السابق لأوانه التكهن بمدى تغيير النظرة الى ايران والذى يمكن أن يحققه انتخاب محمد خاتمى رئيسا، لكن يحتمل ألا يكون هذا التغيير كبيرا، حيث أن المرشد الأعلى آية الله سيد على خامنئى والرئيس السابق حجة الاسلام رفسنجانى الذى انتخب أمينا عاما لمجمع تشخيص مصلحة النظام، سيحافظان على قدر كبير من النفوذ. لكن العلاقات بين ايران والمملكة العربية السعودية شهدت تحسنا.

دفاع مجلس التعاون الخليجي:

شهدت السنوات العشر الماضية تحسنا كبيرا فى قوة وتسليح دول مجلس التعاون الخليجى سواء من حيث العدد أو، النوعية – وهذا هو المهم –. ويوجد ملخص للتغييرات الأكثر أهمية فى القوات المسلحة لكل من دول المجلس فى ملحق مع هذه الدراسة . وقد ارتفع اجمالى القوة البشرية للمجلس بحوالى ١٥٣,٠٠٠ رجل وهو ما يمثل زيادة نسبتها مئه في المائة. وازدادت امكانات القوات البرية من خلال تملك ١١٠٠ دبابة جديدة وهناك ٥٠٠ أخرى فى طريقها للتسليم. وأضيفت مركبات قتال مدرعة للمشاة الى مخزون ثلاثة من الجيوش الستة لمجلس التعاون الخليجى. كما ازدادت قوة المدفعية بحوالى ٣٠٠ مدفع اضافى معظمها ذاتى الدفع، وحوالى ١٢٠ راجمة صواريخ متعددة الفوهات، وأضيفت أكثر من ٢٥٠ طائرة مقاتلة حديثة أو حلت محل أخرى معمرة فى القوات الجوية لدول المجلس، كما تملكت القوات الجوية لثلاث من هذه الدول الست أكثر من ٥٠ مروحية هجومية. ويعكس تملك المملكة العربية السعودية طائرات انذار مبكر وأخرى لتزويد المقاتلات بالوقود جوا، زيادة ملحوظة فى القدرة العسكرية. ويتم توجيه اهتمام خاص للقوات البحرية لدول المجلس نتيجة – دون شك – لقيام ايران بتعزيز قواتها البحرية خاصة تملكها الغواصات الروسية الثلاث من طراز كيلو. وفى الوقت الذى تعد فيه الزوارق الصاروخية الذراع الرئيسية لجميع القوات البحرية، فان هناك تحركا باتجاه تملك سفن حربية أكبر مثل الفرقاطات (تم تسليم واحدة وثلاث تم طلب تصنيعها) اضافة الى تسليم ست من طراز كورفيت. وبالرغم من

قيام ايران باستخدام الألغام ضد الملاحة الدولية أثناء الحرب الايرانية - العراقية، كما تم استخدامها بواسطة العراق للدفاع عن الشواطئ الكويتية المحتلة ابان حرب الخليج، فان البحرية السعودية هى وحدها التى تملك قدرة على كسح الالغام.

والانتقاد الذى يمكن توجيهه لعمليات شراء الاسلحة من قبل دول مجلس التعاون الخليجى هو عدم وجود أى تنسيق تقريبا بينها فى هذا الشأن. ومنحت بعض هذه الدول عقود تسليح لعدد من الدول فى محاولة على ما يبدو لضمان استمرار تأييدها، وهذه سياسة حكيمة. لكن السياسة الأكثر فعالية هى شراء نفس نوعية الدبابات أو نفس طرازات الطائرات المقاتلة... الخ بدلا من قيام كل دولة من دول المجلس بشراء نوعيات أسلحة مختلفة عن الأخرى من الموردين الرئيسيين للسلاح. والنتيجة هى أن هناك على سبيل المثال أربعة أنواع من الدبابات (اثنان أمريكيان وواحد بريطانى والأخر فرنسى) وأربعة أنواع من مركبات المشاة المدرعة (فرنسية وروسية وبريطانية وأمريكية) وثلاثة أنواع من راجمات الصواريخ متعددة الفوهات (برازيلية وروسية وأمريكية). ولو تم الاتفاق على سياسة منسقة للشراء، فان عمليات الصيانة والاصلاح والذخيرة والتدريب والامداد بالوقود ستكون أبسط وأرخص كثيرا. لكن يجب عدم المبالغة فى الحاجة الى توحيد مقاييس السلاح فقد عملت دول الناتو دائما بأنواع مختلفة من المعدات.

واستبعدت دول مجلس التعاون امكانية استخدامها أسلحة الدمار الشامل رغم قيام العراق بتطوير هذه الأسلحة، ووجود برامج ايران المشكوك فيها فى هذا المجال،. وانضمت الدول الست جميعها الى معاهدة الحد من الأسلحة النووية، ووقعت الدول الست أيضا اتفاقية الأسلحة الكيماوية، وان كانت دولة قطر ودولة الامارات العربية المتحدة لم تصدقا عليها بعد. كما وقعت الدول الست معاهدة الأسلحة البيولوجية لعام ١٩٧٢ التى تحظر تطوير وانتاج وتخزين الأسلحة البيولوجية، والتى ما زال يتعين على دولة الامارات العربية المتحدة المصادقة عليها. اضافة الى ذلك صادقت دولة الكويت والبحرين وقطر والمملكة العربية السعودية أيضا على بروتوكول جنيف لعام ١٩٢٥ الذى يحظر استخدام الاسلحة البيولوجية.

وأحدث ادخال صواريخ (SSM) طويلة المدى تطورا جديدا نسبيا. ويحتمل أن تكون المملكة العربية السعودية حصلت على قوة من صواريخ (CSS-2) الصينية ذات المدى البالغ ٢٧٠٠ كيلومتر فى وقت مبكر لا يتعدى عام ١٩٨٨. ولم يستخدم أى من هذه الصواريخ خلال حرب الخليج رغم هجمات صواريخ سكود العراقية على الرياض والظهران. وفى تموز (يوليو) ١٩٩٧ ذكرت وكالة الانباء السعودية أن وزير الدفاع الأمير سلطان بن عبدالعزيز أطلق صاروخا جديدا محلى الصنع من قاعدة فى الخرج على بعد ١٠٠ كيلو متر جنوب شرقي الرياض. ويحتمل أن يكون الصاروخ نسخة مصنعة سعوديا للصاروخ البرازيلى (ASTROS II) الذى توجد لدى الجيش السعودى ٦٠ من راجماته. ويوجد لدى أبوظبى – دولة الامارات العربية المتحدة – ستة صواريخ من نوع سكود (BSSM).

ميزان القوة:

واجه حلف الناتو لسنوات عديدة حلف وارسو الذى تفوق عليه كثيرا فى مجال الأسلحة التقليدية، الا أن عواقب اندلاع مواجهة نووية شكلت رادعا منعه من مهاجمة الناتو. وهذا الشكل من الردع لا يتوافر فى الخليج،لكن امكانية وجود اسناد تقليدى من الولايات المتحدة، ذات القوة النارية المدمرة التى يمكن اطلاقها من مسافات بعيده، يحل بالتأكيد كرادع محل الأسلحة النووية. لذا فان الدعم الامريكى ضرورى لردع ايران والعراق – على وجه التحديد – من التفكير فى أطماع اقليمية قد تكون لديهما. لكن على مجلس التعاون الخليجى أن يقوم بدوره كي يستحق الدعم الأمريكى كما لا يزال يفعل الأعضاء الأوروبيون فى الناتو. وتقاسم الأعباء ضرورى، فماذا يجب على مجلس التعاون الخليجى أن يقدم اكثر؟.

تظهر مقارنة القوة العسكرية البشرية بتعداد السكان أنه فى العام ١٩٩٠ كان ٠٫٨٪ من اجمالى عدد سكان الولايات المتحدة و١٫٣٪ من اجمالى عدد سكان روسيا تحت السلاح، وهما معدلان منخفضان عن المعدلات الحالية لدول مجلس

التعاون الخليجى باستثناء المملكة العربية السعودية. لذا فان زيادة القوة البشرية ليست ضرورية حقا. والأمر نفسه ينطبق على زيادة حجم التسليح، فهناك لدى هذه الدول الآن أسلحة تزيد على طاقة الاستيعاب البشرى، وتم تملك أكثر أنظمة التسلح تطورا أو انها فى الطريق، لذا، فان القدرة لا تعتمد على الكم بقدر ما تعتمد على النوعية، ولا يمكن تحسين النوعية الا بواسطة برامج تدريب واعداد وصيانة مشتركه وتكامل اوثق وقيادة وتخطيط مشترك، وتحقيق هذه الاهداف منوط بتوافر الارادة السياسية أكثر من كونه مسألة عسكرية.

استخدام اسلحة الدمار الشامل:

أ) الاسلحة النووية:

قبل نهاية الحرب الباردة أدرك كل من الناتو وحلف وارسو أن الأسلحة النووية التكتيكية المعروفة بأسلحة الميدان النووية غير قابلة للاستخدام، بالرغم من أن التدريب على استخدامها جرى فى مناورات لأعلى مستويات القيادة، اذ أن خطر التصعيد الى حرب عالمية نووية كان شبه مؤكد، وكان سينحى باللائمة فيه على الطرف الذى يبدأ استخدامها. كما كان هناك ادراك بأنه فى ميدان قتال متحرك فانه من الصعب جدا وقف عدو عاقد العزم، ما لم تستخدم هذه الأسلحة بأعداد كبيرة، وهو أمر لم يكن من الممكن التصريح به. أما استخدام هذه الاسلحة ضد أهداف عسكرية ثابتة مثل المطارات فلم يكن من المحتمل أن يلقى موافقة أو تبريرا. ولم يتم التلويح بالأسلحة النووية الا لقيمتها كسلاح ردع. كما بدا، وهذا أمر لا يمكن اثباته، أن هذه الأسلحة ضمنت أن تعيش أوروبا فى سلام لأكثر من ٤٠ عاما. ولا يمكن استخدام أسلحة نووية بفعالية الا ضد أهداف ثابتة كبيرة، مما يشير الى استخدامها ضد تجمعات المدنيين. ويستحيل الجزم بما اذا كانت اعتبارات دولية ستمنع أيا من العراق أو ايران من استخدام أسلحة نووية – تحديدا ضد خصم غير مسلح نوويا– لكن من المرجح أنهما سيمتنعان عن ذلك ان أخذا فى الاعتبار رد الفعل الأمريكى المحتمل.

ب) الأسلحة الكيماوية:

بالرغم من استخدام صدام حسين للأسلحة الكيماوية فى حرب العراق ضد ايران، فان استخدامها انحصر فى ميدان القتال. وبالرغم من وقوع هجمات تقليدية بصواريخ أرض - أرض ذات قدرة تفجيرية عالية ضد مراكز سكانية، فان الأسلحة الكيماوية لم تستخدم ضد مدنيين ايرانيين. وظروف هذه الحرب كانت مختلفة جدا عن ظروف حرب الخليج، ففى الحرب الأولى كان العراق يدافع عن خطوط ثابتة على جبهة ضيقة يمكن توقع تحركات القوات المهاجمة عليها، كما أن المشاة الايرانيين -وبخاصة وحدات الباسيج - لم يكن لديهم وسائل حماية من الأسلحة الكيماوية. وشنت حرب الخليج عبر الصحراء بسرعة فائقة لم توفر وقتا كافيا لاتخاذ قرار بشأن استخدام أسلحة كيماوية قبل أن تكون القوة (الهدف) تحركت عبر المنطقة التى اختيرت للضربة الكيماوية، والأهم من ذلك أنه كان لدى قوات التحالف وسائل حماية من الأسلحة الكيماوية، لذا فان أى استخدام لأسلحة كيماوية كان لابد أن يصاحبه نيران تقليدية، لأن الأسلحة الكيماوية وحدها قد لا يكون لها أى أثر على المدرعات المتقدمة. وكان بالامكان استعمال أسلحة كيماوية ضد أهداف أكثر ثباتا وأخرى فى الخطوط الخلفية، تماما كما استخدمت صواريخ (SSM) المزودة برؤوس تقليدية. وكان لدى العراق الوسائل اللازمة لنقل الاسلحة الكيماوية مثل المدفعية وصواريخ (MRL-SSM)، لكنه اختار عدم استخدامها تحسبا على الأرجح من رد أولئك الذين سيتعرضون لهجوم بها. وليس من المؤكد أن الولايات المتحدة كانت سترد بهجوم نووى رغم ما ذكر عن أنها هددت العراق بذلك، لكن الأكثر تأكيدا هو أن اسرائيل كانت ستشن ضربة نووية لو حمل أى من الصواريخ العراقية التى أصيبت بها مدنها رؤوسا كيماوية. ومثلها فى ذلك مثل الأسلحة النووية فان فائدتها الوحيدة فى ميدان القتال هى ضمان أن يقاتل العدو فى ظروف معوقة لاضطرار جنوده ارتداء معدات وملابس الحماية.

ان استخدام أسلحة كيماوية ضد المراكز المدنية -كما فعل العراق فى حلبجة - رغم اعتباره غير مقبول بشكل عام، الا أنه أقل عرضة للإدانة من هجوم نووى.

واستعمال أسلحة كيماوية فى حرب مع العراق أو ايران، يجب أن يكون متوقعاً ترافقه مطالب بالاستسلام أو بتنازلات كبيرة أخرى.

جـ) الاسلحة البيولوجية:

ينطبق كثير من الملاحظات السابقة حول الأسلحة الكيماوية على استخدام الأسلحة البيولوجية، وان كانت هناك عدة اختلافات مهمة. فالأسلحة البيولوجية أقل فائدة فى ميدان القتال من الأسلحة الكيماوية من ناحية الفترة الزمنية، اذ أن الامر يتطلب عادة ٢٤ ساعة أو أكثر قبل أن يبدأ تأثير هذه الأسلحة فى الظهور على القوات العسكرية. ولكن من جانب آخر فان لديها ميزة ضد الأهداف الثابتة اذا ما اختير وباء مناسب - الطاعون مثلا - لزيادة عدد الضحايا من خلال انتقاله الى آخرين لم يصابوا به فى هجوم مباشر، وهذا سلاح ذو حدين طبعا لأنه يمكن أن يوقع ضحايا بالمهاجمين. وهناك ميزة أخرى للأسلحة البيولوجية على الأسلحة الكيماوية هى أن رأسا حربيا بيولوجيا سيلوث ويوقع ضحايا فى منطقة أوسع كثيرا - فى ظروف الريح والحرارة - من تلك التى سيسببها رأس حربى كيماوى بالحجم نفسه. وهناك تقديرات (ستيف فيتر، الأمن الدولى، صيف ١٩٩١) بأن يبلغ عدد القتلى نتيجة هجوم صاروخى على مدينة كبيرة معدل سكانها غير المشمولين بالحماية ٣٠ شخصا فى الهكتار الواحد، خمسة أشخاص لكل طن من المتفجرات ذات القدرة المرتفعة و ٢٠٠ - ٣٠٠٠ شخص لكل ٣٠٠ كيلو من غاز الأعصاب (GB)، و٢٠,٠٠٠ - ٨٠,٠٠٠ ألف شخص لكل ٣٠ كيلو من عنصر (ANTHRAX) البيولوجى و٤٠,٠٠٠ شخص بواسطة قنبلة نوويه يبلغ وزنها ٢٠ كيلو طن. ولم تختبر الأسلحة البيولوجية الحديثه فى أى ميادين قتال حتى الآن، ومع ذلك فان تأثيرها ضد الأهداف المدنية أعظم من تأثير أى سلاح آخر من أسلحة الدمار الشامل، كما ان انتاجها أسهل وأرخص من الأسلحة الكيماوية، وأسهل كثيرا وأرخص كثيرا من انتاج أسلحة نووية.

واختبر العراق أسلحة بيولوجية قبل حرب الخليج، وتعتقد "اليونيسكوم" أن لديه الخبرة والمعدات اللازمة للبدء مجددا فى تصنيعها فور سحب المفتشين

الدوليين. وهناك شكوك قوية حول وجود برنامج سلاح بيولوجى لدى ايران. ويحتمل أن يكون استخدام العراق وايران للأسلحة البيولوجية مقيدا مثلما هما مقيدان فى استخدام الأسلحة الكيماوية، بيد أن استخدام الاثنين محتمل.

وأسلحة الدمار الشامل لا تشكل حقيقة تهديدات عسكرية بل سياسية، ويجب ردعها بوسائل سياسية، و هذه ليست مشكلة مجلس التعاون الخليجى بقدر ماهى مشكلة دولية. وسيساهم اتخاذ اجراء لتعزيز القدرة الدفاعية فى امكانية الردع، فتخصيص معدات حماية للمدنيين من الأسلحة الكيماوية أو البيولوجية أو النووية هو اجراء لم تقم به سوى اسرائيل، كما يجرى العمل بشكل جاد أيضا على تطوير أنظمة دفاعية مضادة للصواريخ من قبل الولايات المتحدة واسرائيل وحلف الناتو.

وهذان الاجراءان مكلفان ماديا، الا أنهما فى الوقت الحالى أفضل من شراء المزيد من الدبابات أو الطائرات المقاتلة من ناحية التكلفة.

العامل الأمريكى:

تعد الولايات المتحدة حاليا الضامن لأمن مجلس التعاون. أما الى متى ستبقى الولايات المتحدة راغبة فى مواصلة هذا الدور؟ والى متى ستظل دول مجلس التعاون الخليجى راغبة أيضا فى هذا الضمان وما يرافقه من تدخل فى المنطقة؟ فهما سؤالان لا يمكن الاجابة بشكل قاطع عنهما، لكن يتعين مع ذلك التعامل معهما.

بالرغم من أن الولايات المتحدة هرعت الى نجدة دولة الكويت لحماية امداداتها من نفط الخليج، الا أنها تعكف بانتظام منذ ذلك الحين على تقليص احتياجاتها من هذا النفط. ويمكن القول أن دفاع الولايات المتحدة عن امدادات نفط الخليج للغير هو فى صالحها أيضا؛ لأنه يمنع ارتفاعا هائلا ومؤكدا فى أسعار النفط من خارج الخليج اذا تعرقلت امدادات النفط الخليجية. والاهتمام الرئيسي للولايات المتحدة فى المنطقة هو سياستها الحالية فى "الاحتواء المزدوج" لكل من العراق وايران، وهى سياسة بدأت فى الاهتراء عند الأطراف، اضافة الى المداخيل الضخمة التى حققتها صناعة السلاح الأمريكية.

ولا تتأتى الأرباح من مجرد بيع المعدات بمعدلاتها الضخمة، وانما أيضا مما يصاحبها من برامج تدريب وصيانة وامدادات بالذخيرة وقطع الغيار والبنية التحتية الأكثر تحقيقا للربح. ويتجلى ذلك فى نبأ صحفى نشر فى شباط (فبراير) ١٩٩٧ توقع قرب طلب المملكة العربية السعودية شراء ١٠٢ مقاتلة من طراز (F-16). وقدرت قيمة الصفقة بثلاثة بلايين دولار للطائرات اضافة الى ١٢ بليونا للخدمات المتصلة بها. ومنذ غزو دولة الكويت، وقعت دول مجلس التعاون الخليجى عقود تسليح بقيمة ٣٦ بليون دولار، وهي قيمة تعادل ٣٠ ٪ من اجمالي قيمة الصادرات الأمريكية من السلاح خلال الفترة نفسها.

لقد استثمرت الولايات المتحدة بكثافة فى أمن الخليج وما تزال تفعل ذلك، وبامكان وحدات سلاح الجو المرابطة فى المملكة العربية السعودية – وفى دول أخرى من مجلس التعاون الخليجى أحيانا – بغرض مراقبة منطقة الحظر الجوى المفروض دوليا على جنوب العراق، أن تساهم فى الدفاع عن مجلس التعاون. وفى البحر، يتمتع الاسطول الخامس الامريكى بوجود قوي فى الخليج، وقد شكل هذا الأسطول فى تموز (يوليو) ١٩٩٥ تحديدا لغرض العمليات فى الخليج وبحر العرب والمحيط الهندى . وتجرى القوات البرية تدريبات منتظمة فى المنطقة، وتم تخزين أسلحة ومعدات لألوية مدرعة فى دولة الكويت وقطر اضافة الى مخزون عائم فى المحيط الهندى، ولكن لم يتم تخزين أى معدات فى المملكة العربية السعودية. ورغم المطالب الأمريكية والمزايا الجغرافية والسياسية الواضحة التى يحققها تخزين المعدات هناك، فان المملكة لم تسمح بذلك. ولا يمكن لكل هذه الجهود الا أن تؤدى لقيام الكونغرس الأمريكى بحجب الأموال اللازمة لاستمراريتها.

والعزل الأمريكى لايران يجرى تعديله شيئا ما فى ضوء توضيح شركات نفط أمريكية لحاجتها الى خط أنابيب يمر عبر الأراضى الايرانية لنقل الغاز من حقول جديدة فى وسط آسيا، وتقول الادارة الأمريكية انها لن تعارض استثمارا أمريكيا فى هذا الخط. ويشير مراقبون الى أن الادارة الأمريكية بدأت تلمح الى تغيير فى سياستها منذ عدة أشهر.

وستتم اعادة العراق الى المجتمع الدولى تدريجيا، ورغم ان مبيعات السلاح له قد تبقى تحت الرقابة الدولية فان العلاقات الدبلوماسية والصلات التجارية الدولية ستعاد معه.

وفى وقت ما سيحقق ضغط الكونغرس هدفه فى تخفيض الانفاق الدفاعى على الوجود الأمريكى فى الخليج، ولكن لن تتنكر الولايات المتحدة لالتزاماتها فى تعزيز أمن المنطقة بسرعة فى حال ظهور تهديد خارجى ملموس، فهى تقدر كثيرا ضرورة حرية الوصول لنفط الخليج . ومع ذلك فهى لن تسمح لنفسها بالتورط فى مشكلات داخلية، ونشوب أى من هذه المشكلات ربما يقود لانسحاب أمريكى مبكر.

وثمة رفض متصاعد للولايات المتحدة وما يمثله وجود الأمريكيين فى الخليج، وفى المملكة العربية السعودية تحديدا. فهم من ناحية، ينظر اليهم باعتبارهم يمثلون أبغض أنماط المعيشة الغربية، ويحتمل أن يدخلوا عادات وتصرفات تتعارض مع الدين الاسلامي، ومن ناحية أخرى فان وجودهم مؤشر الى عجز المنطقة عن الدفاع عن نفسها. وقد يكون الانفجاران الارهابيان فى مركز تدريب الحرس الوطنى فى الرياض الذى يشرف عليه الأمريكيون والمجمع السكنى الأمريكى فى الخبر موجهين ضد السعودية بقدر كونهما موجهين ضد أمريكا، لكن باختيار هدف أمريكى تم تحقيق قدر اكبر من الدعاية، والكسب الدعائى هو الغرض الرئيسي للارهابيين. وتقود المخاوف من عمل أمريكى ضد ايران اذا ما ثبت تورطها فى التفجير الى صعوبات فى تقاسم الأدلة بين السلطات السعودية والأمريكية. ان مزيدا من هذه الأعمال وسقوط عدد كبير من الضحايا الأمريكيين قد يقود الى انسحاب أمريكى كذلك الذى حققه الارهابيون فى لبنان فى تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٨٣ . وتشير السهولة التى تم بها تنفيذ هذه الهجمات الارهابية الى الخطر الذى يشكله الارهاب على شبكات أنابيب النفط ومنشآت النفط والغاز النائية فى المملكة العربية السعودية ودول الخليج.

وجريمة الولايات المتحدة الكبرى فى عيون المسلمين هى تأييدها لاسرائيل وفشلها فى ادانتها ولو في مناسبة واحدة فى الأمم المتحدة. وفيما يتعلق بسياستها

تجاه ايران والعراق وليبيا فانه ينظر للولايات المتحدة على أنها معادية للاسلام، اذ فى الوقت نفسه الذى تدين فيه الولايات المتحدة الدول الثلاث باعتبارها مؤيدة للارهاب، فانها غير قادرة على تقديم دليل قوى مقنع على ذلك. كما أن هناك استياء متزايدا لاستخدام الولايات المتحدة القوة ضد العراق فى مناسبات معينة مثل فشله فى كانون الثانى (يناير) ١٩٩٣ فى التعاون مع "يونيسكوم" واختراقه الحدود الكويتية لاستعادة أربعة صواريخ (SSM)، والكشف عن خطة لاغتيال الرئيس الامريكى السابق جورج بوش التى قادت الى هجمات صاروخية ضد مراكز استخبارات عراقية فى حزيران (يونيو) ١٩٩٣. وسحبت تركيا تصريحها لطائرات التحالف بشن طلعات هجومية ضد العراق من مطاراتها. ومن المحتمل أن تكون الولايات المتحدة قررت -كى لا تواجه القيود نفسها من دول مجلس التعاون الخليجى - ان تستخدم فقط صواريخ كروز التى أطلقت من سفن الأسطول، اضافه الى قاذفات بعيدة المدى غير مرابطة فى منطقة الخليج، عندما هاجمت منشآت القيادة والسيطرة العراقية بعدما دخل الجيش العراقى مدينة أربيل فى ٣١ آب (اغسطس) ١٩٩٦. ولم تؤيد المملكة العربية السعودية الهجوم الصاروخى، كما أنه تعرض لادانة وانتقاد فى مناطق أخرى من الشرق الاوسط.

التهديدات والتحديات والمشكلات الداخلية:

ثمة مجموعة من التهديدات والتحديات والمشكلات الداخلية - سواء بين دول مجلس التعاون الخليجى بعضها البعض أو داخل كل دولة - ربما تقود الى عدم استقرار أو ما هو أسوأ من ذلك، لاسيما ان حظيت بدعم خارجى. وتتضمن المشكلات بين هذه الدول النزاعات الحدودية التى لم تحل ونزاعات أخرى تعتبر محلولة رسميا لكن حلها ليس مقبولا تماما، والخلافات فى السياسة تجاه العلاقات مع ايران والعراق واسرائيل، والموقف تجاه القمة الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال أفريقيا فى الدوحة. وأى من هذه المشكلات ليس خطيرا للدرجة التى قد تقود الى نزاع، الا أنها تدفع للاعتقاد بأن مجلس التعاون الخليجى لا يفكر بعقل واحد كما هو مفترض، وقد تشجع على قيام قوى أخرى بدق أسفين بين هذه الدول.

وتقويم درجة التهديد النابع من مشكلة داخلية أصعب بكثير من تقويم حجم المخاطر الناجمة عن تهديدات خارجية. وتنبع التهديدات الداخلية أساسا من محاولات تدعى أنها تسعى للديمقراطية أو محاولات التطرف الدينى . ويقود التعليم والسفر للخارج والتعرف على طرق الحياة الغربية الى مطالبة بمزيد من الليبرالية وشكل للحكم أكثر انفتاحا. وعلى الناحية الاخرى ينظر الى كثير من العادات الغربية – كشرب الخمور وتحرر المرأة على سبيل المثال – كعوامل زعزعة للاستقرار ولذا فان الاسلام يحرمها. والشريعة الاسلامية تطبق فى بعض الأحيان بشكل متزمت مما يقود الى مزيد من الاستياء والمزاعم بالاساءة لحقوق الانسان. ورجال الدين المسلمون هم الحماة الأقوياء لطريقة الحياة التقليدية، و هناك من يؤيد نظاما اسلاميا أكثر تشددا من ذلك القائم، كما أن محاولات فرض المزيد من القيود الدينية قد تكون مصدرا آخرا للاستياء. ولأن مستويات التسامح الدينى متفاوتة بين دول المجلس فان ذلك يقود الى درجة من الخلاف ويجعل عملية صنع القرار بالاجماع أكثر صعوبة.

وينظر لايران من قبل الكثيرين – وبخاصة فى الغرب – على أنها تحاول تصدير نظريتها نحو السلطة الاسلامية. لكن ايران دولة شيعية ولا يمكنها حقيقة أن تكون جاذبة الا لمجتمعات شيعية أخرى. وتدعم ايران الأصولية بشكل عام، وما من شك في أنها تشجع جماعات منشقة. وهذا الشكل من الممارسة هو الأكثر تهديدا من أى غزو عسكرى لاستقرار وسلام ورخاء دول مجلس التعاون الخليجى. ان على حكومات دول مجلس التعاون أن تضمن عدم اعطاء أقلياتها الدينية مبرراً للشعور بالغبن أو الفرصة لطلب مساعدة قوى أخرى للحفاظ على حريتها في ممارسة شعائرها الدينية، وتجربة النزاع بين متطرفين دينيين وحكومات أكثر ليبرالية هى تجربة غير سارة كما تظهرها بشكل واضح أحداث الجزائر على سبيل المثال .

أما التهديد الأكثر خطورة، فمصدره أى شكل من أشكال التحدى الداخلى للنظام فى دولة من دول المجلس يتمكن من حشد تأييد طرف ثالث كقوة مجاورة، يمكن لتدخلها أن يبدو وكأن له بعض الشرعية لأنه تم بناء على طلب جزء

من الشعب يزعم أنه يعانى حرمانا من حقوقه الانسانية وتمييزا غير مقبول. ومن غير المحتمل أن تكون أى مجموعة على استعداد لمبادلة حكم قائم بالحكم الديكتاتورى للعراق.

والشكل الحالى للحكم هو الأنسب فى دول المجلس، والبديلان هما ديكتاتورية من نوع ديكتاتورية صدام حسين أو حكم دينى متطرف كالموجود فى ايران، أما الديمقراطية الكاملة على النمط الغربى فلا تعد خيارا حقيقيا بعد. والموازنة بين مطالب أولئك الداعين الى ديمقراطية على النمط الغربي وأولئك المدافعين عن طريقة الحياة الاسلامية ستكون صعبة، حيث أن مطالب الجانبين متعارضة الى حد ما. الا أنه يجب التوصل الى هذا التوازن اذا ما أريد تجنب تكرار النزاع الداخلى القائم فى دولة البحرين فى مكان آخر.

الاقتصاد والنفط:

ما من دولة يمكن أن تحافظ على أمنها الا بنظام اقتصادى سليم. والسبب الرئيسي لانهيار الاتحاد السوفياتى كان عدم مقدرته على مواجهة الاستثمارات الضخمة التى تطلبتها قواته المسلحة وحصلت عليها بالفعل على مدى السنين. وهناك خطر المبالغة فى الانفاق على أسلحة حديثة متطورة تكنولوجيا ومكلفة من قبل دول مجلس التعاون الخليجى، لكن الأرجح أن يقود ذلك الى مشكلات فى السيولة لا انهيارا خطيرا لأى من اقتصاداتها. وفى الوقت الذى تراجعت فيه أسعار النفط بنسبة خمسة فى المائة تقريبا منذ أن سمحت الأمم المتحدة للعراق بتصدير نفطه، مع أحتمال تراجعها أكثر فى المستقبل الفورى، فان هذه مشكلة قصيرة الأمد. والتوقعات للمدى الطويل جيدة حيث تشير التقديرات الى أن الطلب على النفط سيزداد بشكل هائل ورئيسي نتيجة احتياجات متزايدة له من الشرق الاقصى، وتمتلك كل دول المجلس باستثناء دولة البحرين احتياطيات من النفط أو الغاز – أو كليهما معا – لمدة ٥٠ عاما، ولدى بعضها احتياطيات أكثر من ذلك بكثير، وبادارة سليمة فانه من غير المتوقع أن تواجه دول المجلس أى مشكلات اقتصادية استراتيجية فى المدى المنظور.

تنظيم مجلس التعاون الخليجى :

يؤدي مجلس التعاون الخليجى الدورين اللذين يقوم بهما فى أوروبا حلف الناتو والاتحاد الأوروبى، لذا فانه يجد عملية صنع القرار صعبة. ومن حقائق الحياة فى أوروبا أن حلف الناتو المدرك بشكل واضح لمبررات وجوده، يتخذ القرارات بالاجماع بسهولة نسبية، والمسائل غير ذات العلاقة بالقرارات الدفاعية لا تدخل فى مداولات الناتو. وحتى الخلافات بين تركيا واليونان، وبين المملكة المتحدة وأسبانيا على جبل طارق، لم تؤثر على مداولات الناتو، فى حين فعلت ذلك فى مداولات الاتحاد الاوروبى، وربما يجب على مجلس التعاون الخليجى أن يفصل نفسه الى هيئتين، تختص الأولى بالشؤون الدفاعية، والأخرى بالتعامل مع المسائل الاقتصادية والاجتماعية وغيرها.

ويجد الاتحاد الأوروبى أن من الصعب عليه وضع "سياسة خارجية وأمنية مشتركة" فكيف الحال بالتوصل الى سياسة دفاعية مشتركة حتى بالرغم من أن كل أعضاء الاتحاد الأوروبى تقريبا هم أيضا أعضاء فى حلف الناتو حيث توجد سياسة مشتركة منذ سنوات عديدة . لذا فان الاختلافات فى السياسة الخارجية يجب ألا تقلق – دون داع – مجلس التعاون الخليجى، ويجب ألا يسمح لها بوقف اتخاذ قرارات دفاعية مصيرية. والمملكة العربية السعودية بحكم مساحتها وثروتها النسبية تمتلك اليد العليا بين دول المجلس، وهو وضع ينظر اليه آخرون من هذه الدول ببعض الاحترام وشئ من الاستياء، وينطبق الوضع نفسه على نظرة الأعضاء الأوروبيين فى حلف الناتو لدور الولايات المتحدة، لكن تلك مسألة تقبلتها الدول الأخرى الأعضاء فى الناتو واستفادت منها لدرجة كبيرة باستثناء وحيد ربما هو فرنسا. وبمقدور الولايات المتحدة فقط تحمل الموارد العسكرية اللازمة، ويعتمد الاوروبيون على الولايات المتحدة فى عمليات النقل البحرى والجوى، والمعلومات الاستخبارية التى تجمعها أقمار التجسس والاسناد بالصواريخ والقاذفات بعيدة المدى وبالطبع الدعم النووى، ويجب على مجلس التعاون أن ينظر للمملكة العربية

السعودية من المنظور نفسه ويقدر زعامتها فى الأمور العسكرية مقابل مساهمتها الأعظم فى الدفاع المشترك . ومثل هذا الاختلاف يجب ألا يمتد لكل جوانب السياسة الخارجية، تماما كما هو الحال في الاختلافات العلنية بين الولايات المتحدة وأوروبا حول البوسنة على سبيل المثال .

ولا تتحقق القدرة العسكرية بالقوة البشرية أو قوة السلاح وحدهما، بل تساهم عوامل عديدة أخرى فى بناء قوة عسكرية يعتد بها، وأهم ثلاثة عوامل هى التنظيم والتخطيط والتدريب، وفى حقيقة الأمر فان العوامل الثلاثة متداخلة، فمن دون تنظيم لا يمكن أن يكون هناك تخطيط، ومن دون تخطيط فانه ليس بالامكان تنفيذ التدريب الصحيح، ثم بالطبع لا يمكن لأى تنظيم أن يعمل بكفاءة من دون تدريب، وجاء نجاح الناتو من هذه العوامل الثلاثة،الا أن هذا النجاح ما كان ليتحقق لولا تنسيق بين الدول الاعضاء تمثل فى انشاء مقر قيادة متعدد الجنسيات يكون فى أوقات السلم مسؤولا عن التخطيط وتنظيم التدريب على المستويات العليا .

توسعة مجلس التعاون الخليجى :

هناك افتراض بأن أمن مجلس التعاون الخليجى يمكن ضمانه بشكل أفضل اذا ضم اليه أعضاء جدد، وفى الوقت الحالى فان توسعة منظمة للمجلس ستعني ادخال أمور اقتصادية واجتماعية اضافة الى الدفاع والأمن . والتوسعة قد تفيد الأمن، لكنها قد تعني أيضا مشكلات وتحديات داخلية تتجاوز ما يتيحه التطوير الدفاعى . فمن هم الأعضاء المرشحون للانضمام الى مجلس التعاون الخليجى؟ ان مصر وسوريا تساهمان بالفعل فى أمن المجلس من خلال اعلان دمشق – رغم ان الفائدة من استمراريته يجب أن تكون موضع تساؤل – كما أن الكلفة المتوقعة لضم أى من البلدين الى مجلس التعاون الخليجى ستكون فى أى الأحوال مانعا لضمهما . وتقدم اليمن بطلب للانضمام، لكن طلبه رفض فى قمة المجلس السابعة عشرة التى عقدت فى الدوحة فى التاسع من كانون الأول (ديسمبر) ١٩٩٦ . ويمكن لكل من المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان أن تستفيدا من الناحية

الأمنية بضم اليمن، رغم أن ذلك سيضيف المزيد الى مشكلات المجلس الداخلية.

وأخيرا هناك افتراض بأن ضم العراق بعد رحيل صدام حسين يمكن أن يوفر الشكل الاضافى اللازم لردع أى اعتداء ايراني بنجاح، وكان المجلس قد سار على هذا الطريق فى السابق ابان الحرب العراقية - الايرانية عندما نجح بتصميم فى عدم التورط فى الحرب، لكنه لم يتمكن مع ذلك من البقاء خارجها بشكل تام، فقد قام بامداد العراق بكميات هائلة من الأموال التى لم تسدد بعد، وكان جزاء هذا الكرم من مجلس التعاون الخليجى غزو دولة الكويت، وهو الأمر الذى سيساهم بالتأكيد فى معارضة قويه لضم العراق الى المجلس . وفى أوروبا، بدأ حلف الناتو برنامجا للتوسع، داعيا حتى الآن ثلاثة من خصومه السابقين فى حلف وارسو للانضمام، لذا فان العداء السابق ليس عائقا أمام عضوية المعاهدة الدفاعية. وشكل موقف روسيا المعارض لأى توسعة، وبدرجة اقل موقف أوكرانيا - وكلتاهما دولة كبيرة وقوية عسكريا - مشكلة خطيرة للناتو.

وبامكان المرء أن يعقد مقارنة بين موقف روسيا وأوكرانيا وموقف كل من العراق وايران، وهما أيضا كبيرتان وقويتان عسكريا كما أن علاقاتهما الثنائية غير مستقرة. وانضمام روسيا الى عضوية الناتو سيقود على الأرجح - على المدى الطويل -، الى انهيار المنظمة، حيث أن أحد الأهداف الرئيسية لها - لكن غير المصرح بها - هو أن تكون قادرة على مواجهة أى انبعاث جديد للعسكرية الروسية مهما كان هذا غير محتمل أو بعيد مستقبلا. ومثل روسيا للناتو فان العراق سيظل يمثل بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجى تهديدا قائما.

لقد كان أحد الاسباب التى دعت لانشاء المجلس هو مواجهة التهديدات الخارجية بشكل مشترك، والقيام بضم أحد هذه التهديدات اليه غير منطقى ولا يتسم بالحكمة، وواجه الناتو مشكلة التوسعة دون ضم روسيا من خلال التفاوض على ميثاق تأسيسى "للعلاقات المشتركة والتعاون والأمن" مع روسيا التزم بموجبه الطرفان بأن تستند علاقاتهما الى المبادئ الاتية:

- التطوير، على أساس من الشفافية، لشراكة قوية مستقرة، دائمة ومتساوية، ولتعاون يعزز الأمن والاستقرار فى منطقة أوروبا - الاطلسي.

- الاقرار بالدور الحيوي الذى تلعبه الديمقراطية والتعددية السياسية، وحكم القانون واحترام حقوق الانسان والحريات المدنية، وتطوير اقتصاديات السوق الحرة فى تنمية الرخاء المشترك والأمن الشامل.
- الامتناع عن استخدام القوة أو التهديد بها من قبل الجانبين، أو ضد أى دولة أخرى أو ضد سيادتها ووحدة أراضيها أو استقلالها السياسى، بأى شكل لا ينسجم مع ميثاق الأمم المتحدة واعلان المبادئ الذى ينظم العلاقات بين الدول المشاركة والذى يتضمنه الاعلان النهائى لهلسنكى.
- احترام سيادة واستقلال ووحدة جميع الدول، وحقها المكتسب فى اختيار الوسائل المناسبة لضمان أمنها، وحرمة الحدود وحق الشعوب فى تقرير المصير، وفقا لما نص عليه الاعلان الختامى لهلسنكى ووثائق مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى الأخرى.
- الشفافية المتبادلة فى وضع وتنفيذ السياسات الدفاعية والنظم العسكرية.
- منع نشوب الصراعات، وتسوية النزاعات بالوسائل السلمية وفق مبادئ الامم المتحدة ومؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى.
- دعم عمليات السلام المنفذة تحت مظلة مجلس الأمن الدولى أو مؤتمر الأمن والتعاون الأوروبى على أساس حالة بحالة.

وسيساهم التفاوض على اتفاقيات مشابهة بين مجلس التعاون الخليجى وكل من العراق وايران الى حد كبير فى تخفيف حدة التوتر، مما يخلق ثقة فى أمن اقليمى مستقبلى، الا أن التوصل لاتفاق على معاهدة كهذه سيستغرق سنوات كثيرة، وهناك عدد من الاجراءات الفردية التى يمكن للمجلس أن يقرها الآن لتحسين قدرته الدفاعية، وللتدليل على عزمه مقاومة أى تهديدات لسيادته، وتحسين العلاقات السياسية والاقتصادية مع قوة ما لا يتعارض مع التحضير للدفاع عن النفس ضد نفس القوة.

الحد من التسلح:

حقق الحد من التسلح فى أوروبا فعالية قصوى بين الناتو وحلف وارسو

المنحل، وبين روسيا والولايات المتحدة للحد من الأسلحة النووية، وحتى الآن لم تتضمن الاتفاقات الاقليمية سوى انشاء مناطق خالية من الأسلحة النووية (أمريكا اللاتينية، جنوب المحيط الهادى، جنوب شرقي آسيا، وأخيرا أفريقيا بما فيها الدول الاسلامية فى شمال أفريقيا) .

وتم التفاوض على معاهدة القوات التقليدية فى أوروبا أساسا بين المعسكرين، لكن حاليا - وبعد حل حلف وارسو ودعوة أعضاء سابقين فيه للانضمام للناتو - فانه يجرى ادخال تعديلات على المعاهدة كى تعكس الوضع الأمنى الجديد لكن من دون تغيير فى بنود التحقق والشفافية .

والقيود على مخزونات الأسلحة التى تقررت أساسا فى المفاوضات بين الكتلتين سيتم ارساؤها حاليا على أرضية كل دولة بدولتها على أن تتضمن أيضا عدد أسلحة دول أخرى - المعروفة بالقوات المرابطة - الموجودة على أرض تلك الدولة . وبالامكان تطبيق هذه المعاهدة المعدلة على الخليج ومنطقة الشرق الاوسط الأوسع، وبالتحديد متطلبات الكشف عن مخزونات السلاح ومواقعها والسماح بالتفتيش عليها .

وتتضمن اتفاقية مؤتمر الأمن والتعاون الاوروبى حول اجراءات بناء الثقة والأمن بندا ينص على تبادل المراقبين فى المناورات العسكرية، ويمكن تطبيق هذا فى الخليج أيضا .

واقترح الاتحاد الأوروبى الغربى بالفعل معاهدة للاستقرار فى البحر المتوسط يمكن أن تتضمن مجموعة من اجراءات بناء الثقة وفقرة تتضمن تحديدا لعدد ومدى الصواريخ التى يمكن ان يتم نشرها، واذا ما تم انشاء مثل هذه المنطقة فانه يمكن توسعتها باتجاه الشرق لتضم دول الخليج .

وهناك أيضا معاهدة لم تطبق بعد للحد من التسلح الأوروبى الأطلسي، هى معاهدة الأجواء المفتوحة التى من شأنها السماح للدول الموقعة عليها بالمراقبة الجوية لأراضي الدول الأخرى الموقعة، والمراقبة الجوية تشكل تطفلا أقل بكثير من ذلك الذى يحيط بعمليات التفتيش والمراقبة الارضية، لذا فان معاهدة مثل الأجواء المفتوحة يمكن أن تشكل وسيلة منطقية للبدء فى البحث عن اجراءات لبناء الثقة والأمن فى منطقة الخليج .

لقد تمت الاشارة فى موضع سابق الى المعاهدات الدولية الثلاث للحد من الأسلحة النووية والكيماوية والبيولوجية. وقد وقعت ايران المعاهدات الثلاث لكن العراق لم يوقع الا على معاهدتي حظر الأسلحة النووية والبيولوجية. وهناك اجراء دولي آخر يتمثل فى سجل الأمم المتحدة للأسلحة التقليدية الذى أنشئ عام ١٩٩٢ لتشجيع الشفافية فى تملك الأسلحة، عن طريق دعوة الدول لتقديم تفصيلات عن وارداتها وصادراتها التى تمت خلال العام السابق لأنواع معينة من الأسلحة. ومنذ عام ١٩٩٢ كشفت ١٣١ دولة - ٧٠ ٪ من اجمالى أعضاء الأمم المتحدة - فى مناسبة واحدة على الأقل عن وارداتها أو صادراتها فى هذا المجال، وفعلت ٥٨ دولة ذلك طوال السنوات الأربع السابقة، وللأسف فان أيا من دول مجلس التعاون الخلجى لم تستجب بعد لهذا السجل الدولى، اضافة الى عدد من الدول الأخرى فى الشرق الاوسط (الجزائر، المغرب، سوريا، تونس، اليمن)، ولم يستجب العراق أيضا، لكن ايران فعلت ذلك عامي ١٩٩٢ و١٩٩٣. وفى الحقيقة فان تفاصيل واردات دول المجلس من السلاح موجودة فى ردود مصدرى السلاح الرئيسيين، الذين يقدم جميعهم باستثناء كوريا الشمالية كشوفا بذلك للأمم المتحدة كل عام، لذا فان التجاوب مع سجل الأمم المتحدة لا يضر بالأمن أو الخطط العسكرية، لافى مجلس التعاون الخليجى، ولا فى الشرق الاوسط، وسيكون خطوة أولى سهلة يمكن اتخاذها نحو القبول بالحاجة الى قدر أكبر من الشفافية فى المنطقة.

والمشاركة النشطة في اجراءات للحد من التسلح هي احدى الطرق لتقليص حدة التوتر والشكوك في المنطقة، وتشكل مجموعة العمل الخاصة بالحد من التسلح والأمن الاقليمي المنبثقة عن مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ منبرا مثاليا لمناقشة هذه القضايا، لكنها لسوء الحظ وكبقية مجموعات العمل متعددة الأطراف التي شكلها مؤتمر مدريد، لا تحقق الا قدرا ضئيلا من التقدم.

تطوير القدرة الدفاعية لمجلس التعاون الخليجى:

يمكن لمجلس التعاون الخليجى أن يشير الى قوة درع الجزيرة كمثال على تعاون وثيق، لكن هذه القوة - مثلها فى ذلك مثل الفرقه الفرنسية - الألمانية التى

نالت قدرا كبيرا من الدعاية – ليست سوى ممارسة فى العلاقات العامة وليست قوة ناجحة بالشكل الجاد الذى يجب أن تكون عليه قوة تحالف عسكرى. وأصابت سلطنة عمان كبد الحقيقة باقتراحها فى أوائل التسعينات تشكيل قوة من ١٠٠,٠٠٠ رجل تحت قيادة موحدة، وحتى هذا العدد – رغم أنه غير كاف – لم يجد تأييدا من دول المجلس الأخرى. كما أن هذا الرفض لاقتراح منطقى لا يبعث برسالة مشجعة حول التضامن داخل المجلس. وكما هو الحال فى الناتو، فان القوة الضاربة للقوات المسلحة لكل دولة من دول المجلس يجب أن تلتزم بالانضمام الى الحلف فى حال نشوب أزمة.

واذا ما أريد لمجلس التعاون الخليجى أن يحقق – كقوة ردع – النجاح نفسه الذى حققه الناتو، فعليه أن يتبنى بعض مبادئ الناتو. يجب أن يكون هناك أولا مقر دائم لقيادة عسكرية للمجلس يعمل فيه اضافة الى الضباط العسكريين، دبلوماسيون تكون مهمتهم التعامل مع المسائل السياسية، وتكون هذه القيادة مسؤولة عن تشكيل السياسة بما فى ذلك – وهو الأهم – سياسة شراء السلاح وتوحيده مستقبلا (وكان الشراء المشترك أحد الأهداف الأساسية للمجلس عندما تأسس عام ١٩٨١). وتشكل القيادة حلقة وصل بين الجهاز العسكرى للمجلس وحكومات الدول الست، وعندما تتحسن العلاقات مع العراق وايران، يجب – وكما هو حاصل لدى الناتو وروسيا – اعتماد فريقى ارتباط من البلدين لمقر القيادة كاسهام رئيسي فى الشفافية.

ويعمل تحت هذا المستوى من القيادة السياسية عدد من مقار قيادة العمليات متعددة الجنسية، للتخطيط والقيادة فى زمن الحرب، والتدريب فى زمن السلم. ويمكن انشاء مقرين رئيسيين لقيادة القوات البرية، يكون أحدهما مسؤولا عن منطقة الحدود البرية بين المملكة العربية السعودية ودولة الكويت من ناحية والعراق من ناحية أخرى، والمقر الآخر يكون مسؤولا عن الجناح الساحلى، ويمكن أن يتولى أيضا العمليات البحرية للمجلس. ويحتاج الأمر الى مقر قيادة مركزى للقوات الجوية لتنسيق الدفاع الجوى عن كامل دول المجلس ولتوجيه الموارد الهجومية والاسناد لمقرى القيادة البريين. وثمة تنسيق الى حد ما فى مجال القوات الجوية،

لكن جميع رادارات الانذار المبكر موجودة على أراض سعودية، بينما يفترض الحصول على التغطية الأفضل وجود رادار فى دولة الكويت اضافة الى آخر يمكن أن يكون قريبا من مضيق هرمز.

وهذه الشبكة من مقرات القيادة متعددة الجنسية تتطلب تأمين شبكة اتصالات، وهو أيضا هدف آخر من الأهداف الأساسية لمجلس التعاون الخليجى. ويجب اعطاء انشاء هذه الشبكة أولوية. واذا ما أريد للمجلس أن يشكل رادعا للعدوان له صدقيته، فيجب ألا يكتفى أعضاؤه بالعمل سويا وعن قرب، لكن يجب أن يظهروا أنهم يفعلون ذلك، لهذا السبب فان توفير الوسائل أمر ضرورى يجب عدم تأخيره فترة أطول.

والتدريب المشترك سيكون مفيدا عسكريا اضافة الى ابرازه للتضامن. وهناك عدد من كليات الأركان حاليا يدرب بعضها طلبة من دول أخرى، والأفضل أن يتم توحيد هذه الكليات - ليس في مبنى واحد - لكن تحت لواء المجلس بحيث تدرس جميعها المناهج نفسها والنظم العسكرية نفسها، وبمرور الوقت يجب ضم طلبة من العراق وايران - كما يفعل الناتو بضم ضباط من روسيا وأعضاء آخرين من حلف وارسو المنحل - لتحسين العلاقات بين رتب الضباط المختلفة، وأيضا - مرة اخرى - لتعزيز الشفافية. واضافة الى كليات الأركان التى تدرب ضباطا من رتبة نقيب و رائد يجب انشاء كليات للضباط الأعلى، من رتبة عقيد الى رتبة لواء، شبيهة ربما بالكلية الملكية للدراسات الدفاعية البريطانية التى تغطى مجالا واسعا من الموضوعات السياسية والعسكرية فى منهجها .

والعنصر الحيوى الآخر للتدريب هو عند نهاية السلم. فالأسلحة والمعدات المكلفة لا قيمة لها ان لم تكن تعمل، وفى الوقت الحاضر تتم كل عمليات الخدمة والصيانة والاصلاح لهذه الاسلحة تقريبا على أيدى اجانب، بتعاقد مباشر أو بعقود مع شركات أجنبية، وانشاء كليات فنية لتدريب مواطنى مجلس التعاون الخليجى على هذه المهارات من شأنه أن يقلل تدريجيا - والى حد كبير- اعتماد قوات دول المجلس على الأجانب فى صيانة معداتها.

الخلاصة

ينظر مجلس التعاون الخليجي وآخرون الى كل من العراق وايران باعتبارهما تهديدين ممكنين للمجلس، وهذا التهديد هو حاليا تصور أكثر من كونه واقعا.

والعراق ليس قويا بما فيه الكفاية بعد، وهو عرضة لمراقبة دولية مكثفة، وأى حركات تهديد من قبله ستواجه برد سريع كما حدث عندما أرسلت الولايات المتحدة تعزيزات فورية الى الخليج فى أيلول (سبتمبر) ١٩٩٦ بعدما استولت قوات صدام على مدينة أربيل الكردية، والحشود الأكبر التى نشرت فى آب (أغسطس) ١٩٩٥ بعد قيام وحدات من الجيش العراقى بتحركات واسعة غير معتادة جنوبا.

ولا تمتلك ايران قدرة الانزال البرمائى التى تمكنها من عبور الخليج بقوة كافية، والتهديدمن ايران سيأخذ طابعا داخليا يتمثل فى دعم التحركات الانشقاقية.

ولا دليل حاليا على نية سياسية لأى من البلدين لشن هجوم،لكن الوضع قد يتغير.

وفى الوقت الذى يبقى فيه العراق وايران خطرين قائمين، فمن الضرورى بالنسبة الى مجلس التعاون الخليجى أن يحافظ على – ويطور دون أن يوسع بالضرورة – قدرته الدفاعية كرادع ضد الهجوم، وكرسالة الى حلفائه الغربيين لاسيما الولايات المتحدة بأنه يتحمل نصيبه العادل فى هذا الصدد. ويجب على مجلس التعاون أن يظهر انه تحالف عسكرى، لا مجرد مكان يتجمع فيه الأصدقاء والدول الأخرى المعرضة لتهديد مماثل. ويتطلب هذا الأمر اقامة منظمة دائمة بمقار أركان واتصالات ضرورية للتخطيط والتدريب لمواجهة الطوارئ المستقبلية، وأيضا لتولى مسؤولية أى عمليات عسكرية دفاعية تستدعيها الضرورة، ويجب بذل جهود جادة لضمان تنسيق وتوحيد عمليات الشراء المستقبلية للسلاح.

ويجب أن تكون السياسة الخارجية لدول مجلس التعاون الخليجى موحدة تجاه قضيتين: فمع ايران، يجب أن تتمسك كجبهة موحدة بأن يتم تسوية النزاع على جزر الخليج بشكل مرض.

وتتوقع الأمم المتحدة والولايات المتحدة وحلفاء آخرون لمجلس التعاون أن يحافظ المجلس على وحدته فى الاصرار على ضرورة وفاء العراق بالتزاماته تجاه اعادة الاسرى والممتلكات الكويتية، ومساعدة "يونيسكوم" فى مهمتها للقضاء على القدرات العراقية فى مجال صناعة أسلحة الدمار الشامل.

وبعد تحقيق هذين الأمرين يجب بذل كل الجهود لتحسين العلاقات مع العراق وايران، لكن من دون أن يكون ثمن ذلك انقسام المجلس أو اغضاب حليفه الرئيسي وهو الولايات المتحدة.

وفى حالة العراق فان بامكان المجلس أن يعرض جزرة تتمثل فى وعود بتعاون مستقبلى وتلميحات باسقاط الديون بما يتناسب والعصا الامريكية المتمثلة فى التهديد بمزيد من العزلة والاجراءات العقابية.

والاختلافات فى الرأى فى أمور السياسة الخارجية الاقل حساسية، يجب ان تكون متوقعة وأن يتم قبولها كما هو حاصل فى أوروبا.

ويجب ان تكون هناك بداية للدخول فى اجراءات للحد من التسلح الاقليمى، بدءا من اجراءات لتعزيز الثقة من خلال شفافية وانفتاح يقودان الى اتفاقيات حول تحديد مخزونات السلاح، وبخاصة صواريخ أرض ـ أرض. وتدريجيا يجب التفاوض على معاهدات تهدف الى تقليل الشكوك والمواجهة، وضمان علاقات سليمة ومستقرة مع العراق وايران.

ويتعين على دول مجلس التعاون الخليجى، فى الوقت الذى تعمل فيه على الموازنة ما بين التيار المطالب بالديمقراطية والتيار والدينى، أن تتعاون بشكل كامل فى تبادل المعلومات حول الارهاب والحركات المنشقة.

ولن يتمكن مجلس التعاون الخليجى من النجاح فى تحقيق هذه الأهداف، التى ستحسن لدرجة كبيرة أمنه وتقود الى قدر كبير من الاستقرار فى الشرق الأوسط، الا اذا أدرك من هم فى موقع المسؤولية أهمية وخطورة عامل الزمن، وبضرورة التوصل لاتفاق واتخاذ قرارات. وهذه النقطة الأخيرة هى الأكثر أهمية والأصعب بالنسبة لأقتراح حلول لها.

التطور فى القدرة العسكرية

لمجلس التعاون ١٩٨٦ - ١٩٩٦

دولة البحرين: فى عام ١٩٨٦ بلغ عدد قواتها المسلحة ٢٨٠٠ رجل فى لواء واحد مسلح بمدافع من عيار ١٠٥ ملم فقط دون دبابة قتال رئيسية. أما سلاح الجو فضم ٦ طائرات (F5E) بينما ضمت البحرية زورقى صواريخ وزورقى دورية. وبحلول العام ١٩٩٦ زاد تعداد القوة الى ١١,٠٠٠ رجل فى ثلاثة ألوية (مدرع، مشاة، ومدفعية) مسلحة بأكثر من ١٠٠ دبابة من طراز (M-60 A 3)، وعشرة أضعاف قطع المدفعية، ومن بينها مدافع ذاتية الدفع من عيار ١٥٥ ملم، اضافة الى نظام متعدد الفوهات لاطلاق صواريخ يبلغ مداها ٣٢ كيلو مترا. ويمتلك سلاح الجو حاليا ١٢ طائرة من نوع (F-5) و ٢١ طائرة أخرى من نوع (F-16). أما سلاح البحرية فلديه أربعة زوارق صواريخ وستة للدورية وفرقاطتين من نوع كورفيت. وهذه زيادة كبيرة بالنسبة لدولة صغيرة.

دولة الكويت: فى عام ١٩٨٦ كان لديها ١٢,٠٠٠ رجل تحت السلاح مقسمين على ثلاثة ألوية مسلحة بـ ٢٤٠ دبابة و ٣٨ مدفعا ذاتي الدفع من عيار ١٥٥ ملم. وتكون سلاح الجو الكويتى وقتها من ٨٠ طائرة مقاتلة بينها سكاى هوك (A-4) وميراج و (F-1) وهوك. وضم سلاح البحرية ستة قوارب صواريخ وزورقى دورية. وخلال الغزو العراقى تم الاستيلاء على معظم معدات القوات البرية بينما أغرقت ثلاثة أرباع القطع البحرية أو أصيبت بأضرار فادحة، وتمكنت معظم طائرات سلاح الجو من الاقلاع خارج الكويت.

وبدأت عملية اعادة بناء القوات المسلحة الكويتية بعد التحرير. ويضم الجيش الآن ستة ألوية بينها لواء للمدفعية وآخر للمهندسين. أما التسليح فيتكون من أكثر من ٢٠٠ دبابة - بينها ٥٠ من صفقة اجماليها ٢٠٠ دبابة من نوع أبرامز (M-1) وأكثر من ٢٠٠ عربة قتال مدرعة - بينها العربات الروسية (BMA) وواريور

البريطانية – اضافة الى ٤٠ مدفعا ذاتى الدفع وتسع راجمات صواريخ وست من عيار ٣٠٠ ملم متعددة الفوهات. وما تزال فى الخدمة فى سلاح الجو طائرات ميراج وهوك لكن تم شراء ٤٠ مقاتلة من نوع (F/A 18) و ١٦ طائرة توكانو. أما البحرية فكل ما لديها حتى الآن هو زورق صواريخ وآخر للدورية خرجا سليمين من الحرب، لكنها تنتظر تسلم الدفعة الأولى من طلبية تتضمن ثمانية زوارق سريعة فرنسية الصنع من نوع كومباتنت.

سلطنة عُمان: تكون الجيش العمانى من ٢١,٠٠٠ رجل عام ١٩٨٦، وهو ما يوازى حجم لواءين مسلحين بحوالى ٤٠ دبابة معظمها من نوع تشيفتين البريطانى و ١٢ مدفعا ذاتى الدفع و ٨٠ مدفعا أكثر من نصفها من عيار ١٠٥ ملم أو أقل. وضم سلاح الجو ٥٠ طائرة مقاتلة بينها جاغوار وسترايك ماستر اضافة الى طائرات أقدم من نوع هنتر. وضم سلاح البحرية أربعة زوارق صواريخ وأربعة قوارب دورية. وبحلول عام ١٩٩٦ تضاعف عدد الجيش الى ٤٣,٠٠٠ رجل وتم تشكيل لواء ثالث. كما تضاعف عدد الدبابات بخمسين أخرى فى طريقها للتسليم، وطورت المدفعية من خلال ٢٥ مدفعا من جنوب افريقيا من نوع (G-6) ذاتية الدفع من عيار ١٥٥ ملم. ولم يرتفع عدد طائرات سلاح الجو لكن تم احلال طائرات تدريب من طراز (BAC 167 COIN) ودشنت البحرية فرقاطتى صواريخ وثلاثة زوارق بحرية فى السنوات الثلاث الاخيرة.

دولة قطر: كانت القوات المسلحة القطرية تضم ٦٠٠٠ رجل عام ١٩٨٦ فى فوج للحرس الأميرى وأربع كتائب ببطاريات اسناد. وتضمنت معدات الجيش ٢٤ دبابة من نوع (AM-30)، و ٣٠ من نوع (AM X-10 PAIFV)، وستة مدافع فرنسية ذاتية الدفع عيار ١٥٥ ملم من نوع (F-3) وكان العمود الفقرى لسلاح الجو ١٤ طائرة مقاتلة ميراج (F-1) بينما تكون سلاح البحرية من ثلاثة زوارق صواريخ وستة زوارق دورية. وفى الوقت الذى تضاعف فيه عدد القوات المسلحة الى

١١,٠٠٠ رجل تقريبا عام ١٩٩٦ فقد ظلت المعدات – باستثناء المدفعية – عند مستواها نفسه تقريبا.

ويمتلك الجيش القطرى حاليا ٢٤ مدفعا عيار ١٥٥ ملم من نوع (F-3) و٢١ مدفعا من جنوب أفريقيا من نوع (G-5) ذاتية الدفع عيار ١٥٥ ملم و ١٥ مدفع مورتر من نوع برانت عيار ١٢٠ ملم. وأحال سلاح الجو معظم طائرات (F-1) للاستيداع واشترى ست طائرات ألفا و ٢٠ مروحية هجومية، ثمان منها مسلحة بصواريخ اكزوست و ١٢ بصواريخ هوت المضادة للدبابات. وسيتم تسليم ١٢ مقاتلة ميراج ٢٠٠٠ خلال العام الحالى. وتسلمت البحرية عام ١٩٩٦ قاربين من أربعة قوارب فوسبر ثورنى كرافت من فئة (VITA). ووقعت دولة قطر فى نهاية ١٩٩٦ عقدا رئيسيا مع بريطانيا لتزويدها بطائرات هوك للتدريب، وصواريخ ستار بيرست أرض – جو المحمولة، اضافة الى ٤٠ مدرعة من نوع بيرانها.

المملكة العربية السعودية: شهدت المملكة أكبر تعزيز للقوات العسكرية بين دول مجلس التعاون الخليجى، فقد ارتفع عدد الرجال تحت السلاح من ٦٧,٠٠٠ عام ١٩٨٦ الى ١٦٢,٠٠٠ رجل فى عام ١٩٩٦. وتمثلت الزيادة فى (٣٠,٠٠٠ رجل فى الجيش و٤٧,٠٠٠ فى الحرس الوطنى و١٠,٠٠٠ فى البحرية و٨٠٠٠ فى سلاح الجو والدفاع الجوى). وأضيف لواء مشاة مدرع وثلاث كتائب مدفعية.

كما تم تشكيل قيادة للملاحة الجوية العسكرية. وارتفعت قوة الدبابات من ٤٥٠ الى ١٠٨٠ لكن من غير المحتمل أن تتوافر أطقم بشرية لها جميعا. وتم شراء ٤٤٠ دبابة من نوع أبرامز (M-1) اضافة الى ٣٠٠ اخرى من نوع (M-60A3).

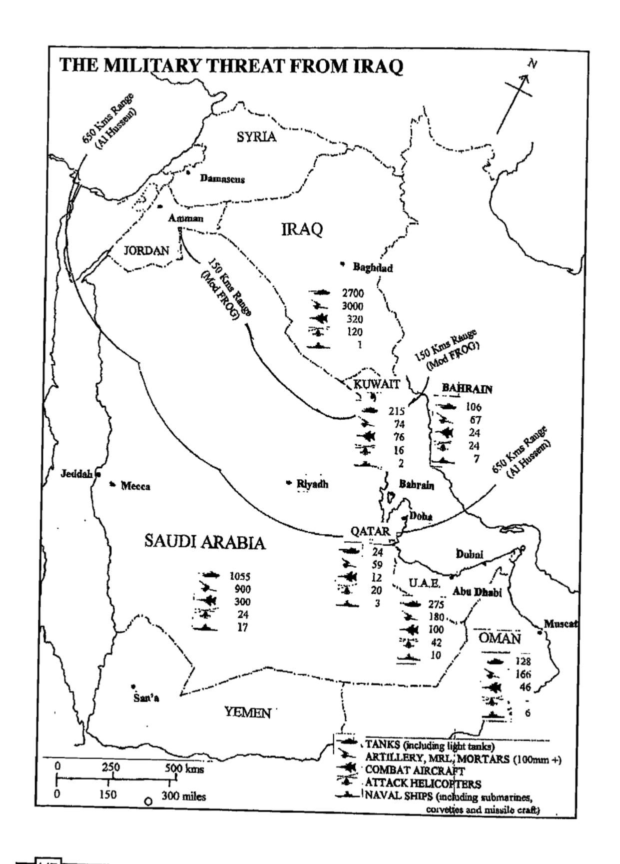
وأضيف أيضا أكثر من ١٠٠٠ ناقلة جنود مدرعة من نوع (M-113) وبرادلى (M-2 AIFV) ولم تتغير قوة المدفعية كثيرا، وكانت الصفقة الرئيسية الخاصة بها ٦٠ قاذفة صواريخ متعددة الفوهات من نوع (ASTROS-II). واضاف سلاح الجو حوالى

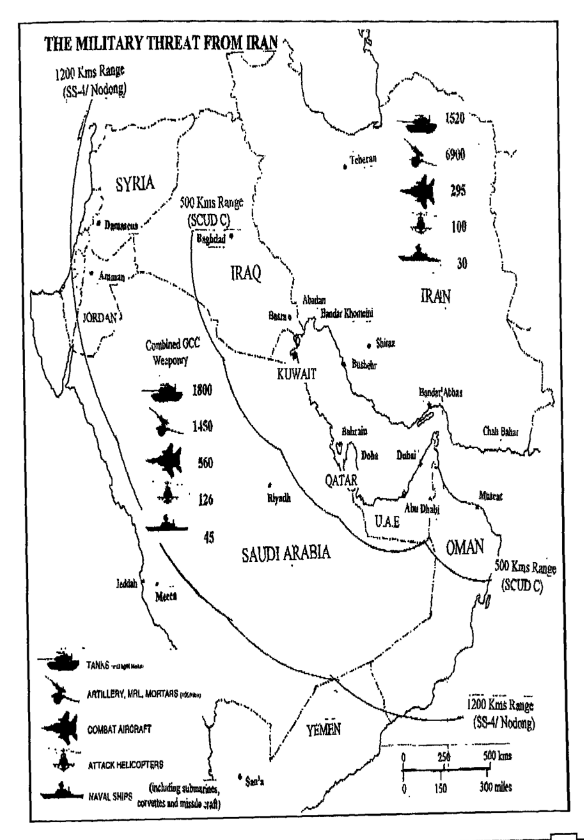
١٠٠ مقاتلة بينها ٦٠ طائرة أو أكثر من نوع (F-16) و ٤٥ من نوع تورنادو (IDS) و ٣٠ طائرة تدريب من نوع هوك بدلا من عدد من طائرات (F-5).

وأضاف سلاح الجو أيضا عددا من صهاريج الوقود الطائرة من نوع (KE-3A) و (KC-130H) للتزود بالوقود فى الجو، وقوة انذار مبكر تتكون من خمس طائرات من نوع (E-3A) و١٢ مروحية هجومية. وينتظر أن يتسلم سلاح الجو السعودى أكثر من ٦٠ مقاتلة من نوع (F-15 S) بحلول عام ٢٠٠٢. وتم تعزيز البحرية بشكل أقل حيث أدخلت أربع سفن من نوع سانداون لكشف الألغام، وينتظر أن تتسلم فرقاطتين فرنسيتين من طراز لافاييت، وتم التعاقد على فرقاطة ثالثة من النوع نفسه فى أيار (مايو) الماضى ستجهز بصواريخ استر (SAM 10) الجديدة.

دولة الامارات العربية المتحدة: أضافت ٢٠,٠٠٠ جندى الى قواتها المسلحة منذ عام ١٩٨٦،لكن نسبة غير المواطنين فيها ما تزال تبلغ ٣٠٪. وتوجهت معظم الزيادة للجيش، الذى أضاف ثلاثة ألوية مشاة أحدها آلي. وجرى التعاقد على حوالى ٤٠٠ دبابة فرنسية من نوع كليرك، تم تسليم مايصل الى ١٠٠ منها حتى الآن، اضافة الى ٣٣٠ من نوع (BMP3 AIFV) الروسية. وعززت قطع المدفعية بشراء ٧٢ مدفعا من نوع (G-6) ذاتي الدفع عيار ١٥٥ ملم من جنوب أفريقيا، و ١٨ قاذفة صواريخ متعددة الفوهات من نوع (LAU-97) عيار ٧٠ ملم، و٤٨ قاذفة صواريخ متعددة الفوهات عيار ١٢٢ ملم من نوع (FIROS-25) و٨٥ مدفعا عيار ١٥٥ ملم من نوع (M-109 A3) ذاتي الدفع من هولندا سيتم تحديثها الى (L 47) القياسي قبل شحنها وذلك عن طريق اضافة ماسورة جديدة توفر مدى يبلغ ٢٤ كيلو مترا. وتمتلك دبى قاذفات صواريخ سكود (BSSM) وتم تحديث سلاح الجو بالكامل تقريبا. وأصبحت المقاتلات المخصصة للهجوم الأرضى ثلاثة أسراب مقارنة بثلاث مقاتلات من نوع ألفا عام ١٩٨٦. وتضم الأسراب الثلاثة ٣٤ طائرة هوك وتسع طائرات ميراج (2000-E)، وتم احلال مقاتلات ميراج (2000 EAD) محل ميراج (5-AD) الأقدم، كما تم شراء ثمان طائرات استطلاع

من نوع ميراج (2000 RAD)، واضيفت الى قوة المروحيات الهجومية ٢٠ مروحية أمريكية من نـــوع (AH-64 A)، وتوجد خطط لطلب ما يصل الى ٨٠ مقاتلة حديثة لكن لم يتم اتخاذ قرار بشأن طرازها بعد. وتم تعزيز القوة البحرية بشكل كبير بتدشين فرقاطة أمريكية من نوع لارسين اضافة الى زورقين صاروخيين من الطراز نفسه، كما اشترى سلاح البحرية فرقاطتين كانتا تابعتين للبحرية الهولندية سابقا وهما من نوع كورتينير يجرى تحديثهما قبل أن يتم تسليمهما. ويجرى العمل فى أبوظبى حاليا على اقامة منشآت لبناء واصلاح وصيانة السفن.


THE MILITARY THREAT FROM IRAQ
N
650 Kms Range (Al Hussein)
SYRIA
Damascus
Amman
IRAQ
JORDAN
Baghdad
150 Kms Range (Mod FROG)
2700
3000
320
120
1
150 Kms Range (Mod FROG)
KUWAIT
BAHRAIN
215
74
76
16
2
106
67
24
24
7
650 Kms Range (Al Hussein)
Jeddah
Mecca
Riyadh
Bahrain
Doha
QATAR
SAUDI ARABIA
24
59
12
20
3
Dubai
1055
900
300
24
17
U.A.E.
Abu Dhabi
275
180
100
42
10
Muscat
OMAN
128
166
46
-
6
San'a
YEMEN
TANKS (including light tanks)
ARTILLERY, MRL, MORTARS (100mm +)
COMBAT AIRCRAFT
ATTACK HELICOPTERS
NAVAL SHIPS (including submarines, corvettes and missile craft)
0
250
500 kms
0
150
300 miles



THE MILITARY THREAT FROM IRAN
1200 Kms Range
(SS-4/ Nodong)
SYRIA
500 Kms Range
(SCUD C)
Damascus
Baghdad
Amman
IRAQ
JORDAN
Abadan
Basra
Bandar Khomeini
IRAN
Teheran
1520
6900
295
100
30
Shiraz
Bushehr
Combined GCC
Weaponry
1800
1450
560
126
45
KUWAIT
Bandar Abbas
Chah Bahar
Bahrain
Doha
Dubai
QATAR
Riyadh
Muscat
Abu Dhabi
U.A.E
OMAN
SAUDI ARABIA
500 Kms Range
(SCUD C)
Jeddah
Mecca
TANKS
ARTILLERY, MRL, MORTARS
COMBAT AIRCRAFT
ATTACK HELICOPTERS
NAVAL SHIPS
(including submarines, corvettes and missile craft)
YEMEN
San'a
1200 Kms Range
(SS-4/ Nodong)
0
250
500 kms
0
150
300 miles

تعزيز أمن اقليم مجلس التعاون الخليجى
نظرة من الداخل

* الدكتور/ جون ديوك أنثوني

مقدمة:

تركز هذه الورقة على ديناميات القوة الاقليمية لمجلس التعاون الخليجى من منظورات أربعة مختلفة.

يتضمن الجزء الأول تحليلا عاما للدول الست أعضاء المجلس بالنسبة لاحتياجات الأمن الاقليمي من ناحية، والموارد التي يمكن أن تضعها كل دولة منها على الطاولة فى حقل تقاسم الأعباء من ناحية أخرى.

ويركز الجزء الثاني على التهديدات التى تتعرض لها هذه الدول. فى حين يتعامل الجزء الثالث مع السؤال التالى "فى ضوء التهديدات... ما هى السياسة والاستراتيجية العسكرية الأمريكية المناسبة؟".

ويتناول الجزء الرابع والأخير القدرات الدفاعية لاقليم مجلس التعاون ككل. ويلى ذلك كله استنتاجات ختامية.

* رئيس المجلس الوطني للعلاقات الأمريكية العربية منذ تاسيسة عام ١٩٨٣. عمل ٢٠ عاما مستشارا لوزارات الدفاع والخارجية والخزانة الأمريكية في القضايا المتعلقة بالخليج والجزيرة العربية. الرئيس المؤسس لجمعية دراسات الخليج العربية. يحمل شهادة الدكتوراة في العلاقات الدولية ودراسات الشرق الاوسط من كلية الدراسات الدولية المتقدمة التابعة لجامعة جونز هوبكنز.

المنظور الأول

أ) احتياجات الأمن :

فيما يتعلق باحتياجات الأمن الاقليمى لدول مجلس التعاون الخليجى كما ينظر اليها من داخل المنطقة، فان هناك ادراكا واضحا ولا لبس فيه بالحاجة الى استمرار التزام أمريكا وحلفاء آخرين بالقيام بما فى وسعهم لردع أي عدوان ضد اقليم مجلس التعاون الخليجى. والأمر الذي يترتب على ذلك هو الحاجة الى الدفاع عن الاقليم اذا ما فشل الردع. والأساس فى مثل هذا الالتزام، هو التصميم اللازم من قبل الولايات المتحدة للاستمرار فى دورها فى المستقبل اللامحدود. ويعتقد زعماء مجلس التعاون أنه بهذا الشكل فقط يمكن لاعضاء التحالف - وأهم عناصره الولايات المتحدة وبريطانيا وفرنسا ودول المجلس الست نفسها - أن يتعاملوا مع احتياجات الأمن المشروعة لاقليم مجلس التعاون الخليجى.

ويشدد قادة عسكريون للمجلس على الطبيعة طويلة الأمد لهذا الالتزام. ويشيرون الى أنه فى العام ١٩٩٧، وبالرغم من تغير الظروف بشكل كبير، فانه ما زال لدى الولايات المتحدة التوليفة نفسها من القلق والمصالح وأهداف السياسة الخارجية التي كانت لديها فى بداية العام ١٩٤٩، عندما اقامت البحرية الأمريكية أول مرسى دائم لها فى البحرين، وتبعه يوما بعد يوم - منذ ذلك الحين - تعزيز الوجود الأمريكى فى اقليم مجلس التعاون الخليجى.

وطبيعة الوجود المبكر - والقناعات والالتزامات التى تقف خلفه - كانت فى ذلك الوقت رمزية الى حد بعيد، فعدد القوات الأمريكية ومخصصاتها المالية كانت ضئيلة، كما كانت القوة السياسية والعسكرية البريطانية ما زالت دون منازع، ولكن حتى فى ذلك الوقت، كانت النظرة بعيدة الأمد للولايات المتحدة واضحة. وتسعى دول مجلس التعاون الخليجى الى استمرار نفس الرؤية والقيادة حاليا وفى المستقبل المنظور.

ب) أبعاد الطاقة والاقتصاد وتقاسم الأعباء :

استغرقت مرحلة التخطيط والتحضير لمواجهة بعض التهديدات لاقليم

مجلس التعاون الخليجى، عقودا من السنوات، وربما ستستغرق مثلها مرة أخرى، والدليل على ذلك هو قرار المملكة العربية السعودية عام ١٩٧٤ الاستعداد لما قد يمكن أن يكون تهديدا محتملا من العراق، وهو ما حدث عام ١٩٩٠. وتحسبا لتهديدات أخرى، كتلك التى يتضمنها باستمرار الخطاب الايراني الحالي ، مع رفض ايران المتصلب مناقشة مسألة السيادة على ثلاث جزر متنازع عليها مع دولة الامارات العربية المتحدة، وطموحها الدائم بأن تصبح القوة المهيمنه فى الخليج، فان الأمر يتطلب استعدادات على المدى القصير. ولكن سواء كان هذا المنظور قريب المدى، متوسطه أو طويله، فان على دول مجلس التعاون الخليجى أن تعمل على الحفاظ على أشياء ثلاثة هي .. سيادتها الوطنية واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها، ويتعين عليها أن تفعل ذلك فى الوقت نفسه الذى تفى فيه بحاجة اقتصادية ذات أهمية عظمى، محليا ووطنيا واقليميا وعالميا، هي الحاجة الى ضمان استمرار انتاج وتصدير الموارد الهائلة التى تملكها من النفط والغاز.

ولا يساور زعماء مجلس التعاون الخليجى أى قلق ازاء طبيعة الاهتمام الطاغي بدولهم من قبل الولايات المتحدة ودول حليفة اخرى، فهم يدركون أن الولايات المتحدة - مثلها فى ذلك مثل دول أخرى بينها أعضاء مجلس التعاون نفسه، تسعى لمصالحها. وعلى قمة المصالح المادية للولايات المتحدة والدول الأخرى الأعضاء فى التحالف، تتربع حقيقة أن دول مجلس التعاون الخليجى تتحكم فى ٦٠ بالمائة من الاحتياطيات العالمية المؤكده من النفط و ١٥ بالمائة من احتياطيات الغاز.

وفي هذا الصدد، يتذكر المرء عبارة تضمنها ملصق شاع استخدامه على دعاميات السيارات قبل عدة سنوات تقول "انه الاقتصاد يا غبى" . لكن لو كان نفاذ البصيرة الأعمق، والوعى الأشمل، هو الهدف فان العبارة الأكثر دقة على مثل هذا الملصق كانت يجب أن تقرأ "انها الطاقة يا غبى" ، لأن الطاقة هي محرك جميع الاقتصادات.

وعلى المستوى الأضيق، فان زعماء دول مجلس التعاون الخليجى يدركون

حاجتهم الخاصة، وحاجة الولايات المتحدة وأعضاء التحالف الآخرين، الى حماية منشآت انتاج النفط وأنابيبه ومصافيه وخزاناته وخطوطه البحرية وموانئ تصديره في بلادهم .

وفي أزمة الكويت عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ عندما حرمت السوق الدولية من ٤,٥ مليون برميل من النفط الخام يوميا نتيجة قرارات مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ضد العراق، كان رد فعل مجلس التعاون الخليجي وحساسيته أبعد ما يكونان عن السلبية، وواجه الأعضاء الأربعة في أوبيك من بين دول هذا المجلس أعضاء آخرين بشكل مباشر في سجال ساخن حول ما يجب على الاعضاء القيام به، وفي النهاية نجحوا في استصدار قرار يخولهم وأعضاء آخرين سد النقص فورا .

ولقد كان هذا القرار ذو تأثير بالغ لاحقا على مجرى النزاع . فبضربة واحدة، حرمت دول مجلس التعاون الخليجي ترسانة صدام حسين الاستراتيجية مما كان سيصبح ميزة عراقية رئيسية . لقد فعلت هذه الدول ذلك لأسبابها الاستراتيجية الخاصة، ادراكا منها - على سبيل المثال - بأن الولايات المتحدة والعديد من الدول التي هرعت للدفاع عنها، كانت - وما تزال حتى يومنا هذا - المستهلك الرئيسي لما تنتجه وتصدره دول مجلس التعاون الخليجي .

لذا، فان نفط وغاز مجلس التعاون الخليجي حيويان، لا للرخاء المادي للعالم فحسب، وانما ايضا للدفاع عن ذلك الرخاء . ويجب عدم الاستخفاف بما فعلته دول مجلس التعاون الخليجي في بدايات أزمة الكويت، وذلك الذي لا تزال قادرة ومستعدة للقيام به في هذا المجال ان استدعت الضرورة . انه عامل مهم لدرجة كبيرة في تقاسم الأعباء .

واحدى طرق استخلاص بعض أكثر العوامل بروزا في ثوابت الطاقة والاقتصاد والتكنولوجيا لاقليم مجلس التعاون الخليجي لدى حساب الاحتياجات الدفاعية للمنطقة تتم في ضوء الحقائق الاتية :

- الولايات المتحدة هي أكبر مستهلك ومستورد للنفط في العالم .
- مجلس التعاون الخليجي يضم أكبر منتجين ومصدرين للنفط في العالم .

- الرخاء الاقتصادى للعالم يعتمد بشكل أساسي على الوصول المضمون لمخزون النفط والغاز الموجود فى اقليم مجلس التعاون الخليجى.
- لا يوجد ند للولايات المتحدة فى مجال تكنولوجيا انتاج واستكشاف وتكرير النفط والغاز.
- الاستثمارات الأمريكية فى اقليم المجلس تتجاوز اجمالي الاستثمارات الأجنبية مجتمعة.

لكن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة لاتنحصر فى المساعدة على ضمان استمرار دول مجلس التعاون الخليجى فى انتاج النفط والغاز للتصدير، أو تعزيز وحماية الاستثمارات الامريكية فى المنطقة، فهناك أرصدة اقتصادية اخرى مهمة جدا ستتعرض للخطر ان لم تتم حماية اقليم مجلس التعاون الخليجى بشكل مناسب، من أهمها اقتصادات دول المجلس وقوة الدولار.

لقد كان الدولار لعقود طويلة وحدة النقد التى تحسب بواسطتها دول مجلس التعاون الخليجى - وكل الدول الأخرى المصدرة للنفط - مبيعاتها من النفط والغاز. ودعمها للدولار فى السراء والضراء لم يتزعزع. ويبقى مثل هذا الدعم ضروريا لاستقرار الدولار واحترامه واستخدامه، وما يرتبط بذلك من استمرار سيادة النظام المالي الامريكى عالميا. والمساعدة على ضمان بقاء العملة الامريكية قوية مسألة ليست بسيطة، وهذا مثال آخر على تقاسم الأعباء.

والاعتبارات السابقة أكثر من كافية للدلالة على مصالح الحلفاء التى تحتاج الى حماية. لكن تقاسم الاعباء لدول مجلس التعاون الخليجى يأخذ - في الجانب الاقتصادى - الصيغة الاضافية المتمثلة فى قيامها بمساعدة أصدقائها وأصدقاء الولايات المتحدة بطرق مختلفة. فعلى سبيل المثال تتقدم المملكة العربية السعودية ودولتا الكويت والامارات العربية المتحدة الجميع، فى مستويات مساعداتها الخيرية والاقتصادية لدول العالم الأقل حظا نسبة الى اجمالى الناتج الوطنى وعدد السكان. وفى مجال الاغاثة من الكوارث أو المساعدات الانسانية التى تقدم لمناطق منكوبة بالحروب، تحتل دول مجلس التعاون الخليجى باستمرار مقعدا أماميا بين

أكبر مانحي المساعدات بسخاء.

وثمة وجه آخر لتقاسم الأعباء يتمثل فى أن أعضاء مجلس التعاون الخليجى كانوا – وما زالوا – قادرين وراغبين فى تحمل بعض أعباء الركود الاقتصادي فى دول أنهت الولايات المتحدة – وأعضاء آخرون فى التحالف – برامج المساعدات التنموية لها. فهناك عل سبيل المثال العديد من الدول الشرق أوسطية المهمة للأمن القومي الامريكى والمصالح المرتبطة به، التى لم تعد تتلقى الحجم نفسه من المساعدات الاقتصادية الامريكية التى كانت تتلقاها فى السابق، ويشار هنا الى حالات مثل مصر والمغرب وسوريا وتونس. ولا يدرك سوى عدد محدود من الأمريكيين – مع ذلك – أنه فى الوقت الذى قلصت فيه الولايات المتحدة مستوى مساعداتها الاقتصادية لهذه الدول وكثير غيرها، فان مساعدات دول مجلس التعاون الخليجى التى تقدم لها غالبا على شكل استثمارات وقروض تنموية بشروط ميسرة للبنى التحتية، مستمرة فى الزيادة، وهذه المساعدات ذات أهمية غير هامشية، انها حساسة فى استقرار هذه الدول وحفظ أمنها والاعتدال فى سياستها الخارجية.

فى حالة مصر وسوريا، البلدان اللذان حاربت قواتهما المسلحة الى جانب القوات الامريكية وقوات مجلس التعاون لتحرير الكويت، من الضرورى ضمان استمرار دعمهما الجيو – سياسى والعسكرى لدفاع اقليم مجلس التعاون الخليجى، سواء الآن أو مستقبلا.

وفى مجال الدفاع الخارجى، فان تقاسم الأعباء يأخذ مرة أخرى شكل الحجم الضخم من المساعدات المادية النوعية. وهذا مجال انتفعت منه، ولا تزال، الولايات المتحدة والحلفاء الآخرون لدول مجلس التعاون الخليجى. لقد أنتجت دول المجلس كميات مجانية كافية من الوقود لتمكن بها دول التحالف من النجاح، سواء في انهاء الحرب الايرانية العراقية – التى استمرت من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ – أوفي تحرير دولة الكويت عام ١٩٩١. وهذا نوع من العبء الذى لا يمكن أن يشترك فى تقاسمه حلفاء شرق أوسطيون آخرون للولايات المتحدة، كمصر واسرائيل والمغرب وتونس وتركيا، حتى لو أرادوا ذلك.

ومن الصعب الاستهانة بتقدير قيمة الاسهامات العينية لدول مجلس التعاون الخليجى. فبالاضافة الى الوقود المجانى - وهو جزء مهم - قدمت هذه الدول كميات هائلة من المياه والكهرباء - مجانا أيضا - وكان تخصيصها ضروريا لانهاء الحرب الايرانية العراقية، وبعد ذلك تحرير دولة الكويت. ولم تكتف هذه الدول نفسها على مدى عقود، بأن تدفع نقدا للبنى التحتية للقواعد الحيوية الجوية والبحرية والبرية القائمة، والمستعدة دوما للدفاع عنها، بل عملت أيضا على ضمان أن تبنى هذه القواعد أساسا بشكل منسجم مع مقاييس الحلفاء كي تعزز فاعليتها اللوجيستية والعملياتيه.

ويوجد عنصر آخر للمصالح الاقتصادية الأمريكية معرض للخطر فى الخليج غير النفط والغاز، هذا العنصر هو الجالية الأمريكية المكونة من ٥٠,٠٠٠ رجل أعمال وممثلي شركات وعائلاتهم يعيشون ويعملون جميعا فى دول مجلس التعاون الخليجى. وهؤلاء الأفراد ليسوا منعزلين أو فى جزيرة بمفردهم،انهم يحظون بالدعم على صعيد الولايات المتحدة من حوالي مليوني أمريكى آخرين يعتمدون فى دخلهم على صادرات الشركات الأمريكية الى دول مجلس التعاون الخليجى واستثماراتها وخدماتها فى هذه الدول .

وأخيرا فان هناك ثلاث مصالح اقتصادية أمريكية مهمه ومعرضة للخطر هى: (١) ان دول مجلس التعاون الخليجى كانت لسنوات الضامن الرئيسي للدين القومي الامريكى عن طريق مشترياتها من أدوات الضمان التى تصدرها وزارة الخزانة. (٢) بين أكثر من ٢٠٠ دولة فى العالم تحتل دول مجلس التعاون الخليجى المركز الرابع عشر فى ترتيب الشركاء التجاريين للولايات المتحدة، و(٣) تحتل الولايات المتحدة اما المركز الأول أو أحد المراكز الخمسة الأولى فى ترتيب الشركاء التجاريين مع كل دولة من دول مجلس التعاون الخليجى. وفى وقت يحتل فيه التصدير أقصى اهتمام يشهده الاقتصاد الامريكى فى تاريخه البالغ ٢٠٠ عام، فليس بوسع أحد الاستخفاف بحقيقة أن الحجم السنوى لتجارة الولايات المتحدة مع السعودية وحدها يتجاوز تقريبا حجم تجارتها مع بقية دول الشرق الاوسط مجتمعة.

من شأن التحليل والحقائق السابقة أن تساعد على دفن الانطباع السطحي – الزائف والمضلل جدا بين العديدين – بأن المصالح الاقتصادية للولايات المتحدة فى اقليم مجلس التعاون الخليجى محصورة فى النفط فقط. صحيح أن ضمان وصول موارد نفط الاقليم يظل اكثر المصالح الاقتصادية الأمريكية عرضة للتهديد، لذا فان الدفاع عنه حيوي، لكن عدد وتنوع المصالح الاقتصادية – كما أوضحنا سابقا – كبير أيضا، وهذه المصالح الأخرى التي تمثل قيمتها الاقتصادية الاجمالية بلايين الدولارات، اضافة الى قيمة نفط وغاز الاقليم، هي أيضا بحاجة الى الحماية.

ح) الأبعاد السياسية والديبلوماسية:

من البديهى، في عالم أو اقليم أكثر كمالا، ألا تكون هناك ضرورة لاستخدام القوة العسكرية لحماية المصالح. لكن المنطقة المعنية هي منطقة شهدت أعتى صراعين فى العالم خلال العقد الماضي. وحتى حاليا، بعد ست سنوات من نهاية الصراع الأخير، تبقى منطقة الخليج احدى أكثر مناطق العالم خطورة، ويبقى أمنها – الآن وفي المستقبل – غير مؤكد. وفي مثل هذه الظروف، حيث يسود المسرح سلام قلق وهش جدا، فان بمقدور المهارات السياسية والديبلوماسية أن تحدث تغييرا كبيرا فى حقيقة وجوب اللجوء لاستخدام القوة لضمان الدفاع عن الاقليم، وعلى الاتجاه المعاكس، فى ما اذا كان السلام الحالي يمكن أن يصبح مستقرا ومبشرا برخاء اقليمى أكبر.

واذا ما استدعت الضرورة أن تستخدم دول مجلس التعاون الخليجى أو حلفاؤها، القوة مرة أخرى فأنه لا يمكن ترك اجراءات معينة للحظة الأخيرة، أو – وهو الأسوأ من ذلك – للصدفة. وعلى السياسيين والديبلوماسيين، استباقا لأى نزاع محتمل، أن يكونوا قد توصلوا على الأقل الى شكل من الالتزام التحالفي الحكومى الكفيل بدحر أي عدوان ضد دول المجلس ومنعه من التوسع.

ومن المناسب فى هذا الصدد طرح السؤال الآتى: ما هى الموارد السياسية والديبلوماسية التى قدمتها دول مجلس التعاون الخليجى لقضية تعزيز أمن الاقليم؟

في مجال توظيف امكاناتها السياسية والديبلوماسية، فان هناك حالات عديدة تمكنت فيها حكومات المجلس من احداث أكثر من مجرد تغيير هامشي، سواء فى حل مشكلات اقليمية أو منع نشوب نزاعات عديدة.

وفي احدى هذه الحالات، فى النصف الثاني من الثمانينات، ضمت الولايات المتحدة و دول مجلس التعاون الخليجى – وباكستان – جهودها السياسية والديبلوماسية وامكاناتها الأخرى من أجل تحقيق انسحاب القوات السوفياتية من أفغانستان. وساعدت دول المجلس – أيضا – عن طريق تجميد علاقاتها مع الاتحاد السوفياتى طوال أغلب فترة الأعوام الثمانية. كما قدم عدد من أعضاء المجلس – فى مقدمتهم المملكة العربية السعودية – مساهمات جوهرية نحو تحمل الأعباء الاقتصادية لتحرير افغانستان. وقدمت سلطنة عمان، الأقرب الى النزاع، مساهمات لوجستية عديدة ومهمة أيضا.

وفى حالة أخرى وظفت دول مجلس التعاون الخليجى مهاراتها السياسية والديبلوماسية في جهد ناجح متعدد الجنسيات أنهى النزاع الايرانى العراقى. وبقيامها بذلك، نجحت هذه الدول فى منع انتشار الراديكالية والثورة الموحى بها ايرانيا الى اقليم المجلس. وكان حجر الزاوية الديبلوماسي فى هذه الحملة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٥٩٨ الصادر فى ١٥ تموز (يوليو) ١٩٨٧، والذى دعا الى وقف فورى لاطلاق النار، فقبله العراق فى اليوم التالى لصدوره، بينما قبلته ايران بعده بثلاثة عشر شهرا وأدى الى انهاء النزاع.

والحقيقة التى تغاضى عنها كثيرون فى ذلك الوقت كانت:

(١) ان ذلك كان أول قرار يتعلق بصنع السلام يقره مجلس الأمن بالاجماع منذ الحرب الكورية.

(٢) ان المحصلة النهائية عكست نجاح الجهود المشتركة للولايات المتحدة ودول مجلس التعاون الخليجى التى تضمنت زيارة عواصم الدول الخمس عشرة الأعضاء فى مجلس الأمن الدولى قبل التصويت على القرار، سعيا لتصويت ايجابي.

ويعود لدول المجلس – اضافة الى مصر وسوريا – الكثير من الفضل فى نجاح سياسي ثالث في الأيام الثمانية الأولى التي تلت غزو العراق لدولة الكويت في الثاني من آب (اغسطس) عام ١٩٩٠. ففي الثالث والعاشر من آب، شكلت دول المجلس الست، تدعمها ست دول اخرى هى جيبوتي ومصر ولبنان والمغرب والصومال وسوريا، أغلبية صلبة صوتت لصالح قرارين فى جامعة الدول العربية المكونة من ٢٢ دولة. وأدان القرار الأول الغزو العراقى بقوة، بينما سمح القرار الثاني بتعبئة ونشر جيوش عربية فى المملكة العربية السعودية لمنع العراق من توسيع غزوه. وفى اليوم نفسه تبنى حلفاء دول مجلس التعاون الخليجى فى منظمة المؤتمر الاسلامى المكونة من ٥١ بلدا قرارا مطابقا تقريبا للقرار الأول الصادر عن جامعة الدول العربية.

وكان للقرارين، خاصة الأخير منهما، اسهامات رئيسية فى انهاء النزاع من خلال حشد الدعم الجيو – سياسى والديبلوماسى العربى والاسلامى لعمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء. وكان أبرز ما حققاه، أنهما شلا سيف صدام حسين الذى راهن على العكس... ارهاب جامعة الدول العربية التى اعتقد أن أحدا من اعضائها لن يتجرأ على الوقوف فى وجهه.

وفى حال عدوان مستقبلى من ايران أوالعراق ضد دولة أو أكثر من دول مجلس التعاون الخليجى، من المرجح أن تكون هذه الدول بحاجة مرة أخرى الى النفوذ الجيو – سياسى والديبلوماسى لحلفائها فى الجامعة العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي، اذ أن ذلك هو شئ لا تستطيع الولايات المتحدة تقديمه، كونها ليست عضوا فى أي من المنظمتين.

لكن الأزمة الكويتية لم تكن المرة الأولى التى نجحت فيها دول المجلس فى استخدام رصيدها الجيو – سياسى والديبلوماسى وتوظيفه الحاسم فى جهد ناجح لحل نزاع خليجى. فقد حققت – على سبيل المثال – عملا فذا قبل ذلك، فى كانون الأول (ديسمبر) ١٩٨٧. ففى مناسبة عقد مؤتمر القمة العربى فى عمان عاصمة الأردن، وباستخدام لغة منمقة ترافقها مهارة ديبلوماسية، حقق زعماء

مجلس التعاون الخليجى ما لم يتحقق من قبل فى تاريخ العرب. لقد أحرز هؤلاء الزعماء، بقيادة ولى العهد السعودى الأمير عبدالله بن عبدالعزيز، دعما بالاجماع لقرار يتناول قضية لم تطرح قبل ذلك قط لاتخاذ قرار عربى بشأنها. وأيد ذلك القرار ما كانت دولة الكويت قد قامت به من حشد مساعدة السفن الحربية الأمريكية والبريطانية والفرنسية والسوفياتية، لضمان المرور الآمن من الخليج واليه لناقلات النفط التابعة لها أو تلك المملوكة لزبائنها، التى كانت تتعرض لهجمات ايرانية متكررة. وبقيامها بذلك حققت أول قبول عربى بتدخل عسكرى أجنبى لانهاء نزاع اقليمى. ولم يسبق لايران – التى سعت لاطالة أمد الحرب – أن اضطرت لمواجهة مثل ذلك الجدار الصلب من المعارضة العربية. وبعد ذلك بثمانية شهور، وبعد أن فقدت طهران كل أمل فى الحصول على مساندة من داخل المنطقة لمواصلة المواجهة مع العراق، أو تخويف دول مجلس التعاون الخليجى كي تصمت أو تسلم، وصلت الحرب الى نهايتها.

والحالة الخامسة غير البعيدة التى تظهر أهمية الجهود السياسية والديبلوماسية فى تعزيز الأمن والاستقرار الاقليميين، هى ذات علاقة بالصراع العربى الاسرائيلى. ففى محاولة للالتقاء فى منتصف الطريق على الأقل مع الحد الأدنى من المتطلبات الاسرائيلية للسلام كانت دول مجلس التعاون الخليجى مجددة بشكل واضح. فقد قطعت أشواطا لم تسبقها اليها سوى مصر والأردن ومنظمة التحرير الفلسطينية لتؤكد لإسرائيل أنها مستعدة وراغبة فى القيام بكل ما من شأنه المساعدة على تحقيق تسوية سلمية مقبولة لأكبر عدد ممكن من الاسرائيليين واللبنانيين والفلسطينيين والسوريين.

ومثل تلك التأكيدات كانت أكثر من مجرد تأكيدات كلامية. فقد بدأت بجهود دول مجلس التعاون فى مؤتمر فاس بالمغرب عام ١٩٨٢، واستمرت خلال مؤتمر مدريد عام ١٩٩١ وما تبعه من مفاوضات متعددة الاطراف، ثم انهاء دول المجلس المقاطعة المفروضة على اسرائيل من الدرجتين الثانية والثالثة، الى أن وصلت لاستضافة زعماء اسرائيليين فى عدد من دول المجلس. وخلال هذه الفترة، لم تقم

أي مجموعة من الحكومات العربية، سوى تلك المذكورة، بتبنى توجه نشط فى القيام بما فى استطاعتها لحل الصراع العربى الاسرائيلى سلميا.

لذا، فان ما قدمته دول مجلس التعاون الخليجى تجاه حل النزاعات الاقليمية فى الماضي القريب – وما هي مستمرة فى تقديمه حاليا – جوهري وتضاهى أهميته ما تظل هذه الدول مستعدة للاسهام به – حاليا ومستقبلا – لحل تلك النزاعات، وايضا ما يساوى ذلك أهمية وهو تجنب النزاعات. واذا ما ضمت الامكانات المذكورة سابقا على أصعدة الطاقة والاقتصاد والدبلوماسية والسياسة الى منظومة من الامكانات الدفاعية أكثر صدقية وفاعلية من تلك التى تمتلكها حاليا هذه الدول، فان آفاق الاسهامات الرئيسية لهذه التركيبة فى أمن الاقليم ستكون هائلة.

د) البعد الدفاعى:

يقر قادة اقليم مجلس التعاون الخليجى دون مواربة بأن الوضع العسكرى الجماعي لدولهم ضعيف وهش ومكشوف. وجهودهم لسد ثغرات هذا الوضع دائبة، وهى متقدمة لدرجة جيدة رغم أنها لا تزال أقل من مناسبة لمواجهة فعالة لتهديدات قائمة وأخرى محتملة (سيرد ذكرها لاحقا). والحقيقة فائقة الأهمية فى ترتيبات تعزيز امكاناتها للدفاع ضد عدو عاقد العزم ، هى أن هذه الدول بنت مطاراتها ومنشآتها العسكرية البرية وفقا لمواصفات غربية، وتم تسليح جيوشها بمنظومة لا يستهان بها من العتاد الدفاعي المتكامل – خاصة الطائرات – من دول التحالف.

وبالرغم من الانتقادات الكثيرة التي توجه لهذه الاستثمارات من قبل معارضيها الاقليميين والمحليين، الا ان فعاليتها تشكل قصة نجاح لا يعرف عنها الا القليل، ولا تحظى الا بقدر ضئيل من الدعاية.

وهناك كثير من التقدير – وان كان أساسا من محللين عسكريين – لمدى التأثير الايجابى للامكانات التى يحوزها مجلس التعاون الخليجى على نتيجة أزمة الكويت عام ١٩٩٠ – ١٩٩١. لكن ما يحظى بدرجة أقل من الفهم مع ذلك، هو الوسائل الاضافية العديدة التى تمكنت بواسطتها دول المجلس، وخلال فترة امتدت عقدا من الزمن تقريبا، أن تتجنب أعمالا عدائية أو تقف فى وجهها.

ففي حزيران (يونيو) من عام ١٩٨٤ على سبيل المثال، قام طيارون سعوديون بتشغيل طائرات (AWACS) ومقاتلات (F-15) الأمريكية التي كانت بلادهم قد نجحت في شرائها بعد مناقشات مضنية في الكونغرس الأمريكي، وكان هذا التشغيل بشكل فعال وبطريقة أحدثت تغييرا جوهريا في المجريات اللاحقة للحرب الدائرة في شمال الخليج.

وما حققه الطيارون السعوديون وقتها كان نقطة تحول أساسية في النزاع، ذلك أنهم لم يدافعوا عن شعبهم فحسب، عندما أسقط أحدهم مقاتلة ايرانية من نوع (F-4) اخترقت الأجواء باتجاه المنطقة الشرقية من المملكة الغنية بالنفط، بل أنقذوا أيضا أرواح العديد من الأجانب، بينهم حوالى ٢٠,٠٠٠ أمريكي يمثلون أكبر تجمع للأمريكيين في الخارج. والحقيقة التي تؤكد أن ايران، في الأعوام الثمانية للحرب الايرانية العراقية، لم تقم قط بعدها باختراق المجال الجوي سواء للسعودية أو لأي دولة خليجية أخرى، شكلت اسهاما رئيسيا في احتياجات الردع للشمال العربي من الخليج.

وعند النهاية الجنوبية القصوى لاقليم مجلس التعاون الخليجي ، قدمت سلطنة عمان ايضا مساهمات مهمة عديدة للدفاع عن هذا الاقليم، ولعبت، بصفتها رئيسا لمجلس الامن الدولي غداة أزمة الكويت ١٩٩٠ - ١٩٩١، الدور القيادي في عملية التفاوض على صيغة قرار مجلس الأمن الدولي رقم ٩٨٦ الذي سمح باستئناف المبيعات العراقية من النفط بشكل محدود لشراء أغذية وأدوية ومساعدات انسانية أخرى للشعب العراقي.

ومن الصعب تخيل دور جيو - استراتيجي، حيوي وأساسي تلعبه دولة من دول مجلس التعاون الخليجي، أكبر من الدور الذي تلعبه سلطنة عمان وما زالت، في الدفاع عن الخليج. وتفعل السلطنة ذلك انطلاقا من حقيقة أن كل صادرات النفط البحرية، وكل حركة الملاحة المتجهة للعالم الخارجي تقريبا، تمر من مياهها لا من المياه الايرانية. وادراكا منها لمسؤوليتها في القيام بكل ما في وسعها لضمان أمن مضيق هرمز في الجانب الذي تقع مياهه داخل حدودها وتمر به خطوط الملاحة

الخليجية والدفاع عنها، كانت سلطنة عمان أول دولة من دول مجلس التعاون الخليجى توقع اتفاقية تعاون دفاعي مع الولايات المتحدة.

كذلك كانت سلطنة عمان أول دولة من دول المجلس تستضيف وتشارك فى مناورات عسكرية مشتركة مع قوات أمريكية، والأولى أيضا فى الموافقة على تخزين ما قيمته أكثر من بليون دولار من المعدات الدفاعية الأمريكية فى أراضيها بغرض استخدامها فى حالة نشوب أزمة تتطلب نشر قوات أمريكية فى المنطقة، و الأولى التى وافقت على تدعيم حظائر طائراتها، وزيادة طول مدرجات الطائرات فى مطاراتها، كى تستقبل طائرات ومقاتلات أمريكية بعيدة المدى لاستخدامها ان استدعى الأمر فى حالات طوارئ مماثلة.

ولم تتردد سلطنة عمان أيضا خلال الحرب الايرانية - العراقية، وبالرغم من مجازفتها باثارة غضب ايران المجاورة فى منح الطيارين الأمريكيين حق الهبوط الطارئ فى ٣٧ مناسبة مختلفة. وبقيامها بذلك أنقذت أرواح هؤلاء الطيارين الذين كانوا سيفقدون لو اضطروا للهبوط فى المحيط.

و البحرين مثال آخر على دولة من دول مجلس التعاون الخليجى التى تستخدم نوعا مختلفا من الامكانية الدفاعية. انها تثبت كيف أن بعض المساهمات السابقة والحالية لدول مجلس التعاون فى جهود الدفاع الاقليمى يعتمد بشكل أقل على مساحتها أو عدد سكانها أو طبيعة ووضع اقتصادها ومواردها ذات العلاقة، وأن الاعتماد الأكبر هو على عوامل أخرى، وفي هذه الحالة تحديدا، القيادة واستمرارية الرؤية والالتزام.

فعلى الرغم من حجم دولة البحرين الصغير، وتواضع مواردها الاقتصادية والمالية مقارنة بدول المجلس الأخرى، فان هذا الأرخبيل الصغير وفر باستمرار منظومة من الموارد التي كانت - وما تزال - حساسة في التخطيط الدفاعي الاقليمى لمجلس التعاون الخليجى وفي العمليات. فما زالت مياه البحرين مثلا مقراً للاسطول الخامس الأمريكى الذي يقع قائده تحت المسؤولية المباشرة للقائد العام للقيادة المركزية الأمريكية المسؤولة بشكل كامل عن ضمان أمن الاقليم.

كما تستضيف دولة البحرين الفريق الخاص المكلف من قبل الأمم المتحدة بالتفتيش عن أسلحة الدمار الشامل العراقية وتفكيكها.

وهذان مجرد مثالين على الكيفية التي يمكن من خلالها للدولة الأصغر والأقل قوة عسكريا بين دول المجلس أن تلعب دورا ايجابيا جدا ، فى الدفاع والردع الاقليمى، ودولة البحرين تلعب هذا الدور فعلا.

وتأكيدا لذلك، فان قليلين فقط يتناسون الدور الأكبر من حجمها الذى لعبته دولة البحرين فى ذروة الحرب الايرانية – العراقية. فعندما هاجم طيار عراقي المدمرة الأمريكية "ستارك" فى آيار (مايو) ١٩٨٧ كان يمكن أن يكون عدد رجال البحرية الأمريكية القتلى أكثر بكثير من الثلاثين الذين سقطوا بالفعل، لو لم يقم طيارون بحرينيون يقودون مروحياتهم بانقاذ بحارة وطيارين أمريكيين كانوا لولا ذلك سيلاقون حتفهم غرقا.

وكانت دولة قطر – ولا تزال – واعدة فى مساهماتها لبناء هيكل ونظام ردع أكثر فعالية لمجلس التعاون الخليجى بالاشتراك مع الولايات المتحدة وفرنسا وبريطانيا العظمى. ولم تقم قطر، تنفيذا لجانبها من الاتفاقية الأمريكية القطرية للتعاون الدفاعى، بالموافقة فقط على تخزين أسلحة لواء أمريكى كامل لتسهيل رد أمريكى أكثر سرعة وفعالية على أى عدوان مستقبلى فى المنطقة، بل وافقت أيضا على تخزين أسلحة لواء اضافي. والسبب هو أن تؤكد أكثر، لمواطنيها ولبغداد ولطهران ولدول التحالف، التزامها بأن تفعل ما فى وسعها لتعزيز قدرات الردع والدفاع للاقليم.

ولهذا الغرض استضافت دولة قطر مناورات أمريكية للاستطلاع الجوى أجريت عام ١٩٩٧ وهى تستعد لمناورة أخرى مماثلة فى الأشهر المقبلة.

اضافة الى ذلك، وكما فعلت دولة الكويت (على فترة أطول) تحملت دولة قطر التكاليف، وشاركت فى مناورات عسكرية ثنائية مع الولايات المتحدة، أكثر مما فعلته أى دولتين فى العالم. ومثل هذه المناورات عنصر ضروري لبناء منظومة فعالة للردع ورفع القدرات القتالية خلال زمن الحرب اذا ما فشل نظام الردع.

وكان لدولة الكويت، فى السنوات الأخيرة تجربة أكبر من أي دولة اخرى من دول المجلس ، فى التعامل المباشر مع نتائج وجود جارين مثل ايران والعراق اللذين هاجم كلاهما دولة الكويت. واضافة الى أدوارها الرئيسية سياسيا ودبلوماسيا وماليا التى ساهمت فى نجاح عمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء، تقدمت دولة الكويت صفوف دول المجلس من حيث الجهود الرامية لبناء نظام دفاعى أكثر صدقية للمجلس.

وكانت دولة الكويت – بعد سلطنة عمان – الدولة الثانية بين دول مجلس التعاون الخليجى التي تدخل فى اتفاقية للتعاون الدفاعي مع الولايات المتحدة. وكانت هى الدولة الأولى من بين هذه الدول التى تدخل فى اتفاقيات مماثلة مع بقية الأعضاء الخمسة دائمي العضوية فى مجلس الأمن الدولي، الصين وبريطانيا العظمى وفرنسا وروسيا الاتحادية. وقدمت دولة الكويت، مثل دولة قطر– لكن قبلها – تسهيلات لتخزين معدات عسكرية لتسليح لواء أمريكى اذا ما تكرر تهديد العراق لها ثانية أو تعرضت لهجوم من ايران. وتستضيف دولة الكويت أيضا قوة المراقبة الدولية للحدود الكويتية – العراقية (اليونيكوم) المكلفة بمهمة ضمان الحدود العراقية الكويتية، وهى أول حدود فى العالم يتم ضمانها من قبل منظمة دولية.

ولأن لدولة الامارات العربية المتحدة أراض محتلة عسكريا من قبل ايران، بالاضافة الى أنها فى موقف غير مأمون اذ أن آلافا من الايرانيين يعيشون فى وسطها، فأنها كانت تبدو شريكا غير محتمل لعلاقة تعاون دفاعى وثيقة مع أعضاء التحالف وخاصة الولايات المتحدة الا أنها – مع ذلك – لم تكتف بتوقيع معاهده تعاون دفاعى مع الولايات المتحدة فى عام ١٩٩٤، بل سمحت – ومنذ انتهاء أزمة الكويت – لعناصر البحرية الأمريكية بالنزول فى أراضيها بمعدل يبلغ اجماليه ١١٠,٠٠٠ عنصر سنويا، وبدرجة من التواتر فاقت النزول فى أى دولة اخرى.

ومن المهم لدى حصر مساهمات كل دولة من دول مجلس التعاون، الاشارة الى أن المملكة العربية السعودية مستمرة – ومنذ وقف اطلاق النار عام ١٩٩١ –

في لعب دور حيوى في اطار عملية المراقبة الجنوبية، وهى حملة الرصد الجوى التى أقرها مجلس الأمن الدولى، بهدف ضمان ألا تعاود القوات المسلحة العراقية مهاجمة السكان في الثلث الواقع أقصى جنوب العراق، وألا تتحرك هذه القوات المتمركزة شمال خط عرض ٣٦ الى جنوبه دون تفويض من مجلس الأمن الدولى.

وقبل ربع قرن من الزمن، وبعد فترة قصيرة من حرب تشرين الأول (اكتوبر) ١٩٧٣ التى دارت رحاها بين مصر وسوريا ضد اسرائيل، بدأت المملكة العربية السعودية في الاستعداد – تحديدا – لنوع مشابه لسيناريو الأحداث التى وقعت في آب (اغسطس) ١٩٩٠، أى غزو عراقي. واستمرارا في عملية بناء منظومة للدفاع في وجه مثل هذا التهديد المتوقع، أنفقت المملكة بلايين الدولارات في اضافة شبكة من المنشآت العسكرية كانت ضرورية لاستيعاب قوة تدخل حليفة في حال وقوع هجوم. وبقيامها بذلك، أدركت واشنطن والرياض دائما أنه اذا ومتى وقع مثل هذا الهجوم، فأنه يتوقع أن تطلب السعودية الرقم" ٩١١" (رقم خدمات الطوارئ في الولايات المتحدة) وأن تستجيب الولايات المتحدة بكل السبل اللازمة لرد التهديد.

وعندما تحقق هذا السيناريو المحدد في الثاني من آب (اغسطس) ١٩٩٠، تم اختبار المنظومة فوجدت أنها غير ناقصة. لقد ثبت أن ما تم الاتفاق عليه ووضع في مكانه قبل سنوات عديدة، كان أقوى استثمار دفاعي بين دولة عضو في مجلس التعاون الخليجى والولايات المتحدة، وكان أيضا أكثر هذه المنظومات فعاليه نسبة الى تكلفتها. ولأنها صممت بعد أن وضع في الاعتبار استخدامها على المدى الطويل فانها أحدثت تأثيرا رئيسيا عندما حان الاوان لقطف ثمارها. ومن الصعب تصور نجاح عمليتى درع الصحراء وعاصفة الصحراء في غياب رؤية وزعامة واتفاق سعودى – أمريكى تم التوصل إليها قبل جيل.

وأخيرا، كان هناك اسهاماً جماعياً – وان كان رمزيا – من جميع دول مجلس التعاون الخليجى الست في تكوين قوة مشتركة دائمة ترابط في حفر الباطن بالسعودية، غير بعيد عن الحدود مع دولة الكويت.

وكانت قوة درع الجزيرة، عرضة للكثير من السخرية والرفض من قبل معظم المحللين الدفاعيين الذين قيموا قدرتها وفاعليتها العسكرية،لكن كل الذين قاموا بذلك فاتهم الهدف منها. ان هذه القوة لا تدعي الآن – ولم تزعم قط– أنها قادرة على احداث مجرد تغيير هامشى، فكيف الحال بتحول رئيسى فى نتيجة أية معركة قد تشن بالقرب منها. ان الهدف من هذه القوة كان ولا يزال جيو – سياسى، وهو رسالة للجميع بأن هجوما على أية دولة من دول مجلس التعاون الخليجى سيعتبر من قبل الدول الخمس الأخرى هجوما على الدول الست جميعها.

وقد جرى التقليل باستمرار من قيمة مثل هذه الآلية، الا أن هناك طريقة مختلفة للنظر الى أهمية قوة درع الجزيرة، هي أنه اذا هوجمت دولة من دول المجلس، فان تحالفا – رغم صغره – موجود بالفعل سيتولى تلقائيا مقاومة مثل هذا العدوان. وفي الوقت الذى ستعكف فيه حكومات دول اخرى على دراسة ما اذا كانت ستنضم للتحالف، فان حقيقة قيام تحالف بالفعل ضمن المنطقة لا يمكن الا أن يسهل المهمة، وهذا هو الهدف الرئيسي للقوة.

وكل ما سبق هو للوصول الى القول بأنه على الرغم من أن ايران والعراق تفوقتا عادة على دول مجلس التعاون الخليجى الست فى السلاح والرجال والتهديد، فانهما لم تتفوقا عليها غالبا فى البراعة.

وبامكان المرء بالطبع القول"ما ساهمت به هذه الدول فى السابق معروف ويحظى بالتقدير." ثم يسأل"لكن ماذا عن الحاضر والمدى القريب؟"سيكون الجواب القصير المتوقع هو"معظم ما تمت المساهمة به فى السابق، باستثناء واحد هو الحجم المماثل للمساعدة المالية الذى لم يعد موجودا".

لكنه، وبغض النظر عن الضائقة المالية الموجودة لدى الجميع كما يبدو، فان هناك مجالات أخرى للتعاون المتعلق بالدفاع، حيث يتوقع المرء أن يرى اعتمادا اكبر من السابق من جانب الولايات المتحدة ودول حليفة أخرى على دول مجلس التعاون الخليجى. وأحد هذه المجالات هو الاختراق المخابراتي وجمع المعلومات الهام جدا. وكما يعترف خبراء المخابرات الامريكية بالفعل، فان قدرات الولايات المتحدة في

هذين الجانبين ضعيفة وغير فعالة لدرجة استثنائية، بينما كانت مساهمات دول المجلس فيهما متكررة وهائلة، فوسائلها في الاختراق في حقل الاستخبارات البشرية تظل متفوقة الى مالا نهاية على ما لدى الولايات المتحدة أو أى دولة اخرى. كما أن تحليلها للمعلومات التي تجمع سيظل على الأرجح على مستوى عال، فى ضوء حقيقة أن عدد الأمريكيين المتمكنين من اللغة العربية، أو المتعمقين فى الدراسات العربية والاسلامية، أو فى أوضاع مجلس التعاون الخليجى يظل ضئيلا.

كما حققت دول المجلس أمورا أخرى من شأنها أن تقلل من طبيعة ودرجة الغوامض السابقة فى توجهاتها نحو الولايات المتحدة ازاء الردع والدفاع الاقليمى. فعلى سبيل المثال حدث تحول مثير – بعد أزمة الكويت – فى موقف مجلس التعاون الخليجى الذى كان يفضل وجودا دفاعيا اقليميا أمريكيا من وراء الأفق، اذ أيد منذ ذلك الحين وجود قوة أمريكية مباشرة مزودة بكل أنواع الأسلحة فى الجو والبحر والبر بغرض حماية اقليم المجلس .

اضافة الى ذلك، تدرك دول المجلس أنها لا يمكن أن تعتبر الدعم الاجماعى الذى قدمه الأعضاء الخمسة الدائمون فى مجلس الأمن الدولى خلال أزمة الكويت عام ١٩٩٠ – ١٩٩١ أمرا مسلما به للأبد. لذلك أقامت حوارها الخاص ونسيجا من العلاقات الخاصة المتنوعة مع البريطانيين والصينيين والفرنسيين والروس. كما تحاول دول المجلس منذ عدة سنوات مع دول الاتحاد الأوروبي ووكالة الطاقة الذرية فى فيينا منع ايران والعراق من بناء أسلحة دمار شامل.

وأخيرا، فقد أوجدت السعودية شيئا لم يكن قائما خلال فترتى الانهيارين الأخيرين فى النظام الاقليمى.

ففى المرة الأخيرة، وفى وجه محاولات صدام حسين تصوير التدخل العسكرى لدول التحالف دعما لتحرير دولة الكويت، بأنه حملة صليبية غربية أخرى ضد المسلمين، وجدت دول مجلس التعاون الخليجى نفسها تقف موقف المدافع فى عواصم الاعلام سواء داخل الاقليم أوخارجه. ولكن في المستقبل، اذا ما هدد أي من العراق أو ايران اقليم المجلس، فان التوقعات جيدة بأن دوله –

والمملكة العربية السعودية فى مقدمتها - ستكون أفضل استعدادا اعلاميا، وأكبر تأثيرا فى حقل الرأى العام، ليس في الدول العربية والشرق الأوسط والعالم الاسلامي فحسب، بل أيضا في أوروبا والولايات المتحدة. فمن خلال امتلاكها وتشغيلها لوكالة يونايتد برس انترناشيونال وشبكات تلفزيون مثل مركز تلفزيون الشرق الاوسط وأوربت، وصحيفة الحياة- وهى احدى أكثر الصحف قراءة فى العالم العربى- فان المملكة العربية السعودية - ودولة الكويت بدرجة اقل - تمتلكان وسائل الانتاج والمنتجين والبرامج والتكنولوجيا والتمويل والصدقية التى من الممكن أن توفر تغطية اخبارية جيدة. وبالرغم من أن القليل جدا من هذه الامكانات كان موجودا وقابلا للاستخدام سواء خلال الحرب الايرانية - العراقية أو ابان أزمة الكويت، الا أن اكتمالها الآن يؤكد أنها جاهزة ان استدعت الحاجة.

المنظور الثانى

التهديد

ان التهديدات العسكرية المخيمة على اقليم مجلس التعاون الخليجى، كما ينظر اليها من المنطقة ومن الخارج ايضا، تكمن فى طموحات الهيمنة المزدوجة لايران والعراق. وما يعمق هذه التهديدات ويعطيها قوة قد لا تكون تملكها ، هو الاعتقاد الواسع لدي دول المجلس بأن بغداد وطهران تسعيان للانتقام من هزيمة واذلال قواتهما المسلحة، الأولى فى أزمة الكويت عام ١٩٩٠ - ١٩٩١ والثانية فى الحرب الايرانية - العراقية من عام ١٩٨٠ وحتى عام ١٩٨٨ والتى سبقت هذه الأزمة .

وأسباب ذلك بسيطة وواضحة، لقد تعاونت دول المجلس بشكل كامل مع الولايات المتحدة ودول أخرى في التحالف فى الحملتين اللتين هزمتا ايران أولا ثم العراق، ولذلك فان ارتباط هذه الدول بشكل وثيق بالحاق الخزى والعار الوطنى بأقوى جارين لها يمكن تشبيهه بدقات قنبلة موقوتة. ويكمن لدى عدد غير قليل من المخططين الدفاعيين للمجلس شعور نفسى بأن اشباح بغداد وطهران

تلاحقهم. ومن طرف اقليم مجلس التعاون الخليجى الى طرفه الآخر، يوجد اجماع بين هؤلاء المخططين على أن المسألة لا تكمن فى« هل» يسعى العراق وايران للثأر وانما في "متى" و "كيف".

والذى يعزز الشعور بوجود أفكار لدى بغداد وطهران للانتقام، ما يعتقده الكثير من زعماء مجلس التعاون الخليجى أنه غيرة واستياء عراقي وايرانى من مجمل ما أنجزته دول المجلس، وما يمثله في حقول التنمية الاقتصادية والاجتماعية. ويرى كثيرون، أن مثل هذه المشاعر، تنعكس فى البساطة التى يتسامح بها زعماء ايرانيون وعراقيون مع سياسات الاغتيال داخليا وخارجيا، وفى خداع العراق المستمر للجنة التفتيش عن أسلحة الدمار الشامل التابعة لمجلس الأمن الدولي ، وفي جهود ايران المستمرة لامتلاك قدرات انتاج أسلحة ذرية و أخرى تتجاوز - كما يعتقد معظم زعماء المجلس وآخرون - ما هو مطلوب حقيقة للوفاء باحتياجاتها الدفاعية المشروعة.

يضاف الى هذه الاعتبارات الآتي:

(١) قلق دول مجلس التعاون الخليجى من انتهاكات ايران والعراق وتهديداتهما لسيادتها الوطنية.

(٢) هجمات الدولتين الكلامية اللاذعة على الأنظمة السياسية لدول المجلس.

(٣) التعدى السابق (فى حالة العراق) والحالي (فى حالة ايران) على وحدة أراضي دول المجلس.

(٤) استمرار الدولتين فى امتلاك أسلحة دمار شامل، وتصميمهما على الشراء المباشر أو الحصول على وسائل انتاج مثل هذه الاسلحة مستقبلا.

(٥) الاستخدامات غير المؤكدة، لكن الخطرة، ضد اقليم المجلس هى الهدف الأساسي الذي يمكن تسخير هذه الأسلحة من أجله فى الفترة المقبلة.

وبالنظر لهذه الاعتبارات، فان أرضية منح طهران ميزة الشك فى نياتها المستقبلية تجاه اقليم مجلس التعاون الخليجى، تصبح أرضية واهنة جدا . وفي المقابل، فان الأرضية لتفهم مشروعية تقييم دول المجلس للخطر المحتمل من أكبر جارين لها وأقواهما عسكريا، تصبح أكثر وضوحا .

وبالرغم من خطورة التهديدات المتوقعة، الحالية والناشئة ، أو تلك التى ستظهر على المدى الأطول، فان ما يقوى من عزم دول مجلس التعاون الى حد كبير هو مدى النجاح الذى حققته دول التحالف فى ابقاء العراق "داخل الصندوق" وضمان عدم قدرته على تجديد ارهابه ضد دولة أو أكثر من دول المجلس من خلال تنفيذ عملية المراقبة الجنوبية وعملية الحظر البحرى .

أما بالنسبة لايران، فان قادة مجلس التعاون الخليجى، يقدرون حقيقة أن الوضع هناك والعواقب المترتبة عليه لدول المجلس، مختلف الى حد كبير . ويرى معظم المحللين الاستراتيجيين والدفاعيين للمجلس أن التهديد المتوقع الذي تمثله ايران مستمر فى التصاعد ، لكن – وعلى عكس حالة العراق – فان ايران لا تخضع للمراقبة الا من الولايات المتحدة وحدها . وعلى العكس أيضا، بنت ايران أكبر قدرات بحرية فى الاقليم، فبفضل الصين حصلت على امكانات متطورة جدا تتيح لها استهداف سفن الحلفاء وفتح النار عليها، وبفضل روسيا، أصبح لديها غواصات ايضا .

واضافة الى ذلك، أضحت القوات الايرانية – من خلال قيامها باجراء مناورات بحرية سنوية زادت تطورا على مدى السنوات القليلة الماضية – ماهرة جدا فى العمليات الخاصة تحت الماء، وهي حقل من حقول القدرة البحرية التي لا يمكن لجيوش دول المجلس مجاراتها حاليا، كما تواصل القوات الايرانية اظهار قدرات متزايدة على تنفيذ عمليات فى البحر لفترات طويلة من الوقت . ولا تحاصر صواريخها الباليستية مضيق هرمز فحسب، بل تستهدف سلطنة عمان ودولة الامارات العربية المتحدة ودولا أخرى من دول المجلس داخل الخليج .

واذا أضيف الى ذلك ماضي ايران، واستخفافها المتكرر بقانون الملاحة الدولي

وبأعراف قانونية دولية كثيرة، ورفضها الامتناع عن التدخل فى الشؤون الداخلية لدول المجلس ودول غيرها، فلن يجد المرء صعوبة فى فهم السبب وراء نظرة دول مجلس التعاون الخليجى الى تهديد ايراني محتمل بأنه تهديد حقيقى، والى النظر الى بيانات ايران عن نواياها الحميدة على أنها مشبوهة.

المنظور الثالث

السياسة العسكرية

بالنظر الى طبيعة وحجم التهديد المجاور لنسيج مصالح الولايات المتحدة ودول التحالف المعرضة للخطر في الاقليم من جانب، والقصور الكبير فى القدرات الدفاعية لدول مجلس التعاون الخليجى من جانب آخر، فما هى السياسة والاستراتيجية العسكرية الملائمة تجاه الاقليم؟ اذ أن هناك ست دول مختلفة جدا فى المجلس لكل منها متطلباتها.

وليس هناك جواب واحد.

جزء من التعقيد يكمن فى الافتقار الى اتفاق بين زعماء المجلس حول ماهية التهديد الرئيسي لأمنهم. وتختلف دول مجلس التعاون فيما بينها فى مجال تقويم التهديد الاقليمى نتيجة لسبب رئيسى، هو موقع هذه الدولة من الخليج.

ومثل هذا الوضع قد يشكل مضايقة للمخططين العسكريين الغربيين ولاسيما الأمريكيين، لكنه يجب ألا يكون مفاجئا. فالأمريكيون فى تكساس مثلا – بسبب الموقع الذى يوجدون فيه – أقل اهتماما بكثير فى المكسيك من الأمريكيين فى "مين" المهتمين أكثر بكندا، وقياسا على ذلك فمن الطبيعى أن تخشى دول مجلس التعاون الواقعة فى أعلى أو شمالي الخليج، العراق أكثر من ايران، أما الدول الواقعة جنوبه أو أسفله، فتخشى ايران أكثر من العراق. ولا يحتمل أن يؤدى أي جدل يرمى لاثبات عكس ذلك من قبل المحللين وصناع القرار والسياسة فى واشنطن الذين ينظرون لهذه المسائل بشكل مختلف، الى أي تاثير.

وما يتفق عليه معظم زعماء دول الخليج الى حد كبير، هو الحاجة الى أن تظهر الولايات المتحدة التصميم اللازم على الاستمرار فى متابعة الخطوط العريضة لسياساتها المتعلقة بالردع والدفاع فى الخليج التي اتبعتها فى السنوات الست الماضية. ويرى هؤلاء الزعماء ان بقاء المنطقة فى سلام طوال هذه الفترة لم يكن وليد المصادفة، وانما نتيجة مباشرة للارتباط القوي بين درجة التصميم الأمريكى الظاهر، وغياب أي تهديد لسلام الاقليم منذ تحرير الكويت.

واذا ترجم ذلك ثانية الى المصالح الخارجية الملحة لدول مجلس التعاون الخليجى التى ذكرت سابقا، فأنه ما من قائد عسكرى فى دولة من دول المجلس سيجادل فى أن المتطلبات الأساسية للسياسات الدفاعية للولايات المتحدة فى الخليج كانت –وستبقى– صائبة. وللحقيقة، فانه بغض النظر عن نواقص معينة تتعلق بتفصيلات محددة، فان النظرة السائدة هى أن تلك السياسات كانت ضرورية جدا للحفاظ على السيادة الوطنية لدول المجلس واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها.

واسهامات اتفاقيات التعاون الدفاعي فى تحقيق مثل هذه النتيجة هى أمور يشار اليها، وان كان ذلك فى حالة العراق بشكل رئيسي. وأثبتت اتفاقيات التعاون الدفاعى نفسها فى أكثر من مناسبة منذ أزمة الكويت فى ١٩٩٠ – ١٩٩١. وعبارة فى "حالة العراق بشكل رئيسي" تحتاج الى تعليق.

فى رأيى – وهذا أمر لا يمكن البرهنة عليه – أنه لكون الاتفاقيات الدفاعية بين الولايات المتحدة ودول المجلس المجاورة لايران – لا العراق – تنص على وجود نفس المستوى من التشاور، والتعاون الدفاعي الوثيق بين الولايات المتحدة وحكومات الدول الواقعة أسفل الخليج الموقعة على هذه الاتفاقيات، فانها – أى الاتفاقيات – أحدثت تغييرا جوهريا فيما يتعلق بتصرفات ايران فى جنوب الخليج.

وباختصار، فان ما أثبت فعالية فائقة فى قدرة الاتفاقيات الدفاعية على ردع العراق، لم يغب عن نظر قادة طهران العسكريين ومن المؤكد أنه لم يحدث فى الفترة التى أعقبت أزمة الكويت أي تحرك ايراني عسكري ضد دول الخليج، يقارن

ولو من بعيد بتحرك العراق ضد الكويت ويمكن أن يشكل اختبارا لما اذا كان التزام الولايات المتحدة بالدفاع عن دول جنوب الخليج أو أي دولة أخرى من دول مجلس التعاون الخليجى، هو التزام حقيقي. ومن الصعب عادة تقويم كفاءة منظومة ردع عسكرى بعينها، لكن يمكن أن يكون هناك ما يقال حول المفهوم الذى يتلخص فى أنه اذا لم يتم اختبار آلية ردع، مثلما لم يتم تحدي تشكيل طائرات (AWACS) و (F-15) ثانية بعد حزيران (يونيو) ١٩٨٤، فان تلك قد تكون احدى الطرق لقياس ما اذا كانت آلية الردع تعمل فعلا.

وأعتقد أن دول الخليج ستواصل الالتزام بنص وروح اتفاقيات التعاون الدفاعي، وأعتقد أنها ستسمح ايضا لقوات عسكرية من دول رئيسية فى التحالف بالاستمرار فى الوصول الى منشآتها العسكرية فى حالات الطوارئ، وعند التدريب. وأعتقد أيضا أن هذه الدول ستستمر فى الموافقة على تخزين معدات وذخائر للحلفاء، واجراء مناورات مشتركة، وتقاسم المعلومات، ومواصلة السلسلة الواسعة من تقاسم الأعباء فى مجال التعاون المالي واللوجستي والعملياتي والعيني والسياسي والدبلوماسي التى قدمتها سالفا.

لكن موافقة مجلس التعاون الخليجى على تقديم هذه المساهمات ومعها خدمات أخرى ذات علاقة بتعزيز الردع والدفاع، هو شئ، ومدى كفاية تلك المساهمات والخدمات وحدها لضمان أمن الخليج هو شئ آخر،حتى ولو تم ذلك بشكل منسجم مع اسهامات الولايات المتحدة وشركاء آخرين فى التحالف.

والمزيد مطلوب، وهو لا يعني زيادة الشراء فقط، وانما ينطبق المعنى فعلا في هذه الحالة، على استخدام أفضل وأكثر فعالية للمعدات ومنظومات الأسلحة الموجودة حاليا. ويرى معظم القادة العسكريين في المجلس أن هناك شيئا يجب زيادته بالفعل هو الحد الفعال من التسلح. وثمة أمر آخر مطلوب، هو المزيد من الصرامة فى تنفيذ القيود على نقل التكنولوجيا العسكرية. واضافة الى ذلك فهم - أى القادة العسكريين - يلتقون على ضرورة أن تكون هناك زيادة لا تقليصا فى قدرات التحالف على عرض قوته. كما يقرون أن دول المجلس نفسها يجب -

اضافة الى تلك الاجراءات وغيرها - أن تفعل المزيد ،بل كل ما في وسعها لتعزيز قدراتها الدفاعية ولمجاراة تصميم التحالف بتصميم مماثل من جانبها.

وفي موازاة التصدى لهذه التحديات، فانه يجب العثور على المزيد من الطرق المبتكرة لبناء هيكلية أكثر فعالية لتعزيز الردع فى الاقليم وضمان الدفاع عنه، ويعني ذلك زيادة التمويل الموجه للبحث والتطوير والشراء بهدف ضمان الدفاع عن الخليج لا تقليصه، ويعتبر ذلك ضرورة لا خيارا.

ويتفق كل القادة العسكريين والمخططين الدفاعيين للمجلس الذين التقيتهم على شئ واحد، هو أن هيكليات وأنظمة ومعدات دفاعية مصحوبة ببرامج فعالة ومنتظمة لتقاسم المعلومات، والتدريب والمناورات المشتركة مع حلفاء، لا تكون جميعها فى محلها وقت الحاجة،لم يسبق وأن ردعت أحدا.

وأخذا لكل هذه الغوامض فى الاعتبار فان الطريق لن يكون سهلا. والأسباب عديدة أولها انه ستظل هناك اختلافات فى وجهات النظر بين الولايات المتحدة وعدد من دول المجلس فى مجال تحديد حجم التهديدات، والحاجة الى حل هذه الخلافات أو تحسينها أو حتى مجرد التعامل معها ستظل تشكل تحديا مستمرا. فبالنسبة للعراق- على سبيل المثال - يرجح ان تواصل دول اقليم المجلس الجنوبية النظر اليه على انه يشكل ثقلا يوازن ايران، واضافة الى الأبعاد الاستراتيجية هناك اعتبارات أخلاقية وانسانية. ويرتدى كثير من عرب المجلس عباءة غير ظاهرة للعيان من الحزن على بنى جلدتهم العرب والمسلمين الذين ما زالوا يعانون من النظام القاسي لصدام حسين، وليس بوسع أي صانع سياسة حكيم - أمريكى أو من دول التحالف - ان يكون غير حساس تجاه هذه المشاعر.

وسعيا لتقرير الطريقة المناسبة للتعامل مع هذه الاختلافات فى التحليل ووجهات النظر، يتعين على المسؤولين الأمريكيين القائمين على صياغة أو تنفيذ سياسات الولايات المتحدة فى الخليج أن ينجزوا أمرين بشكل فعال، أولهما ان يظهروا تفهما وتقديرا أفضل للاختلافات فى السياسات بين دول المجلس وضمنها، وثانيهما - وهو ذو علاقة بالأول - أن يصبح جزءا مكملا لتفكيرهم تلك الحقيقة

التى تقول ان مخططى سياسة مجلس التعاون الخليجى يمتلكون مقدرة استثنائية على تجزئة مشاعرهم تجاه مجموعة من الظواهر الى فئات مختلفة، وأنهم يفعلون ذلك بطريقه عادية بحيث لا تؤثر مشاعرهم القوية تجاه قضية ما على مشاعرهم تجاه قضية أخرى مختلفة تماما .

والوصول للشعور بالارتياح لما تتضمنه هذه الدراسة من توصيات قد يتطلب الكثير من التفكير والممارسة الفعلية.

فقبل كل شئ، وبالنسبة لكثير من الأمريكيين، فان التوصية بضرورة أن يكون هناك طريق آخر، أكثر اختلافا ودقة وموجها لكل دولة فى التحليل والممارسة قد يبدو مهددا، لكن لا يتعين أن يكون الأمر كذلك لأن الخلافات موضع الحديث ليست كبيرة كما قد يظن للوهلة الأولى. وقلق زعماء دول مجلس التعاون الخليجى من المأساة الانسانية للشعب العراقى - على سبيل المثال - هو شئ، وادراكهم للحاجة المستمرة الى ضمان أن يلتزم العراق بشكل كامل بجميع قرارات الأمم المتحدة الصادرة ضده غداة غزوه واحتلاله الكويت، شئ آخر منفصل تماما.

وفى هذا الصدد، فان من ضمن اهتماماتهم الملحة، الحاجة الى ضمان التزام العراق بالقرارات المتعلقة بالرهائن من الكويتيين والجنسيات الأخرى . وقد تعتقد الولايات المتحدة أن أعدادهم قليلة وغير مهمة، ولكن لا ينظر اليهم بهذا الشكل فى الكويت وأماكن أخرى من الأقليم، ولن ينظر اليهم بهذا الشكل فى الاطار الأمريكى أيضا لو تم ادراك أن هذا العدد بالنسبة لمواطنى الكويت يساوى فقدان ٢٥٠،٠٠٠ أمريكى فى كندا أو المكسيك. وهناك تحد آخر يجب على مسؤولي الشؤون الخارجية الأمريكيين التعامل معه بفعالية أكثر، وهذا التحدى هو فى مجال السياسات الأمريكية الخاصة بالكشف عن معلومات وتحليلات ورؤى ذات طبيعة دفاعية حساسة، مثل نوع المعلومات الاستخبارية وتحليلها والتكنولوجيا الدفاعية المؤثرة على الامن الحالي والمستقبلى لدول مجلس التعاون الخليجى. ويرجع العديد من قادة دول المجلس جذور الكثير من القيود الأمريكية التى تحكم هذه المسائل الى فترة الحرب الباردة، وأن استمرار العمل بها يعود الى جمود بيروقراطى فى التأقلم مع عالم ما بعد الحرب الباردة.

لكن هناك من هو أقل رفقا فى النظر الى هذه القيود، ومن بينهم أولئك الذين يرجعون الكثير منها، ليس الى هدف محدد أو تقدير أمريكى رسمي مستقل للوضع على الأرض، أو حتى بما يتفق وتقدير المصالح الأمريكية، انما ينظرون اليها على أنها نتيجة لتدخل سياسي من قبل مؤيدين متحمسين لدولة شرق أوسطية غير عربية تقع خارج اقليم الخليج، سعت دوما الى الحيلولة دون قيام علاقة وثيقة بين دول المجلس والولايات المتحدة فى أي مجال، سواء الاستراتيجى أو الاقتصادى أو السياسي أو التجاري أو العسكري أو الثقافي.

وثالثا، سيتعين على الزعماء الأمريكيين، سواء فى الوطن أو في المنطقة، الاستمرار فى تأكيد الأثر الضار الذي يتركه على حسن النوايا الاقليمى تجاه الولايات المتحدة، ما يشعر به العديد من العرب والمسلمين من ألم نتيجة العنصرية الثقافية الموجهة ضد العرب والمسلمين من جانب جزء كبير من المجتمع الأمريكى. وفى نظر الكثيرين من مواطني دول مجلس التعاون الخليجى، يواصل عدد كبير من الأمريكيين اعتبار دول المجلس مجرد أشياء غير فاعلة، أو مجرد آبار نفط لا دولا، أو مجرد جبل من الأموال لا شعوبا، مجرد حر وغبار ورمال لا أصدقاء وحلفاء وشركاء استراتيجيين لهم مصالحهم التى تتطابق فى حالات كثيرة مع نظيرتها الأمريكية أو تساير الى حد بعيد مجموعة من الاحتياجات والمخاوف الأمريكية المهمة.

ورابعا، ثمة تحد مستمر يكمن فى صعوبة تجنب النقاش والجدل بين دول المجلس والولايات المتحدة حول الحجم والتشكيل المناسب للقوات المسلحة الأمريكية التى تخدم فى اقليم الخليج، وبما ان التغيير هو سنة العصر، فان تقدير الأخطار والقدرات الدفاعية الأمريكية والمحلية هو موضع مراجعة وتقويم مستمرين، وهذا أمر طبيعى وصحى الى حد كبير.

وقد يختلف زعيم من زعماء المجلس مع زعيم آخر حول هذه النقطة، لكن فى ضوء التهديدات الحالية وتلك التي تلوح فى الأفق (فشل العراق المتواصل فى الالتزام بقرارات مجلس الأمن الدولى وطموح ايران بأن تصبح أكبر قوة عسكرية فى

الخليج) فان معظم قادة المجلس الراغبين فى التعليق على الموضوع غير مستعدين للقول بأن أعداد القوة الحالية، التى خرجت لحيز الوجود للتعامل مع هذه الأوضاع، وتشكيلها هما غير مناسبين. ويعود السبب فى ذلك الى أن هناك كما يبدو اتفاقا واسع النطاق على أن الحجم والتشكيل الكليين لهذه القوة يتناسبان، لا مع التهديدات والهدف السياسي فى منع مغامرة من العراق أو ايران فحسب، ولكن كذلك مع الحاجة الى مواصلة بناء قدرات ردع ودفاع أقوى بين دول المجلس وضمنها.

ويدرك عدد كبير من زعماء مجلس التعاون الخليجى ان وجهات النظر هذه تتعارض مع وجهات عدد متزايد من مجموعات المصالح الخاصة فى الولايات المتحدة، لكن سواء كان عدد القوات الأمريكية فى اقليم مجلس التعاون الخليجى مرتفعا جدا – كما يقول أو يلمح كثيرون من ممثلي هذه المجموعات – أو لم يكن كذلك، فان هناك جانبا آخر للنظر الى الموضوع. فعلى سبيل المثال، يوجد فى بنما – وهي دولة لا يصل حجمها حتى الى واحد من خمسين مقارنة بحجم اقليم المجلس ولا يتجاوز عدد سكانها خمس عدد سكانه – عدد من الجنود الأمريكيين يزيد فى أي وقت من الأوقات على عددهم فى اقليم مجلس التعاون الخليجى بكامله، وهو منطقة تزيد مساحة أراضيها على أراضي أوروبا الغربية مجتمعة. والأكثر من ذلك، يرابط معظم الجنود الأمريكيين فى اقليم مجلس التعاون الخليجى على متن سفن في المياه الدولية حيث يمتلكون – وقوات دول أخرى – حقا قانونيا في التواجد، ولا يوجد معظمهم على البر مقارنة بحالتهم فى بنما.

وتتعلق هذه النقطة الأخيرة بالقلق الأمريكى المستمر من الظواهر المعادية للأمريكيين، وهذه الظواهر ليست عميقة ومتأصلة فحسب وانما تعود لأكثر من قرن من الزمان، لكن العداء للأمريكيين فى اقليم مجلس التعاون الخليجى ما زال ضئيلا حتى الآن، رغم أنه يتزايد، كنتيجة مباشرة لما ينظر اليه فى الاقليم على أنه عدم حساسية أمريكى مستمر تجاه مبادئ الانصاف والعدالة العربية والاسلامية فيما يتعلق باستمرار احتلال اسرائيل لأراض فلسطينية وسورية ولبنانية. ويغذي هذه

الظواهر ما ينظر اليه بشكل واسع في المنطقة على أنه تأييد امريكى لانتهاكات' اسرائيل الفاضحة لقرارات مجلس الأمن الدولي وقوانين دولية أخرى بشأن الوضع النهائي للقدس، واستمرارها فى بناء وتعزيز المستعمرات فى الأراضي العربية، وفشلها فى الالتزام بنص أو روح عملية السلام فى الشرق الأوسط التى رعاها الأمريكيون والتى بدأت قبل سبع سنوات.

ومن المنظور المحلي والوطني والاقليمي لهذه الأمور، فانه يصنف فى خانة المخادعة واللامسؤولية والخطورة، قول أو تلميح بعض المحللين الأمريكيين الذين يفترض بهم أن يكونوا أكثر وعيا، بأن التواجد العسكرى الأمريكى فى الاقليم هو السبب الرئيسي للتآكل المنتظم فى حسن النوايا الأمريكى فى المنطقة،وليس السياسات الخارجية الأمريكية تجاه قضايا تقع خارج الخليج فى شرق المتوسط.

وهناك شئ مختلف تماما له علاقة بالمسائل ذات الصلة بعدد وطبيعة القوات الأمريكية فى اقليم مجلس التعاون الخليجى. وباختصار، فانه فيما يتعلق بالوجود العسكرى الأمريكى أو أي وجود عسكرى أجنبى آخر فى المنطقة، لا تنطبق بالضرورة فى هذه الحالة الحكمة التقليدية التى تنطبق على أماكن أخرى فى الشرق الاوسط وعلى العكس فان الوجود العسكرى الأجنبى المستمر بصورة أو أخرى فى اقليم المجلس كان هو"القاعدة"لا الاستثناء منذ ٤٠٠ عام.

وبدافع الحاجة، التي تساعد دوما على صنع القرار، فان الدفاع عن اقليم المجلس وفرته بشكل رئيسي وعلى مدى أربعة قرون متتالية سلسلة من القوى الغربية. فعلى سبيل المثال بدأ هذا الدفاع في القرن الخامس عشر من جانب البرتغاليين تلاهم الهولنديون ثم البريطانيون فالأمريكيون حاليا. وفى المناظرات المستمرة الجارية فى الولايات المتحدة حول مستوى اعداد وتشكيلات القوات الأمريكية فى الخليج اللازمة لحمايته، وحول السؤال الأكثر الحاحا المتعلق بما اذا كان من الضروري وجود أى عدد مهم من القوات الأمريكية فى المنطقة أصلا، فان ما افتقده المتناظرون دوما كان الخلفية والاطار والمنظور الذى يتعلق بهذا الأمر.

لهذا السبب، وأسباب أخرى، فان اقليم مجلس التعاون مختلف بشكل

أساسي عن مناطق أخرى من العالم العربي.

الخلاصة

عودة بالنقاش والتحليل الى البداية ، فانه من الواضح أن القدرات الدفاعية الطبيعية والاقليمية لدول مجلس التعاون الخليجى لم تصل بعد الى القوة والشكل اللذين يجعلان من غير المرجح وقوع هجوم مستقبلى من العراق و – أو – ايران. والواقع الجلي فى هذا الصدد هو حقيقة أن القدرات الدفاعية لهذه الدول كانت على مدى قرون، أقل كثيرا من متطلبات ضمان أمن المنطقة فكيف يكون الشأن عند الحفاظ على سيادتها الوطنية واستقلالها السياسي ووحدة أراضيها؟.

ومثل هذه السمات تعمل لا كمتغيرات وانما كثوابت في أي تقويم لآفاق اعتماد أكبر على النفس فى مجال الدفاع الخارجى لاقليم المجلس ، والأسباب متعددة، أولها أن هذه الدول مجتمعة – مقارنة بالعراق وايران – لاتزال ذات قاعدة سكانية منخفضة، وجيوش وأسلحة بحرية غير متطورة، وهذه الأخيرة مناط بها مهمة حساسة هي حماية سواحل يصل طولها الى حوالي ٢٠٠٠ ميل.

والسبب الثاني هو أن جميع دول مجلس التعاون الخليجى الست، لا تزال تواجه قيودا كبيرة تتعلق بوضعها فى المجالين المالي والبشري ومواردها الطبيعية وبناها التحتية. فعلى سبيل المثال لا تمتلك أي دولة منها صناعة سلاح ذات أي أهمية، لكن ايران والعراق يمتلكان مثل هذه الصناعة. كما أنه بالرغم من احتياطات هذه الدول الهائلة من النفط والغاز فليس بوسع أي منها التباهي بتوليفة من الموارد الوطنية كالعراق وايران، فليس هناك نهر واحد ولا حتى جدول دائم يمر فى كل اقليم المجلس.

وثالثا، فان أربعا من دول المجلس لم يمض على استقلالها سوى ربع قرن، لذا فان خبرتها المحلية والدولية ما تزال باهتة مقارنة بايران، وتتطلب الكثير من الجهد لمجاراة خبرة العراق.

وأخذا فى الاعتبار لهذه العوامل وعوامل أخرى غيرها، فانه من المدهش أنه لم تقع فقط سوى اضطرابات محلية ضئيلة فى معظم دول مجلس التعاون الخليجى.

ودرجة المشاركة الشعبية فى العملية السياسية فى أغلب مجتمعات مجلس التعاون الخليجى، رغم أنها من حيث طبيعتها و حجمها ليست من النوع الذى يفضله العديدون من متطفلي الغرب – لا سيما الأمريكيين – فانها تتجاوز تلك الموجودة فى العديد من الدول النامية.

وهناك مجال واسع للاختلاف حول هذا الموضوع، لكن الجادين فعلا في التشكيك فيما اذا كان هناك مبالغات فى بعض أكثر السيناريوهات تشاؤما فيما يتعلق بالاستقرار السياسى ضمن دول المجلس على المدى القصير ، سيفيدهم تطبيق اختبار "مخرج – مدخل" على بلدان هذا المجلس . واذا ما طبق الجزء الأول من هذا الاختبار فانه من الجدير بالملاحظة انه ليس هناك مواطن واحد تقريبا من مواطني مجلس التعاون الخليجى سعى أو يسعى للهجرة .أما عند تطبيق الجزء الثاني من الاختبار، فان أعدادا تقدر بعشرات الملايين من رعايا الدول الأخرى مستعدة للتوجه الى دول مجلس التعاون الخليجى خلال جزء في البليون من الثانية، اذا ما أتيحت لها الفرصة لذلك. وقد تكون دولة البحرين آخذة في أن تصبح الاستثناء فى هذه الصورة الوردية الى حد ما المرسومة هنا، لكن، فيما يتعلق ببقية اقليم المجلس ، فان عدم استقرار سياسي خطير أو اضطراب اجتماعي واسع وشيكى الحدوث فيها هو أمر بعيد الاحتمال.

ومن الممكن بالطبع أن يتدهور حسن النية الأمريكى أسرع وأكثر اذا ألحقت الولايات المتحدة المزيد من الجروح بصورتها الاقليمية السابقة المتمثلة في الالتزام بالانصاف وبالمبادئ السامية في المسائل المتصلة بالعدالة الأساسية وحقوق الانسان، وليس من الخطأ التوقع بأن تكون هناك زيادة – على مر الوقت – فى عدد الاغتيالات الارهابية والقنابل الموجهة ضد أمريكيين وضد المصالح الأمريكية ومصالح حلفاء أمريكا فى مجلس التعاون الخليجى، ولن تخلو البيئة الاقليمية أبدا من المخاطر أو التطورات غير المتوقعة. وأعمال عنف من النوع الذي يمكن أن يقع

-ووقع فعلا - في أماكن مثل اتلانتا ومدينة أوكلاهوما في الولايات المتحدة، يمكن أن يقع أيضا في دولة الامارات العربية المتحدة، في وسط دبي أو فى الشارقة. لكن من غير المتوقع أن تقود مثل هذه الحوادث فى المستقبل الى تغيير جوهرى في التقييم العام الوارد هنا، ما لم تفشل حكمة زعماء يتسمون بأعصاب هادئة وعقول استراتيجية، على الجانبين الأمريكى والخليجى، فى أن تكون هي المهيمنة.

لذا، فان المخططين الدفاعيين لمجلس التعاون الخليجى الذين يتعاملون مع موقف ودور الولايات المتحدة، يواجهون سلسلة من التحديات لا تمتلك الحكمة التقليدية جوابا سريعا ولا سهلا لها. فهم، أولا، يدركون تماما أن ما يجب على الأمريكيين أن يدفعوه للمساعدة فى الدفاع عن الاقليم مكلف، كما يدركون أنه من الطبيعى تماما أن تواصل الولايات المتحدة النظر فى سبل تخفيف النفقات عن كاهلها وزيادة الحصة التي يدفعها آخرون، ويدركون كذلك أن المطالبين الأمريكيين محليا بأحقيتهم بتلك الأموال ليسوا حسودين فحسب، وانما ماهرون أيضا فى استنباط مبررات توجيه هذه الأموال لأغراض أخرى.

لكن القادة والمخططين العسكريين للمجلس ونظرا ءهم الأمريكيين يتساءلون: من أين ستأتي الاموال لو اضطرت الولايات المتحدة لتعبئة ونشر قواتها المسلحة فى مجلس التعاون ثانية وانفاق ما بين ٦٠ و ٧٠ بليون دولار على ذلك؟. هل ستأتي من الولايات المتحدة؟ أو من دول مجلس التعاون الخليجى؟.. هل تأتى من الأوروبيين؟ أم من الآسيويين؟ والاجابة على أي من هذه الأسئلة لا تميل أبدا الى جهة الايجاب.

ويدرك قادة مجلس التعاون الخليجى العسكريون أن البعض فى الكونغرس الأمريكى يشتكون من أن الولايات المتحدة تبدد جهد طيرانها ورقابتها العسكرية فى الخليج. قد يكون الامر كذلك لكن هؤلاء يفتقدون مرة أخرى الى تحديد الاطار والمنظور والخلفية.

وثمة وسيلة أخرى للنظر الى هذه المسألة، ويحتاج المرء فيها على سبيل المثال الى أن يسأل: "اذا لم تدعم الولايات المتحدة ودول التحالف الأخرى عملية المراقبة

الجنوبية وقرارات مجلس الأمن الدولي ذات العلاقة، فأين تشغل الولايات المتحدة طائراتها لتوفير مثل هذا المستوى من الدعم لأمن اقليمى ورفاهية اقتصادية للعالم" ؟.

ويتفق معظم القادة العسكريين لدول مجلس التعاون الخليجى على أنه ينبغي للولايات المتحدة المحافظة على قدرة استعراض القوة بشكل فعال، كما يتفقون على أن امتلاك هذه القدرة والحفاظ عليها يترتب عليهما استمرار حاجة الولايات المتحدة الى شبكة من الامكانيات حول العالم تتمثل فى حرية استخدام المنشآت العسكرية لدول أخرى. وسواء كان ذلك لصالح التخطيط طويل المدى، أو لأغراض عملياتية ولوجستية، فانه من المشجع الاشارة الى أن دول المجلس ساعدت الولايات المتحدة سياسيا ودبلوماسيا على ضمان مثل هذه الامكانيات. والأكثر أهمية من ذلك، أن هذه الدول بدون استثناء، ملتزمة بحزم في القيام بذلك لأي وقت يتطلبه الأمر مستقبلا، وهى تدرك أنها دون مساعدة أصدقائها من القوى العظمى ستكون غير قادرة على الدفاع ضد معتد جرئ وعاقد العزم، مثل ايران أو العراق.

والسبب الرابع، الذي لا يبدو أنه سيعالج على المدى القصير، يتعلق بالسياسات الأمريكية تجاه النزاعات غير المحلولة فى شرق المتوسط. وكما أشير سابقا، فقد أثرت مثل هذه السياسات بصورة متكررة، سلبا فى أكثر الأحيان، على مصالح امريكا في الخليج، وهي مستمرة فى ذلك الآن، وما لم يتم تعديلها بحيث تخدم المصالح الأمريكية فى كل من شرق المتوسط وفى الخليج فانه من المرجح أن أثرها السلبى سيزداد.

وينظر للكثير من سياسات الكونغرس والادارة الأمريكية تجاه الصراع العربي الاسرائيلى، سواء في الخليج أو فى العالم، على أنها سياسات خطرة، وأنها تشكل بحد ذاتها تهديدات للأمن والاستقرار الاقليمي، وينظر لها ليس على أنها تفتقر الى الحكمة ولا تتسم بالمسؤولية فحسب،وانما هى تخلو أيضا من المبدأ الذي يصر العديد من المسؤولين الأمريكيين على التزام الآخرين به، وهو مبدأ المحاسبة.

وما لم تصل الولايات المتحدة الى ادراك آثار هذا الوضع على مصالحها

وأهداف سياستها الخارجية في الشرق الأوسط، فلن يكون كل شئ على ما يرام فى صياغة وتنفيذ التخطيط الأمريكى للدفاع عن اقليم مجلس التعاون الخليجى. وسيظل من الصعب على العسكريين والدبلوماسيين الأمريكيين فى المنطقة تبرير اصرار السياسات الأمريكية تجاه العديد من القضايا التى تهم جزءا كبيرا من الانسانية على الاحراج المتكرر لحلفاء أمريكا في واحدة من أكثر مناطق العالم حساسية وتهديد مصداقيتهم أو اضعافها. واذا ترك هذا الوضع دون تصحيح فان الفعالية السياسية والديبلوماسية الأمريكية ستواصل سباحة صعبة في مياه تعكرها معايير مزدوجة لطبقة كبار الموظفين فى واشنطن.

وأخيرا، فان القادة العسكريين ومسؤولي السياسة الخارجية لمجلس التعاون الخليجى يدركون وفرة التوصيات التي تضعها مجموعات المصالح الخاصة الأمريكية التي تؤيد القاء سياسات الدفاع الأمريكية عن الخليج جانبا، أو عكسها بشكل يمكن من فتح الأسواق الايرانية أمام قطاع الأعمال الامريكى .ومن المفهوم أن يتزايد عدد المستثمرين والمتاجرين والممولين الأمريكيين الراغبين فى حصة من"النشاط الاقتصادي الايراني"الذي سيذهب – لولا ذلك – الى منافسين تجاريين أوروبيين وآسيويين. لكن المخططين الدفاعيين للمجلس يأملون بأن تتجاوز المصالح الأمريكية الاستراتيجية والأمنية – الأوسع والأطول مدى – المصالح التجارية الأمريكية على المدى القصير .

وكي لا تتم المبالغة فى هذا القلق يشير بعض المخططين الدفاعيين للمجلس الى لبنان حيث دمر فيه اقتصاد حيوي ومزدهر كان مركزا للتحديث والتنمية والتجارة والتمويل فى الشرق الاوسط، وكان ذلك نتيجة لعدم ضمان دفاعه الداخلي أو الخارجي.

ولبنان ليس المثال الوحيد، فالجزائر أيضا دولة غنية فى مواردها الطبيعية، وان كانت معظم امكاناتها الاقتصادية قد جمدت فعليا خلال السنوات الخمس الماضية التى قتل خلالها حوالى ٦٠,٠٠٠ شخص معظمهم من المدنيين دون أن تلوح نهاية لهذا القتل فى الأفق. ولا يشير ذلك الا لما يمكن أن يحدث عندما تقلل قوى

- تمثل مصالح خاصة - من الحاجة الى نظام أمن محلى واقليمى طويل الأمد وفعال كنظام الأمن فى الخليج، وتبالغ فى المقابل في أهمية المكسب الاقتصادي والتجاري قصير الأمد، وينطبق هذا على الخليج مع الاشارة الى أنه لا الجزائر ولا لبنان حيويان للرخاء المادي للعالم، أما الدول الست التي يتكون منها مجلس التعاون الخليجى فهي قطعا حيوية لهذا الرخاء .

وفي الختام، قد يكون من المفيد حصر المحطات البارزة لمنجزات العلاقة الوثيقة بشكل استثنائى، والمتعددة الأوجه، بين الولايات المتحدة ومجلس التعاون الخليجى خلال الخمسة عشر عاما الماضية :

* في حالة الحرب العراقية - الايرانية كانت الشراكة عاملا حاسما فى وضع نهاية لواحد من أطول نزاعات القرن أمدا .
* كانت هذه الشراكة حاسمة في منع النزاع من الاتساع الى الدول الست المصطفة على الساحل الغربى للخليج .
* وبتحقيقها ذلك، أنقذت أرواح عشرات الألوف من أصدقاء وحلفاء وشركاء أمريكا اضافةالى أرواح عشرات الآلاف من الأمريكيين الذين يعيشون ويعملون فى الاقليم .
* كما أنه، وقبل انتهاء هذه الحرب، ساعدت هذه الشراكة على انهاء الغزو والاحتلال السوفياتي لأفغانستان .
* في حالة أزمة الكويت، كانت الشراكة حجر الزاوية فى جهد الحلفاء الذي أنهى العدوان العراقي .
* حمت دول مجلس التعاون الخليجى الاخرى .
* حررت دولة الكويت .
* أعادت للسلطة حكومة الكويت الشرعية المعترف بها دوليا .
* أعادت الحرية والأمن للشعب الكويتى .
* عززت مبادئ ميثاق الأمم المتحدة فى رفض الاستحواذ على الأراضي بالقوة .

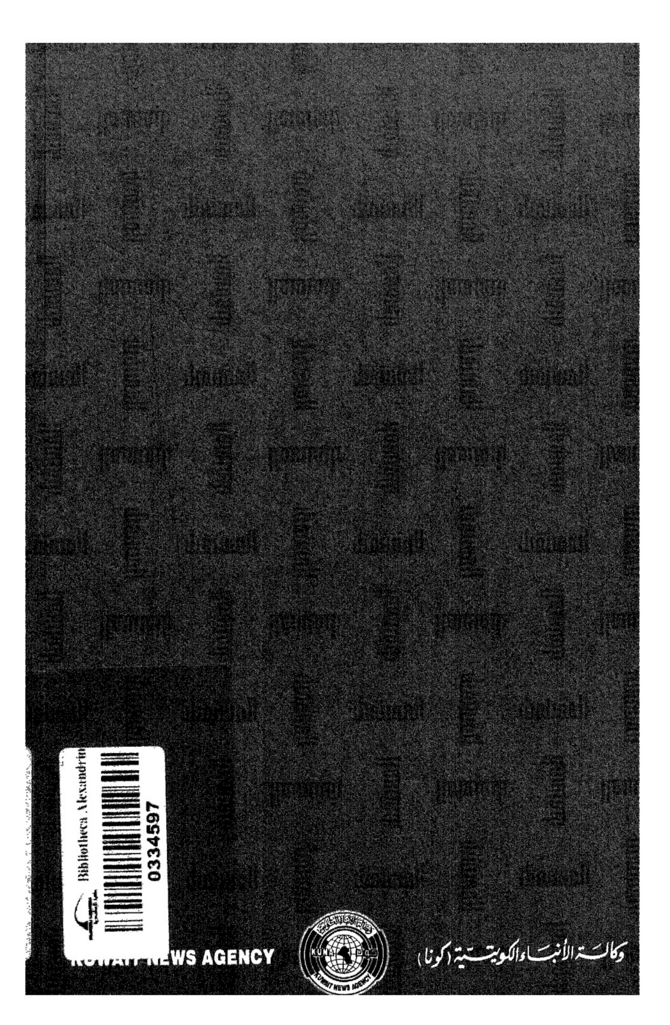
* أعادت السيادة الوطنية لدولة صغيرة دون قدرة دفاعية تقريبا لم يحتل شعبها أرض أحد سوى أرضه.
* مكنت دولة الكويت من استعادة استقلالها السياسي.
* أعادت دور دولة الكويت، السخي والايجابى الذي يتجاوز حجمها، بين عائلة الأمم.
* ومنذ ذلك الحين تضمن أعلى سلطة سياسية فى العالم وهى مجلس الأمن الدولى التابع للأمم المتحدة وحدة أراضي دولة الكويت.

هذه الانجازات وغيرها، بأي مقياس للتحليل أو الحساب، هي انجازات غير مسبوقة من حيث الأهمية فى الدفاع عن اقليم الخليج، وسجل الشراكة بين مجلس التعاون الخليجى وأمريكا، هو - باختصار - سجل مدهش ورائع، وقد بدد مخاوف وخدم فى مناسبات لاتعد، احتياجات ومصالح الجانبين، ليس بشكل كامل، وانما بشكل جيد استثنائيا اذا ما وضع في الميزان. انها شراكة فعلت الشئ الصحيح تكرارا، وبالطريقة الصحيحة، وللسبب الصحيح، وللشعب الصحيح، وفي المكان الصحيح.

الا أنه لا يمكن أخذ هذه المنجزات والمجد الذي يكللها على أنها أمر مسلم به، فالقوة التي تمثلها أمس واليوم ليست مضمونة حتى الغد، والجزء الأعظم من التحدي هو بناء نظام ذي صدقية للردع والدفاع الاقليمى لا رديف له في أي مرحلة سابقة.

والحلول ليست بسيطة أو سريعة لنوعية المشكلات التي تترتب على تأمين منطقة هائلة في أهميتها لصالح العالم بأسره، ومع ذلك فلا يختلف الا قليلون من الذين أسندت اليهم هذه المهمة على الاحتياجات الأساسية.

والمطلوب - سواء الآن أو في المرحلة المقبلة - هو ثبات الرؤية وصمود القيادة، انه الايمان الأساسي والالتزام والشجاعة التى تتناسب كلها مع حجم المصالح المعرضة للخطر على طريق تحقيق ضمان أمن الاقليم بشكل أقوى، سواء في الحاضر أو المستقبل.


وكالة الأنباء الكويتية (كونا)
KUNA
KUWAIT NEWS AGENCY
KUWAIT NEWS AGENCY